



جامعة الجزائر  
بن يوسف بن خدة  
كلية العلوم السياسية و الإعلام  
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

# دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية  
تخصص: الإستراتيجية و المستقبلات

إشراف

إعداد الطالب:

أ.د. حسين بوقارة

بلحربي عومار

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د. إسماعيل دبش..... رئيسا.
- أ.د. حسين بوقارة..... مقرا.
- د. صايح مصطفى..... عضوا.
- د. غالية نعيمة..... عضوا.

السنة الجامعية:  
أكتوبر 2008 م / 1429 هـ

## إهداء:

إلى روح أمي الطاهرة التي تركتني وأنا صبي ولم أحس بقيمة الأم إلا بعد الكبر.

إلى أبي الذي كان السند والمعين والمعوض عن غياب الأم.

إلى أختي مسعودة التي كانت لي الأم قبل الأخت.

إلى أخي رابح الذي كان لي الدافع نحو تحقيق التقدم الدراسي والمثل الأعلى.

إلى أختي عنابة التي كبرت في منزلها وقضيت أجمل اللحظات مع أولادها.

إلى زوجة أخي نسيمة.

إلى خطيبتي هدى التي أتطلع أن تكون لي الزوجة ورفيقة الدرب.

إلى أولاد أخي: سلمان، حسام وأيوب .

إلى أولاد أختي: رياض، رابح، ربيعة، صليحة، نورة، وفاء، عمار ومنير.

إلى كل أعمامي وعماتي وأبنائهم، إلى كل خالاتي وأبنائهن، إلى كل من لقبه

بلحربي، إلى كل رفاق الدراسة من الابتدائي إلى الجامعة.

شكر:

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات"

بعد أن تم هذا العمل بعون الله أتقدم إلى أستاذي المشرف: حسين بوقارة الذي  
أتعبته كثيرا وأخذت من وقته حتى في العطل و لم يبخل بالنصائح والتوجيهات القيمة  
فكان الأب قبل أن يكون الأستاذ جزاك الله كل خير يا أستاذي وحفظ لك أولادك  
فقد أصبحت أعرفهم ببارك الله فيك وفي أولادك.

كما أشكر كل من أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة: جيجل  
والجزائر.

إلى كل من أعانني في هذا العمل خاصة: وليد خلاف وربيعة بوشبورة.

**جزاكم الله عني كل الخير.**

# مقدمة

تبرز شرق آسيا و جنوب شرق آسيا إلى الواجهة باعتبارها إحدى المناطق الديناميكية في العلاقات الدولية، حيث ينتقل مركز الثقل في النظامين السياسي والاقتصادي العالمي إلى آسيا، وإن كان هذا لا يعني بالضرورة أن آسيا هي التي ستحدد مستقبل النظام العالمي وإنما يعني أنه في المستقبل ستكون ساحته هي آسيا، مما يعني أن قوى غير آسيوية مهمة ستشارك في تلك المهمة، ومن ناحية ثانية فقد عادت آسيا إلى استئناف رحلة الصعود الاقتصادي، بعد الضربة التي تلقتها في إطار الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، وانتشرت في آسيا المؤسسات الإقليمية الجديدة والأقليمية متعددة الأطراف في إطار مفاهيم العولمة كذلك شهدت آسيا دخول العامل النووي في السياسة الآسيوية، كما تبلورت عمليات مهمة للتحوّل الديمقراطي، وتوازت معها عمليات صعود الحركات المسلحة، ومن جهة أخرى فهي تضم أكبر كتلة بشرية في العالم ، وبالتالي تعتبر سوقا واعدة.

انطلاقا من هذا تبرز الأهمية الجيوستراتيجية لهذه المنطقة في تنافس القوى الكبرى في النظام الدولي، ومن بين هذه الدول الصين، التي تعتبر من بين أقوى المنافسين لهرم النظام الدولي، لهذا يقول زبغنيو بريجنسكي " إن العالم يتجه شرقا"، من هذا نجد أن هذه المنطقة مهمة ومركزية في السيطرة العالمية .

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا ذات أهمية كبرى بالنسبة للصين وهذا للجوار الجغرافي وما يمثله هذا الجوار من عنصر مهم في علاقات الصين الخارجية وهو ما جعلها تلعب دور العازل للامتداد الصيني في مرحلة الحرب الباردة، أما بعد الحرب الباردة فهي المكان الطبيعي للامتداد الصيني عبر العالم، كما أن هذه المنطقة تتحكم في طرق المواصلات التي تربط بين شمال شرق آسيا وجنوب شرق بالتالي فهي المنفذ الأساسي إلى المحيط الهندي والشرق الأوسط، الذي يعتبر المورد الأساسي للطاقة، وتوجد في منطقة جنوب شرق آسيا جالية صينية كبيرة تزيد عن 50 مليون نسمة، وهذا ما يجعل من المنطقة ترتبط بالصين أكثر من أي دولة في العالم، أما تاريخيا فإن منطقة جنوب شرق آسيا تعتبر منطقة نفوذ صينية مند الحضارة الصينية القديمة إلى غاية القرن 18 هذا القرن الذي عرف تراجع الصين في جميع المجالات، أما اليوم وبعد الصعود المستمر للصين فإن هذه المنطقة سوف تكون بوابة الصين نحو العالم .

أما بالنسبة للعراقيل التي اعترضت هذا البحث فهي بالأساس نقص الدراسات التي تهتم بهذه المنطقة التي تعتبر بعيدة عن القضايا الأساسية المطروحة للبحث في العالم العربي بالإضافة إلى صعوبة فهم المتغيرات داخل الصين، وهذا راجع للإستراتيجية التي تتبعها الصين في العلاقات الدولية والتي توصف بالغموض، خاصة أن مرحلة صعود القوى الكبرى تمتاز بذلك.

تؤثر في الدور الصيني في جنوب شرق آسيا قوى كثيرة، ولكن سوف ندرس القوى الأساسية المؤثرة فيه، والتي تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى، والتي لها اهتمامات في كل مناطق العالم، وتعتبر جنوب شرق آسيا وشرق آسيا المكان الطبيعي لاستمرار الهيمنة على النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة، وهذا لما تعنيه هذه المنطقة في القرن الواحد والعشرين، ومن بين القوى الأخرى نجد اليابان التي تعتبر أكبر اقتصاد في آسيا والمعادل الإقليمي للصين في الجوانب الاقتصادية، خاصة أنها ترتبط إستراتيجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، أما الهند فهي الموازي للدور الصيني وهذا لما تمتاز به من محددات قوية مثل: الموقع والسكان وحتى الاقتصاد بدرجة أقل، أما روسيا فرغم التراجع الكبير بعد الحرب الباردة إلا أنها وبعد التعافي الاقتصادي والقوة التي يمتاز بها صناع السياسة الروسية، فإن من المتوقع أن تعود بقوة في المستقبل القريب، وهذا ما تؤشر عليه الحرب الجورجية الأخيرة، أما القوى الأخرى مثل: أستراليا، كوريا الشمالية والجنوبية، وإندونيسيا فهي غير أساسية وترتبط بأدوار القوى الكبرى السابقة الذكر.

### الإطار المنهجي:

في هذه الدراسة استعملنا مقاربة منهجية شاملة، وهذا للإمام بجوانب الظاهرة المعقدة ولذلك اعتمدنا على عدة مناهج منها:  
المنهج الوصفي: وهذا لمعرفة ظروف المنطقة والمتغيرات المتحركة في الدور الصيني.

وكذلك المنهج المقارن: وهذا لمقارنة الدور الصيني عبر الزمن منذ الحرب الباردة إلى اليوم ثم مقارنة الدور الصيني مع أدوار القوى الأخرى، ومقارنة هذه الأدوار فيما بينها.

أما المنهج الإحصائي: فتم توظيفه بغية الحصول على أرقام وبيانات تبرز الدور الصيني وبقية الأدوار، بالإضافة إلى تحديد الاعتبارات الاقتصادية التي تعتبر أساسية لفهم الدور الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا، خاصة أن الصين تعرف تحولا من الفكر العقائدي إلى الفكر البراغماتي .

### أدبيات الدراسة:

لقد تعددت الدراسات حول مكانة الصين في القرن الواحد والعشرين، وأصبحت تتجه إلى هذه المنطقة، ودورها في النظام الدولي ومن بين الكتب التي اهتمت بمكانة الصين المستقبلية نجد كتاب "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010" للأستاذ الدكتور "وليد سليم عبد الحي"، والذي يدرس مكانتها في النظام الدولي وهذا بمجموعة احتمالات وتوفيقات ومتغيرات للوصول إلى نتائج، وعوامل رئيسية متحركة في المستقبل

الصيني والمكانة العالمية لهذه الدولة، كذلك من بين الدراسات المهمة في هذا الموضوع كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى" "لزيغنيو بريجنسكي" هذه الدراسة كذلك تعتبر شاملة ومهمة لمكانة الولايات المتحدة، وتبرز هذه الدراسة الصين باعتبارها المعوق الأساسي لدور ومكانة الولايات المتحدة في المنطقة، وتشكل بذلك تحديا جيوسراتيجيا في منطقة مهمة جيوبوليتيكا، وبالتالي تعتبر طريقة تفاعل الولايات المتحدة مع الصين في هذه المنطقة، إحدى النقاط الفاصلة على رقعة الشطرنج الأوراسية، ومن بين الدراسات في نفس الإطار كتاب "ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأمريكي" المؤلفه "إموييل تود" هذه الدراسة التي تبين طبيعة تراجع النظام الأمريكي، وصعود قوى منافسة من بينها الصين، وهذا انطلاقا من عوامل اقتصادية وديموغرافية، من هنا نلاحظ أن هذه الدراسات كانت شاملة، أما هذه الدراسة فإنها تركز على مكانة الصين في منطقة جنوب شرق آسيا، و كيفية تأثير هذه المكانة الإقليمية المهمة و الحساسة على المكانة العالمية للصين.

### حدود الدراسة :

تمتد هذه الدراسة من حيث البعد الزمني من نهاية الحرب الباردة إلى الفترة الزمنية الحالية، والتي تعرف تغيرات كبيرة في بنية النظام الدولي، وتراجع العامل الأيديولوجي، وسيادة نمط جديد من الصراع الحضاري، والذي يجعل من الصين إحدى القوى الفاعلة بعد الحرب الباردة، والتي وفق هذا المفهوم الحضاري تختلف عن النموذج الحضاري الغربي الذي يبشر بنهاية التاريخ، يضاف إلى ذلك التطور الكبير للدور الصيني في العالم، وخاصة في المحيط الإقليمي مع النمو الكبير للاقتصاد الصيني، والمكانة المتنامية التي يأخذها في آسيا والعالم .

أما الحدود المكانية المتحركة في الدراسة فهي تدرس الدور الصيني في جنوب شرق آسيا أو ما يعرف بدول الآسيان العشرة، لكن بما أن الدراسة تفاعلية والتأثيرات ممتدة فإنها سوف تشمل شرق آسيا عموما، وحتى بعض أدوار القوى الأخرى المؤثرة في جنوب شرق آسيا مثل: دور الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الهند، وروسيا، والتي تعتبر دولا لها تأثير كبير على التفاعلات في جنوب شرق آسيا.

### الإشكالية (المشكلة) :

تبدو جنوب شرق آسيا كمنطقة شديدة التعقيد والاختلاف ومتداخلة المصالح بين القوى الكبرى في النظام الدولي، ولعل ما زاد من هذا التعقيد هو إستراتيجية الغموض التي تتبعها الصين في هذه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، يضاف إلى ذلك التحول الذي حدث في الصين بعد وفاة الرئيس "ماوتسي تونغ" وتولي القيادة زعيم الإصلاح في الصين "دينج هيساوبينج"، كل هذه المتغيرات تطرح أكثر من إشكال وتجعل من البحث عن الدور الصيني في هذه المنطقة ضرورة ملحة لفهم دورها في العالم، خاصة أن القوى العالمية في

فترة الصعود دائما تستحوذ على المحيط الإقليمي لترتقي إلى المكانة العالمية، ومن هنا أصبح من الضروري فهم ومعرفة وتفسير الدور الصيني في هذه المنطقة، ولغرض صياغة هذه الإشكالية نطرح سؤال عام:

**ما هي العوامل والمتغيرات التي توجه الدور الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا ؟**  
تتفرع عنه التساؤلات التالية:

- ما هي مصادر ومحددات الدور الصيني؟، كيف يتصور صانع القرار هذا الدور؟  
وما هي عراقيل هذا الدور؟، وما مستقبل الدور الصيني في هذه المنطقة؟

### **الفرضيات:**

بعد طرح مجموعة التساؤلات وجب الإجابة عنها بفرضيات تكون كإجابات مؤقتة تتطلب الاختبار في صلب الموضوع والبداية بالفرضية الأساسية:

- كلما كانت هناك نوايا لدولة معينة نحو احتلال مكانة في النظام الدولي كلما دفعها ذلك باتجاه محاولة فرض هيمنة إقليمية.

و التي تتفرع إلى فرضيات التالية:

- تؤثر إمكانيات الدولة على طبيعة ومحتوى سياساتها الإقليمية والدولية .
- توجد علاقة بين المنظومة الفكرية والعقائدية للمجتمع والقيادات الحاكمة والتوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية.
- هناك علاقة بين الدور الإقليمي لكل دولة وأدوار القوى الأخرى في نفس المحيط الإقليمي.

وقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على خطة متكونة من أربع فصول:

**الفصل الأول:** يعالج محددات الدور الصيني في جنوب شرق آسيا و التي تتمثل في العامل الطبيعي من جغرافي وبشري وهذا طبعا مهم لأن الموقع الجغرافي عنصر أساسيا، والقوة البشرية لها وزنها في الدور الصين في جنوب شرق آسيا، أما المبحث الثاني فيتمثل في المحددات السياسية، وهنا يبرز تأثير التحولات في الداخل الصيني والتحولات العالمية على الصين، بينما يسلط المبحث الثالث الضوء على المحدد الاقتصادي ثم المحدد الإستراتيجي.

في **الفصل الثاني:** فقد انتقلنا من الإطار النظري إلى معرفة الدور العملي للصين في المنطقة، وهذا بتبيان تطور العلاقات بين الصين ودول المنطقة، ثم ندرس مطالب الصين في جنوب شرق آسيا وأخيرا معرفة واقع الدور الصيني.

ونتناول في **الفصل الثالث:** أدوار القوى الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا وهي: أمريكا، اليابان، الهند ثم روسيا بعد الحرب الباردة.

وأخيرا في الفصل الرابع: تطرقنا إلى الدراسة الإستشراافية وهي عبارة عن سيناريوهات للدور الصيني في المستقبل، وهي ثلاث سيناريوهات: خطي أي بقاء الأوضاع على حالها، وإصلاحي والذي يتمثل في تحول الظاهرة وهيمنة الصين على هذه المنطقة، ثم سيناريو راديكالي وهو اشتعال الصراع في المنطقة ودخولها في خلافات كبيرة قد تصل إلى الصراع المسلح، وقد رجحنا إحدى هذه السيناريوهات وهذا لقوة المتغيرات المتحكمة فيه، ثم وصلنا إلى خاتمة هذا البحث والتي تعتبر إجابة نهائية عن التساؤلات السابقة.

# الفصل الأول:

## - محددات الدور الصيني في جنوب شرق آسيا-

نتطرق في هذا الفصل إلى محددات الدور الصيني، أي إلى العوامل والمؤثرات والعناصر التي تؤثر فيه في منطقة جنوب شرق آسيا، والتي على أساسها يعرف مدى قوة الدور أو ضعفه وإلى أي مدى يصل تأثير هذا الدور. هذه المحددات هي التي تفتح لنا أبواب الفهم الأساسية للدور الصيني في جنوب شرق آسيا.

وهنا يجب التفرقة بين الدور والسياسة الخارجية: فالدور يعتبر جزءا من السياسة الخارجية ولو أن الدور هو المفتاح لفهم أي سياسة خارجية لأي دولة ما.

لذا قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث تتمثل في: المبحث الأول الذي يتطرق إلى المحددات الطبيعية التي تناولنا فيها المؤشر الجغرافي: موقع الصين وما يحتوي عليه من ثروات، وبعده المؤشر السكاني: وما يمثله هذا المؤشر للصين من عوامل إيجابية وسلبية، انطلاقا من موقع الصين حددنا الحيز الجغرافي لجنوب شرق آسيا والمنطقة التي تحصل فيها الدراسة، ثم انتقلنا إلى المحددات السياسية من ثقافة سياسية ومجتمع مدني والنخبة السياسية لنصل إلى النظام السياسي الصيني، أما المبحث الثالث: فيدرس المحددات الاقتصادية والتطور الذي شهده هذا القطاع بعد الإصلاح، لنصل إلى المبحث الرابع والأخير وهو المعبر عن المحددات السابقة والمترجم لها وهو المحدد الاستراتيجي: ونتطرق فيه إلى التطور الطويل في الفكر الاستراتيجي الصيني، لنصل إلى دور الجيش الصيني اليوم و الرؤية الاستراتيجية الصينية في العالم المعاصر .

## المبحث الأول: المحددات الطبيعية

ندرس في هذا المبحث العوامل الجغرافية والسكانية، ونبين كيف يتقاطع العامل الجغرافي والسكاني في الصين ليجعلا منها دولة ذات وزن إقليمي حاسم.

**المطلب الأول:** المؤشر الجغرافي: تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من آسيا و تبلغ مساحتها 9.6 مليون كيلومتر مربع، وهي بذلك ثالث أكبر بلد مساحة في العالم. أما مساحتها البحرية فتبلغ 4.73 مليون ميل بحري، تحتوي هذه المساحة البحرية على 5400 جزيرة، هذا ما يجعلها قوة جيوسراتيجية في شرق آسيا، والمتحكم الرئيسي في المواصلات البحرية في هذه المنطقة، لهذا كانت الصين تسمى المملكة الوسطى إبان الإمبراطورية الصينية القديمة، وذلك لموقعها المجاور لعدة أعراق، يحد الصين حاليا 14 دولة هي: أفغانستان، بوتان، ميانمار، الهند، كازاخستان، قرغستان، اللاوس، منغوليا، النيبال، كوريا الشمالية، باكستان، روسيا، طاجيكستان وفيتنام، لهذا نجدها أكبر دولة لها عدد دول جوار في العالم، ومن هنا نستنتج أن المحيط الإقليمي يلعب دورا أساسيا في رسم السياسة الداخلية والخارجية الصينية. (1)

تشغل الجبال نحو 46 بالمائة من مساحة الصين والهضاب نحو 26 بالمائة، أما أحواض الأنهار ذات الطبيعة السهلية، والتي تقع في المناطق الجافة فتشغل نحو 19 بالمائة من مساحة الصين، و 12 بالمائة من المساحة الكلية للبلاد سهول، كما يوجد بالصين صحراء تاكلاماكان الرملية وهي أجف صحراء في آسيا (2)

إن امتلاك كل هذه المساحة جعل الصين تحتوي على موارد طبيعية هائلة، ومن الناحية العسكرية ينتج ذلك إمتلاك الصين عمقا استراتيجيا هاما، إذ يمكن في حالة الحروب انسحاب الجيوش إلى العمق وإعادة تنظيم الصفوف، ولكن ما هو سلبي في هذه المساحة الكبيرة صعوبة الاتصال بين الأقاليم والأقليات، وهنا ينتج خطر الانفصال مع أنه تاريخيا ساعد الصين على تكوين عالم منغلق، حتى ترجم هذا في مفاهيم إستراتيجية، بحيث كانت تنظر إلى العالم الخارجي بأنه عالم البرابرة، وما زال يتميز الصينيين بالانغلاق على أنفسهم حتى اليوم خاصة في الجوانب الثقافية. (1)

(1) جمهورية الصين الشعبية، ويكليبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ الاقتباس: 1 أبريل 2008، من موقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(2) مصطفى عيد إبراهيم، "التلوث ومخاطر تدهور البيئة في الصين"، السياسة الدولية. العدد: 173، جولية 2008، تاريخ الاقتباس: 5 سبتمبر 2008، عن: <http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?curf=malfo.htm&diD=9630>

(1) Philippe de Beauregard et Autres, Lachine Face au Monde La stratège Chinoise, Constantes Et évolutions. Robert Laffont, Pars, 1983, p20.

هذا ما جعلهم ينظرون إلى العالم الخارجي بحذر ويحاولون تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم الإنفتاح الذي حدث سنة 1978م-1979م.

ومن هذا نستنتج أن موقع ومساحة الصين تعتبر محددًا أساسيًا عبر التاريخ في ثقافتها وتعاملها مع العالم الخارجي، ومحيطها الإقليمي بالأخص، هذا المحيط الإقليمي الذي يشكل المرتكز لأي سياسة عالمية، بالأخص منطقة جنوب شرق آسيا باعتبارها المنطقة الأكثر احتمالًا للهيمنة الإقليمية الصينية، لعدم وجود دول قوية كما هو الوضع في الشرق والشمال والغرب، ما يجعلها المرتكز الأساسي للسياسة الخارجية الصينية في القرن 21.

وسمحت هذه الخصائص الجغرافية للصين بالتميز بعمق إستراتيجي كبير، وتعدد الأقاليم المناخية والنباتية، وكذلك الإشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة في العالم سواء البرية منها كإشرافها على " طريق الحرير " الذي لعب دورا كبيرا في تنشيط التجارة عبر محور الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأوربا مرورًا بآسيا الوسطى وجنوب آسيا، أو طرق المواصلات البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر، ومضيق فرموزا الذي يفصل بين الصين وتايوان، وقد عملت الصين على استغلال هذه الخصائص الطبيعية لتحقيق تنمية إقتصادية تمكنها من تحسين المستوى المعيشي لأكثر من مليار ساكن وتبوؤ مكانة تليق بحضارتها العريقة.<sup>(2)</sup>

لقد كان لموقع الصين دورا أساسيا في شرق آسيا، ويتضح هذا في المدن الساحلية التي تتمتع بأسس إقتصادية مغرية، حيث أصبحت أكثر مناطق الصين حيوية وإنفتاحا على العالم الخارجي، تتوفر الحدود البحرية لهذه المدن على عدة ثروات من بينها الملح إذ تعد الصين المصدر الأساسي لهذه المادة الأساسية.

لقد كان لصلاحية الأرض، ووفرة الموارد عاملا أساسيا لتطوير قطاع الزراعة

والصناعة، بحيث تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 11 بالمائة من المساحة الكلية.<sup>(1)</sup>

**المطلب الثاني: المتغير السكاني:** تعتبر الصين هي الأولى عالميا من حيث عدد السكان

إذ بلغ سنة 2007: 1321.851888 مليون نسمة.<sup>(2)</sup>

يشكل الفلاحون 70 في المائة، في حين يبلغ عدد سكان المدن 29 بالمائة وتعتبر هذه النسبة هي الأدنى بين الدول الكبرى، إلا أنها تتزايد بنسبة 0.5 بالمائة سنويا، ويصل معدل الزيادة السكانية 1 بالمائة، وتتوقع الدراسات المستقبلية السكانية الخاصة بالصين أن يصل العدد إلى

<sup>(2)</sup> نجلاء الرفاعي البيومي، "الصين"، في: محمد السيد سليم ونيفين سعيد(محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997، ص 126.

<sup>(1)</sup> وليد سليم عبد الحي " التحولات الديموغرافية في السياسة الصينية "، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية. ع 2، 1996، ص 83-84.

<sup>(2)</sup> جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، نفس الصفحة.

1.401 مليار في 2010 و إلى مليار وخمس مائة و66 مليون سنة 2050، فإذا أضفنا إلى هذا الرقم سكان تايوان في حالة ضمها يرتفع العدد إلى مليار و 425 مليون في 2010، وكان هدف الحكومة الصينية أن يبقي عدد السكان في مستوى 1.2 مليار عام 2000، وبعدها ينخفض إلى 700 مليون عام 2050.<sup>(3)</sup>

لقد كان لكثرة عدد السكان جانبيين سلبي وإيجابي، فالعدد يعتبر قوة في الحروب التقليدية، لكن سرعان ما تراجع هذا المعيار مع التكنولوجيا المتوفرة الآن، كما يعتبر عاملا أساسيا في قوة اليد العاملة إذ تعتبر الصين من الدول الأولى في اليد العاملة ونشاطها، لكن العنصر السلبي نلاحظه عند تقسيم الدخل الوطني على العدد الإجمالي للسكان.<sup>(4)</sup>

إنطلاقا من هذا العدد نجد أن الصين لها 22 بالمائة من عدد سكان العالم، بهذا فالكثافة تعتبر عالية، لكن نجدها غير متوازنة بين مختلف مناطق البلاد، و بالمقارنة مع الدول الكبرى فهي كثافة متوسطة رغم العدد الكبير في السكان إلا أنها ولكبر المساحة تحتل المركز الرابع بين الدول الكبرى، رغم أنها الأولى عالميا من حيث العدد الإجمالي.

تتكون الصين من 56 قومية، يشكل أبناء قومية "الهان" 91.62 بالمائة من مجموع السكان، بينما أبناء القوميات الأخرى والتي تمثل 55 قومية فلا تشكل سوى 8.04 بالمائة.<sup>(1)</sup> أما من الناحية الدينية فنجد تنوع في أكثر من ديانة: البوذية أكثر الديانات إنتشارا لكنها تختلف من منطقة لأخرى، نجد بوذية في عموم الصين، و بوذية تبتية تختلف عن عموم الصين.<sup>(2)</sup>

أ/ النزعة الانفصالية في إقليم التبت: تعتبر سنة 1913م البداية لتبلور إقليم التبت ككيان مستقل وهذا لضعف الدولة الصينية في ذلك الوقت، تبرز أسباب التوتر في الإقليم فيما يلي:

- وجود الإقليم على الحدود وهذا يعزز النزعة الانفصالية.
- الإحساس أن "اليوغور" و"الهوان" بأنهما قوميتان مختلفتان.
- التضييق على الممارسات الدينية البوذية خاصة مع ماوتسي تونغ .
- دور الهند كمعرض لسكان التبت، ردا على تردي العلاقات بينها وبين الصين.
- بروز جيل جديد أكثر تشددا من "الدالاي لامي"، و أكثر مطالبة بالإستقلال، وهذا ما ظهر في الأحداث الأخيرة.

(3) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص32.

(4) جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، نفس الصفحة.

(1) دار النجم الجديد، الصين الحقائق والأرقام. دار النجم الجديد، بكين، الصين، 2000، ص4.

(2) أحمد منيسي، "الأقليات الدينية في الصين إعادة التفكير في المستقبل"، السياسة الدولية. ع132، (أفريل 1998)، ص- ص102-

هذا وتسعى الحكومة الصينية إلى تبني إصلاحات في المنطقة، لإدماجها في الصين عن طريق إصلاحات اقتصادية، وترحيل السكان من قومية "الهان" إلى الإقليم، التي يقدر عدد سكانها التبتيون الأصليون 6 ملايين، لكن يوجد تباين في الأرقام ففي الوقت الذي تقدره الأعداد الرسمية الصينية بحوالي نصف مليون، فإن المصادر الغربية والمحلية تقدر عددهم بحوالي 7.5 مليون نسمة.<sup>(3)</sup>

كذلك توجد أقليات مسلمة ومسيحية: كاثوليكية وبروتستانتية، هذا الاختلاف الديني جعل الأقليات البوذية في التبت تطالب بالانفصال، والأقلية المسلمة في الشمال الغربي تحاول الانفصال في فترات ضعف الدولة المركزية في الصين.

ب/ التوترا في مقاطعة سيتيكينانج (تركستان الشرقية): تقع هذه المقاطعة في أقصى الغرب الصيني، وتبلغ مساحتها حوالي 17 بالمائة من التراب الصيني، ومنذ أن وصل الإسلام عام 651م خضعت هذه المنطقة إلى عدة قوى من بينها: الأتراك والهنود والإنجليز، ثم خضعت للصين سنة 1876م، وأعلنت عن ضمها عام 1884م، وفي عام 1944م تم الإعلان عن قيام "جمهورية تركستان الشرقية"، لكنها لم تتمكن من البقاء طويلا حيث اجتاحتها القوات الصينية سنة 1949م و تتفوق في هذه المنطقة القومية المعروفة "باليوغورية" على "الهان"، رغم أن الحكومات الصينية تحاول تشجيع "الهان" على الإستيطان في هذه المنطقة، عرفت المقاطعة إضطرابات سنة 1997م وذكر في ذلك الحين أن السبب هو الحركات المساندة لدعاة الإستقلال من المسلمين في المنطقة.

وتتقسم الحركات الانفصالية في هذه المنطقة إلى تيارين أحدهما ديني والآخر علماني، إلا أن الطرفين يعملان من أجل إقامة دولة تركستان الشرقية أو دولة يوغورستان، هذا و يبلغ عدد المسلمين في الصين حوالي 20 مليون مسلم.

وبالإضافة إلى الإختلاف العرقي نجد عوامل تدعم هذا التوجه منها:

- وجود المقاطعة على الحدود والتأثر بالمحيط الغربي المسلم.

- وجود مصادر طبيعية مثل النفط.

- وجود أقلية عرقية في منطقة واحدة.

- التشجيع الدولي لحركة الانفصال.

- مخاوف سكان المنطقة من التجارب النووية الصينية في المنطقة.

هذه المعطيات السكانية تبرز بأنه توجد علاقة بين العدد السكاني والتوسع، هذا الموضوع تطرق له الباحثون لتبرير الاستعمار.<sup>(1)</sup>

<sup>(3)</sup> وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010. مرجع سابق. ص 43- 44.

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص- ص 40- 43.

إنطلاقاً من الدراسة الجغرافية نجد أن الصين تتأثر بالمحيط الإقليمي، لكن في هذه الدراسة سنركز على تأثير الصين على المحيط الإقليمي وبالأخص على دورها في منطقة جنوب شرق آسيا، لهذا وبعد تحديد موقع الصين، وجب تحديد المنطقة الإقليمية لجنوب شرق آسيا وهذا للتحكم في الدراسة.

يقصد بجنوب شرق آسيا مجموعة البلدان التي تقع جنوب بلاد الصين وإلى الشرق من شبه القارة الهندية والمحاطة من الشرق ببحر الصين والجزء الجنوبي من المحيط الهادي وخليج البنجاب، صارت منطقة جنوب شرق آسيا ملتقى حضارات عدة عبر التاريخ، لذلك فحضارة شعبها اليوم خليط من الحضارة الصينية والهندية والحضارة العربية الإسلامية وحضارة الدول الأوروبية التي إستعمرتها في العصر الحديث.<sup>(1)</sup>

وسنركز بالأساس على دول الآسيان العشر: بروني، كمبوديا، إندونيسيا، ميانمار ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، فيتنام، تايلاند، واللاوس، وبالنظر إلى الدول العشرة نجد أن إجمالي عدد سكانها 546.4 مليون نسمة وفقاً لإحصائيات 2005 وهو ما يمثل أقل من نصف عدد سكان الصين (41.8 بالمائة من سكان الصين) وفقاً لإحصائيات نفس العام.<sup>(2)</sup> ونتناول في دراسة المحيط الإقليمي المؤثر في هذه المنطقة خاصة شرق آسيا بما فيها دوله، طبعاً لن ننسى الدور الأمريكي التي نعتبره فاعلاً أساسياً في المنطقة، رغم أنها خارج المحيط الإقليمي من الناحية الجغرافية، ولكن هذه الدراسة تعتمد على الجانب التفاعلي لذلك أدخلنا الولايات المتحدة، والهند، اليابان، وروسيا كدول فاعلة بالأساس في هذه المنطقة المهمة.

<sup>(1)</sup> Gomane Jean –pierr, "L Asie –Est et le Rôle De L Europe", Défense Nationale. (decembre1996), p- p111-117.

<sup>(2)</sup> خديجة عرفة محمد، "الصعود الصيني"، تاريخ النشر: 7 جويلية 2004، تاريخ الاقتباس: 17 ماي 2007، عن موقع: <http://www.chintoday.com.cn/arabic/2004/4n7/17n7.htm>.

## المبحث الثاني: المحددات السياسية

لقد تحددت السياسة الداخلية والخارجية بناء على محددات يتركب فيها النظام السياسي بناء على ثقافة سياسية متكاملة، عبر تطور زمني طويل غير منقطع، ومن ذلك وجب دراسة مكونات المجتمع السياسية عبر التطور الزمني.

**المطلب الأول: الثقافة السياسية:** لقد إرتبط البحث في الثقافة السياسية في نطاق الدراسات الأكاديمية بنظريات الطابع القومي، التي أثارها باحثون ينتمون إلى ميدان الأنثروبولوجيا مثل: "روبرت بندكت"، و"مارغريت ميد"، وجعلت هذه الدراسات من القيم والمعتقدات والأعراف المتجددة تاريخيا، مشكلا للثقافة السياسية. إنطلاقا من ذلك نجد أن الثقافة الصينية تتشكل بالأساس من ثلاث ثقافات مختلفة: الثقافة الكونفوشوسية . الثقافة الماركسية .

الثقافة الليبرالية المعاصرة.<sup>(1)</sup>

قبل التفصيل في الثقافة الصينية ومكوناتها، وتفاعل المجتمع السياسي، وجب إعطاء تعريف للثقافة السياسية: "هي مجموعة التصورات التي يكونها المواطن العادي بخصوص السلطة، بذلك تعد من المعتقدات الأساسية التي تشكل رؤية الفرد لذاته، أدواره في الحياة العامة، قيمه، اتجاهاته نحو شؤون الحكم والسلطة".<sup>(2)</sup>

لقد تشكلت الثقافة الصينية عبر زمن طويل، لأن الصين تمتلك أكبر تاريخ غير منقطع، لذلك وجب تحديد تطور الثقافة السياسية الصينية عبر مراحل أربعة هي:

أ/ المرحلة (1122- 221 ق م): كان النظام الأسري صارما خلال هذه الفترة، سيطرت فيه أسرة "تشو"، تركز معظم أتباعه حول "النهر الأصفر" وتشبع بالثقافة الكونفوشوسية التي تهدف إلى التناغم بين الأنظمة السياسية والاجتماعية والطبيعية.<sup>(3)</sup>

ويشير باحثون إلى أن الإطار الفكري للكونفوشوسية له تأثير على الحياة السياسية في الصين، وهو سياق يقطع الطريق أمام أي محاولة للتجديد من خارج السلطة، ومن هذا كانت القيادات الصينية في طليعة التغيير الفكري.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010. مرجع سابق، ص13.

<sup>(2)</sup> عزة جلال هاشم، "الثقافة السياسية الصينية"، السياسة الدولية. ع 132، (أفريل 1998)، ص81.

<sup>(3)</sup> وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010. مرجع سابق، ص- ص16- 17.

<sup>(1)</sup> السيد صدقي عبيد، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2000 ص72.

ب/المرحلة (1644م-1912م): وهي مرحلة الصراع الدولي على الصين، في هذه المرحلة عرفت الصين إذلالا كبيرا، لكن رغم ذلك لم ينصهر الصينيون في الثقافة الغربية، لهذا نجد أن الصين قد حافظت على تاريخها الممتد عبر الزمن.

ج/المرحلة (1911م-1949م): تبدأ بالدور الذي مارسه "صن يات صن" (1866م-1925م)\*، في هذه الفترة كان الهجوم كبير على التراث الكونفوشيوسي. د/المرحلة الماوية: في هذه المرحلة طرحت النظرية الماركسية بديلا ثقافيا متكاملًا، وراحت هذه النظرية في الإستمرار في الهجوم على التراث الصيني القديم، خاصة خلال الثورة الثقافية في الستينات، لكن هذا التيار تراجع مع ضعف العلاقة الإستراتيجية مع الإتحاد السوفيتي، يتضح هذا أكثر بعد سنة 1978م-1979م ودخول الليبرالية الإقتصادية مع "دينج ساو بنج"\*. (2)

بهذا نجد أن الثقافة السياسية وعبر تطورها الزمني، عرفت تأثير شخصين فيها بالأساس هما: "كونفوشيوس"، "وماو تسي تونغ" و يمكن تلخيص أهم ملامح الثقافة السياسية الصينية:

**البراغماتية:** وهي صفة قديمة لدى الصينيين، وتعني بالمفهوم الصيني سرعة التكيف مع الأوضاع، ولعل أبرز الأدلة على ذلك هو أن الصين عندما تبنت الفكر الماركسي لم تقبله كله بل أدخلت عليه تعديلات ليتناسب مع طبيعة المجتمع، حتى أصبح ما يعرف بالنموذج الإشتراكي الصيني، ومن مظاهر التكيف والبراغماتية التقارب الصيني الأمريكي 1971م - 1972م والواقعية الصينية مع بداية الثمانينات والتركيز على الإصلاح الإقتصادي .

**التخطيط المستقبلي:** يعني الإهتمام بالأهداف البعيدة المدى، هذا ما يفسر طول تاريخ الصين والذي تعلموا منه أن الفترات القصيرة لا شأن لها، من هذه الخصوصية إستطاع "ماو" رفع شعارات وأحلام تقبلها المجتمع دون أن يكون مطالبًا بتحقيقها في المدى القريب والمتوسط.

**طاعة السلطة:** عودة لتعاليم كنفوشيوس الذي رأى أن طاعة الحكام العادل واجبة، لكن هذه الطاعة ليست مطلقة، بل هي رهن قيام الحاكم بواجباته، لذلك يلاحظ أن الصينيين على إستعداد لتحمل قدر من أخطاء السلطة، إذا كانت هذه السلطة تنتصر للصين خارجيا، أما إذا رأى الشعب أن السلطة ضلت طريقها، فالواجب توقيف ذلك، وهنا يشار إلى أحداث 1989م،

\* صن يات صن: زعيم ثورة 1911م والتي حاول من خلالها التخلص من النفوذ الأجنبي في الصين لبرالي فشل في تحقيق أهداف الثورة.

\* الزعيم والرئيس الصيني السابق والذي عرف بسياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي والغربي بالأساس.

(2) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص-ص 61-22.

هذا ما يؤكد أن الثقافة الصينية هي ثقافة طاعة، لكن ليست ثقافة خنوع وإستسلام، كما توصف من طرف الفكر الغربي .

**الفكر الجماعي:** ويعني أن المجتمع في الفكر الصيني يأتي قبل الفرد، منطقتهم أن الفرد يحقق ذاته ويرتق بنفسه وينتج داخل الجماعة، ويعتبر كونفوشيوس أن الجماعة هي التي تمنح الفرد ملامحه، ويعود فضل النجاح في الكثير من مناحي الإقتصاد لهذه القيمة، أي ما يعرف بالإنتاج الجماعي، و إنعكس ذلك على السياسة الخارجية أيضا، فالقرار لا يتخذه فرد بل يأتي بمناقشة حيثياته في المستويات الدنيا، بذلك ظلت صفة الجماعة حائطا أمام تغلغل الفكر الغربي الفردي.<sup>(1)</sup>

إن القيم الحضارية والأخلاقية التي ينتمي إليها المجتمع الصيني، هي إمتداد للثقافة الآسيوية ككل، والتي تمثل منظومة قيمية متميزة منبثقة من روح الفلسفات الشرقية، ومن التجارب التاريخية للإنسان الآسيوي، ويحدد الباحث السنغافوري "تومي كوه" مجموعة القيم والفضائل لدى الآسيويين عموما في :

- لا يؤمن الآسيويين بالنزعة الفردية المتطرفة السائدة في الغرب، فالآسيوي ليس فردا منعزلا ولكنه عضوا في عائلة صغيرة، وكبيرة، وعشيرة، وحي، وجماعة، وشعب، ودولة، وعلى نقيض الغرب لا يستطيع الآسيوي تجاهل مصالح الآخرين .

- لا تزال الأسرة كقيمة راسخة في المجتمع الآسيوي ومعدلات الطلاق فيها تقل كثيرا عن مثيلاتها في الغرب.

- يقدر الآسيويين التعليم فلدى الآباء كافة الإستعدادات لتقديم التضحيات المادية وغيرها لمساعدة الأبناء على التفوق الدراسي.

- يؤمن الآسيويين بفضيلة التوفير والإدخار والإقتصاد والحياة في حدود إمكاناتهم، بدل النزعة الإستهلاكية الواسعة في المجتمع الغربي<sup>(1)</sup>

لعل الثقافة السياسية الصينية تمثل في الوقت الراهن تفاعل مجموعة أبنية مجتمعية لتشكل مجتمع سياسي، هذا المجتمع ينتج نظاما سياسيا معبرا عن مكونات هذه الثقافة، لذلك وجب دراسة هذه الأبنية قبل التطرق للنظام السياسي الصيني.

**المطلب الثاني: المجتمع المدني:** هذا المفهوم الذي تناولته ثلاث مدارس فكرية كبرى هي: **الهيكلية:** ويعني بمفهومها أن المجتمع المدني يتكون من عائلات، والطبقات التي تعبر عن انقسامات رأسية في المجتمع، وتحتل مراكز متدرجة في سلم القوة.

(1) عزة جلال هاشم، مرجع سابق، ص - ص 82 - 84.

(2) نجلاء الرفاعي البيومي، "الصين"، في: محمد السيد سليم ونيفين مسعد(محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا . مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، 1997 ، ص126.

أما المدرسة الماركسية فتري: أن المجتمع المدني أوسع من الدولة وهو من يشكل الدولة. أما في الفكر الغربي: فيعني الحرية، كما هي في الممارسة التجارية، تكون هذه الممارسة بعيدة عن الدولة.<sup>(2)</sup>

انطلاقاً من هذه المفاهيم نجد أن الصين ورغم الضغوط المتزايدة لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن الدولة مازالت تحتل وضع المسيطر على المجتمع المدني، وهنا قد ننفي صفة المجتمع المدني بالمفهوم الغربي، رغم وجود بعض التكوينات المستقلة، إلا أنها ضعيفة في تكوينها، لكن الاستثناء خارج الصين حيث نجد مجتمع مدني صيني قوي ومدعم من جهات دولية، هذا المجتمع المدني مؤثر على الداخل الصيني، يتكون من رجال أعمال، وجماعات حماية البيئة، جماعات دينية، وقطاعات بعينها كالشباب، الطلبة، النساء، والعمال، إذا كان المجتمع المدني في الصين ضعيف، فهذا ليس راجعاً إلى أيديولوجية الدولة التي تتبعها السلطة، والتي يسميها البعض بالاتجاه السلطوي الجديد، الذي يعني إمكانية تحقيق ليبرالية اقتصادية من دون تحقيق ليبرالية سياسية، بل منبع ضعف المجتمع المدني يكمن في ذلك الولاء الشديد للعائلة والدولة وتشكك الصين في الأفراد خارج العائلة، فالثقافة "الكونفوشيوسية" تقوم على فكرة تنظيم المجتمع من الأعلى إلى الأسفل .

إن القيادة الصينية تعترف بهذه الحقيقة، إلا أنها ترى مفهومها الخاص للممارسة السياسية، فالصين دولة كبيرة لها حجم قارة، عدد سكانها الأكبر عالمياً، تتكون من عدة أعراق، أقليات، ولغات متنوعة، ولذلك لا بد من سلطة مركزية قوية وإلا داهمها عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.<sup>(1)</sup>

من هنا سنحاول دراسة المجتمع المدني قبل وبعد الإصلاح، ونحاول أن نعرف كيف ساهم في التحول الذي حدث في الصين وما زال يحدث:

**قبل الإصلاح:** نجد أن العلاقة بين الدولة والأشكال التنظيمية قبل إصلاح سنة 1978م- 1979م تتكون من الفلاحين، العمال، الطلبة، كل فئة من هؤلاء كانت لها تنظيماتها الخاضعة لسيطرة الدولة.

**الفلاحين:** الصين دولة زراعية بالدرجة الأولى، وقد تحمل مجتمع الفلاحين العبء الأكبر من المسؤولية نجاح الثورة الشيوعية والإطاحة بالإقطاع عام 1949م، لقد كان تنظيم

<sup>(2)</sup> مروة حامد البدوي، " المجتمع المدني، جماعات الضغط الصينية ودورها في المطالبة بالديمقراطية، "السياسة الدولية. ع132، (أفريل 1998)، ص93.

<sup>(1)</sup> وسام محمد فواد، "الإشكاليات الاجتماعية السياسية في الصين: قراءة في المرحلة الانتقالية"، السياسة الدولية. ع132، (أفريل 1998)، ص-ص 74-75.

الحياة الريفية على أسس، جاء من خلالها الحزب وترتبت هذه التنظيمات على ثلاث مستويات في مجتمع رسمي وهي:

فرق الإنتاج: وهي عبارة عن الوحدة الرئيسية للإنتاج في المجتمع، تضمنت كل فرقة بين 20 إلى 40 عائلة.

مجموعة الإنتاج: تتكون من ما يقرب 10 فرق الإنتاج.

الكميونات: وتضم الكميونة ما يقرب 20 ألف إلى 40 ألف نسمة، يشاركون في زراعة تعاونية.

كانت أهم المبادئ التي تحكم الفلاحين بتنظيماتهم أن العضوية في هذه التنظيمات وراثية، إجبارية ليست قائمة على أسس مهنية اختيارية.

**العمال:** هم الذين يعيشون في المدينة، يكونون مسؤولين عن الإنتاج غير الزراعي، وإذا كانت سيطرة الحزب قد تدعمت في الريف من خلال التنظيمات السابقة الذكر، فإن السيطرة في المدينة تدعمت بفضل التنظيمات العمالية التي كانت قريبة من المقار الرسمية للحزب.

**بعد الإصلاح:** توفرت بعد الإصلاح لكل فئة من جماعات الضغط مساحة أكبر من الحرية في الحركة، مما خلق تعددية تنظيمية جديدة لجماعات الضغط المختلفة، ومن العوامل التي ساهمت في ظهور وفعالية تنظيمات مستقلة عن الدولة:

- ظهور رجال أعمال حيث لم يكن هناك حديث عن هذه الفئة قبل الإصلاح، لكن بعد الإصلاح ظهرت فئة متميزة تملكها وتميزها بالدخول المرتفعة، لكن نلاحظ بقاء معظم التنظيمات، تدعم الدولة سياسيا رغم أنها ذات طبيعة إقتصادية ليبرالية، وهذا ما أتاح لها المشاركة في صناعة القرار بالتشاور مع قادة الحزب الشيوعي.

- أصبح العمل أداة بين الدولة والتنظيمات للتأثير المشترك وتمثل هذه التنظيمات في:

**الفلاحون:** بعدما كانت العلاقة بين الفلاح والدولة علاقة سيطرة، تطور المفهوم في عصر الإصلاح أصبح ما يعرف بنظام المسؤولية الإنتاجية المشتركة<sup>(1)</sup>.

لقد أعطى المؤتمر 17 للحزب الشيوعي لهذه الفئة قفزة جديدة، تؤكد حرص الدولة على تحقيق التوازن بين الريف والمدينة<sup>(2)</sup>.

**العمال:** حدث تغير في هذه الفئة الحضرية وإختلفت الأشكال التنظيمية من هرمية إلى تفاعلية تشاركيه، وأصبح 21 بالمائة من العمال كجماعات ضغط خارج سيطرة الدولة.

(1) مروة حامد البدوي، مرجع سابق، ص-ص، 96-100.

(2) حنان قنديل، "التغير والاستمرارية في السياسة الصينية: قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي"، السياسة الدولية، ع171، (جانفي 2008)، ص-ص 128-131.

**الطلبة:** لقد كان أبرز تحول في هذه الفئة من الشباب، برز هذا في أحداث 1989، وأدخلت هذه الحركة مفاهيم جديدة في القاموس الصيني السياسي مثل: الديمقراطية، الحرية.<sup>(3)</sup> بعد تبيان المرحلتين في تطور المجتمع المدني الصيني نجد أن التحول في السياسة الداخلية الصينية يكون بناءا على تحول تدريجي وليس تحولا جذريا، كما حدث في الإتحاد السوفيتي، ودول أوروبا الشرقية، والدول الاشتراكية الأخرى على غرار الجزائر. وهذا ما يوضحه الفكر الغربي، بالإضافة إلى الشروط التي تتطلبها الديمقراطية والتي تتمثل في المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي لخصها "بارنغتون" في عبارته الشهيرة "لا ديمقراطية بدون بورجوازية"، وكما أشار "صاموئيل هنتغتون" إلى أن الدول لا تستطيع تحقيق ديمقراطية بل تحتاج إلى مراحل من التطور الإقتصادي والإجتماعي لتحقيق الديمقراطية وتدعيمها.<sup>(1)</sup>

**المطلب الثالث: النخبة السياسية:** إن دراسة النخبة السياسية في الصين عملية صعبة وهذا لتعدد المجتمع الصيني وصعوبة إختراقه، لكن سوف ندرسها بناء على مؤشرات ونقسمها إلى مرحلتين قبل الإصلاح وبعد الإصلاح:

#### 1/ التحول القيادي في النخبة المركزية و بروز دور للتكنوقراط:

أ/ من ناحية الأصول الإقليمية: تبين الدراسات في عهد "ماو" أن الأغلبية السياسية من القيادات من جنوب الصين وشماله، أما النخبة الحالية فقد جاء معظمها من المقاطعات الساحلية مثل: شنغهاي.

هذا التحول في النخبة يبرز التوجه اللبرالي الذي دخل في البناء القراري للصين.

**ب: بروز دور التكنوقراط:** لاحظ كثير من المراقبين أن المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني في سبتمبر 1982م، كان بداية التحول التدريجي للقيادة في السلطة السياسية "المركزية" و بروز دور التكنوقراط، كما أن أغلب النخب الجديدة، جاءت على حساب تقليص نفوذ الجيل الثوري القديم :

2/ التحول القيادي في النخبة الإقليمية: ونقصد هنا ما يعرف بتراجع مركزية السلطات في التسير، وزيادة مساهمة القوميات غير "الهان"، والسكان المحليين في تسير شؤونهم المحلية، بحيث نجد أن نصيب الأقليات في تسير السلطات في مناطقهم، كان 4 في المائة إبان الثورة الثقافية في الستينيات، لكن إرتفعت النسبة إلى 15.28 بالمائة سنة 1988.<sup>(2)</sup>

<sup>(3)</sup> مروة حامد البدوي، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>(1)</sup> إكرام بدر الدين، "اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا، في: محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محرران)، التحول الديمقراطي في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1999، ص1.

<sup>(2)</sup> عمر عبد الكريم سعداوي، "النخب السياسية في الصين محاور الصراع"، السياسة الدولية. ع 132، (أفريل 1998)، ص- ص 65-58.

إنطلاقاً من الأرقام نجد أن النخبة في الصين قد تغيرت من الجيل الأول المبني على الكاريزمية إلى جيل جديد يعتمد الكفاءة والمصالح الاقتصادية. بعد دراسة الثقافة السياسية والفاعلين في هذه الثقافة من مجتمع مدني، في مقابل النخبة سياسية نتناول النظام السياسي.

**المطلب الرابع: النظام السياسي:** لقد وفرت لنا دراسة النخبة في الصين جزءاً من الضوء على النظام السياسي الصيني، ولعل المشكلة الأولى في تحليل النظام السياسي الصيني تتمثل في الإطار النظري الذي نتخذه كمقاربة لدراسة هذا النظام، لكن التطور التاريخي السابق يعطينا رؤية للمميزات وخصائص هذا النظام وهي على العموم:

- تركيز السلطة في يد عدد قليل من الأفراد .
- التدخل الحزبي في النشاطات الإدارية والحكومية، مع صعوبة الفصل بين هذه القطاعات.
- عدم وجود الخطوط الفاصلة بين مختلف المؤسسات والأفراد، حيث نجد أن الفرد الواحد يتولى مناصب حزبية وحكومية متعددة في الوقت نفسه.
- البيروقراطية بمفهومها السلبي والفساد الإداري .

يرى الباحثون المختصون في السياسة الخارجية الصينية، بأن هناك تغيرات في آليات صنع القرار، وهذا بتزايد فرصة التكنوقراط مع غياب القيادة الكاريزمية، إلى جانب تنامي النزعة التقنية، وللتدقيق في دراسة النظام السياسي الصيني يقترح الباحثون نموذجاً مختلطاً لفهم الطبيعة المعقدة للنظام السياسي .

**النموذج العقلاني:** وهو القائم على افتراض دراسة كافة البدائل، وإختيار إحدى هذه البدائل من قبل مجموعة متماسكة من صنّاع القرار، التي تتخذ من المصلحة القومية معيارها الأول، هذا النموذج يصلح لدراسة السياسة الخارجية الصينية وصنع القرار فيها .

من هذا المنطلق نجد أن الصين في ثبات وإستمرارية في مكونات سياستها الخارجية، فالصين تبقى تدخل نفسها ضمن نموذج العالم الثالث، وحتى التغيرات التي حدثت لا يمكن أن نعتبرها تحولاً جذرياً عن فلسفة "ماو" بل حتى "ماو" في أعوامه الأخيرة، تبنى بعض الخطوط الحالية، كالإهتمام بالإقتصاد، وإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

**نموذج القوة:** وهو النموذج القائم على إفتراض أن إختيار القرار السياسي يكون نتيجة سلسلة من المساومات بين مجموعات قيادية تفتقر إلى قدر من التماسك، ويكون المعيار هو تدعيم المكانة في بنية السلطة، هذا النموذج يصلح لدراسة أعلى هرم النظام السياسي الصيني، وخاصة إختيار الأمين العام للحزب الشيوعي، ورئيس الدولة، وبقية القيادات في هرم السلطة.

**النموذج البيروقراطي:** ويقوم على المساومات بين الإدارات، بهدف تحقيق البديل الذي يرضى عنه الجزء الأكبر، هذا النموذج الذي يصلح لدراسة الهيئات الدنيا من بيروقراطيات، جماعات ضاغطة والمجتمع المدني.

لفهم النظام السياسي الصيني لابد من تطبيق نموذج تفاعلي لهذه النماذج، لأن النظام السياسي الصيني يختلف عن بقية النظم في العالم، هذه الطريقة تتيح لنا بناء تصور عن السياسة الخارجية والتي كما ذكرنا سابقا فهي مبنية على منظور عقلاني برغماتي، بعيد عن المركزية والإرتجالية وهذا ما نوضحه في السياسة الخارجية الصينية في الجوار الإقليمي وسنركز على الدور الإقليمي في جنوب شرق آسيا، وتأثير هذا المتغير الداخلي على طبيعة، قوة، ونفوذ، هذا الدور.

إن الحكم على النظام السياسي لأي دولة مرهون بنمط عملية صناعة القرار، من الناحية الفعلية نجد أن الدول الاشتراكية متهمه بأن العملية مقتصرة على أيدي قلة تتمركز في المكتب السياسي، وبعض الشخصيات في اللجنة المركزية، وكبار ضباط الجيش، كما أن العملية تتأثر بمدى قوة زعيم الحزب، هذا أمر يتضح عند مقارنة تأثير "ماو" مع خليفته "هوكوفنج" الضعيف، ثم تأثير "دنج هيساو بنج" القوي، بذلك فالدراسات حول النظام السياسي الصيني تشير إلى أن ما بين 23 إلى 25 فردا يتحكمون في نسبة عالية من القرارات الإستراتيجية للدولة، وأن القوة التنفيذية لهذه النخبة تكمن في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، التي تضم حاليا 7 أفراد، وتبنى عملية صنع القرار في النظام السياسي الصيني على النحو التالي :

تقوم لجان الدولة، وعددها تسعة- وهي أعلى رتبة من الوزارات في سلم القرار حيث تعمل الوزارات تحت سيطرة مجلس الدولة- تقوم هذه اللجان بتقديم تقاريرها إلى مجلس الدولة ويقوم المجلس بعد دراسة التقارير، بتقديم تصوراته للمكتب السياسي للحزب الشيوعي.

إذا صادق المجلس على التقارير أحالها إلى اللجان الدائمة .  
يحال المشروع بعد ذلك إلى البرلمان.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص- ص98-101.

**المبحث الثالث: المحدد الاقتصادي:** يعتبر الاقتصاد من أبرز المحددات في السياسة الخارجية الصينية، وهذا لإبراز القوة الاقتصادية الصينية المتنامية والصعود العالمي. يتبين هذا المحدد أكثر في جنوب شرق آسيا، وندناول بالدراسة في هذا المبحث المتغيرات الاقتصادية المتحركة في التوجه الصيني في السياسة الخارجية، ومن هنا ندرس هذا المحدد في الداخل لمعرفة القدرة، والتوجه، والنفوذ الخارجي.

**المطلب الأول:** تطور المنظور الإصلاحي في الصين: لقد ميز الأدب الاقتصادي في توصيفه وتناوله لمجموعة التأثيرات التي تشهدها مجموعة دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي والدول النامية بين عمليتين الانتقال والتحول، الأول وهو التحول والثاني هو الإصلاح، يشير مفهوم التحول: إلى إعادة الهيكلة للنظامين الاقتصادي والسياسي بشكل مخطط ومدروس، نحو إرساء نظام اقتصادي رأسمالي يستند إلى قواعد اقتصاد السوق، بينما يشير مفهوم الإصلاح: إلى تغيير في السياسات من شأنها أن تسمح بالأفكار الديمقراطية والنظام الرأسمالي إلى الحد الذي يضمن سيطرة واستمرار النظام القائم سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، ومن ثمة فإن الإصلاح لا يعني حدوث تغيير عميق في النظم القائمة.<sup>(1)</sup>

من هنا وبناء على هذه المفاهيم نجد أن انتقال الصين إلى اقتصاد السوق تم بالنهج التدريجي في الإصلاح الاقتصادي، على عكس استراتيجيات الانتقال السريع (إستراتيجية الصدمات القوية) التي طبقت في دول أوربا الشرقية وبعض الدول الاشتراكية الأخرى على غرار الجزائر، يرى البعض أن هذا المنهج التدريجي الإصلاحي، هو سبب النجاح الصيني، لأن أسلوب التغيير السريع قاسي في نتائجه، والمجتمعات لا تستطع تحمل تبعات ذلك.<sup>(2)</sup>

لكن تفرد الصين في هذا يرجع إلى أن النهج الإصلاحي قديم، وعلى الرغم من الفكرة السائدة بشكل واسع حول الربط بين برنامج الإصلاح وشخصية " دنج هيساو بينج " فإن الحقيقة تقتضي إلى أن من نبه إلى "برنامج التحديثات الأربعة" هو رئيس الوزراء الصيني السابق "شوين لاي"، الذي أعلن عنه في خطاب ألقاه بتاريخ 13 جافني 1975م وكان آخر خطاب له، قال فيه: " إن الصين قررت: " تبني سياسة جديدة وطريق جديد، يتمثل في برنامج التحديثات الأربعة " وحددها أنها تشمل: الزراعة، الصناعة، التقنيات، والدفاع.<sup>(1)</sup>

(1) محمد فايز فرحات، "الاقتصاد الصيني رؤية سياسية"، السياسة الدولية. ع132، (أفريل 1998)، ص 89.

(2) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 91.

(1) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 49.

غير أن الظهور القوي "لدنج هيساو بينج" أحد كبار قيادات الحزب الشيوعي بعد وفاة "ماوتسي تونغ" ثم نجاحه في إزاحة خصومه، هذا ما جذب المراقبين إلى الشخصية الجديدة التي بدت عظيمة القدرة على ترسيخ أقدامها في حكم البلاد في فترة وجيزة لم تتجاوز العامين مند وفاة الزعيم الكبير، وكان أهم ما لفت الانتباه أن الرجل الجديد كان هو ذاته الشخص الذي اصطدم مع "ماوتسي تونغ" مرتين، وفي مرحلتين حساستين من تاريخ الصين مابعد 1949 م ليستبعد من مناصبه في المرتين ثم لايعود الى الأضواء من جديد إلا بفضل صلته مع "شوين لاي"، الذي كان الرجل الأقرب إلى "ماو" طيلة حياته أما أسباب الصدام بين "ماو" و"دنج" فكانت تعود إلى معتقدات آمن بها هذا الأخير بخصوص أسلوب التعامل مع النشاط الاقتصادي في البلاد، فبعد فترة وجيزة من انتصار الثورة أظهر "دنج" ميلا نحو تشجيع المبادرة الفردية، لتعمل جنبا الى جنب مع الاقتصاد المخطط، وكان هو الذي انتقد السياسات الماوية التي أفرطت في قمع هذه المبادرة، لاسيما في الريف، وذلك في مرحلة القفزة الكبرى الى الأمام والثورة الثقافية وقد استبعد من مناصبه في هاتين الفترتين وأتهم من "ماو" ورفاقه بأنه من منتهجي الطريق الرأسمالي في الدولة الصينية.<sup>(2)</sup>

**المطلب الثاني:** برنامج التحديثات الأربعة: بعد وفاة "ماو" و في المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي في نوفمبر 1978م، طرح برنامج التحديثات الأربعة تكمن أهم بنوده :

- جعل الاقتصاد أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي، ويرى أحد مستشاري الأمين العام السابق للحزب الشيوعي، أن الدول تنقسم إلى أربعة في التعامل مع التغيرات التي تصيب المجتمع الدولي:
- سلطة جامدة واقتصاد جامد: مثل الاتحاد السوفيتي، حكومات جامدة واقتصاد مرن مثل: النمر الآسيوية، حكومات مرنة واقتصاد جامد مثل: الهند، حكومات مرنة واقتصاد مرن وهي: الدول المتطورة ولا بد للصين من الانضمام إلى هذه الدول.
- إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة ثم البحث العلمي فأخيرا الدفاع.
- الإصلاحات الحضرية وتقوم على اللامركزية في تسير المشروعات العامة خاصة المتعلقة بسياسة الأسعار والعمالة.
- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، بإقرار المسؤولية العائلية، تقرر هذا في سنة 1980م.
- منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن سيطرة بيروقراطية الحزب.
- تسهيل قنوات التجارة الخارجية، بتخفيض الرسوم الجمركية.

(2) حنان قنديل، " القيم والتنمية في آسيا ..حالة الصين "، السياسة الدولية. ع167، (جانفي 2007)، ص 15.

- السعي للانضمام إلى الهيئات، والمؤسسات المالية والتجارية الدولية.
- تشجيع المرافق السياحية، والشروع في عملية واسعة لبناء هذه المرافق.
- في عام 1992م أصدرت الدولة مجموعة من اللوائح الخاصة بإنشاء الأسواق المالية الصينية.

لقد أعطت هذه الإصلاحات ثمارها منذ البداية، حيث بلغ نمو الناتج الصيني القومي في سنة 1980: 13 بالمائة.

لقد أدت تلك السياسة إلى تخصيص 14 مدينة ساحلية في عام 1984م لهذا الغرض، والإعلان رسميا عما يسمى "إستراتيجية التنمية الساحلية" في عام 1988م، وقد رافق ذلك التشجيع النشط لتدفقات رأس مال الأجنبي المباشر نحو تلك المناطق، من خلال المعاملة التفضيلية والحوافز المالية<sup>(1)</sup>.

وقد استفاد واضعو برنامج التحديثات الأربعة، من بعض المزايا في الاقتصاد الصيني والتي يمكن تلخيصها في:

- وفرة اليد العاملة الرخيصة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر السلع الصينية أمام المنافسة العالمية مثل ما هو موجود حاليا.

- تنامي الاستهلاك الداخلي بسبب ارتفاع القدرة الشرائية لدى المواطن الصيني.

- ارتفاع معدل الادخار لدى المواطن الصيني، والذي يصل إلى 30 بالمائة الأمر الذي يشجع دورة الاستثمار من ناحية.

- القدرة على استيعاب التدفقات المالية الخارجية، إذ أن الصين تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة عام 1992م.

- الدور الذي يمارسه الصينيون في الخارج في مجال ربط اقتصاد الصين باقتصاديات الدول التي يعيشون فيها وبخاصة الدول التي يعيش فيها عدد كبير من الصينيين<sup>(1)</sup>.

يتضح هذا أكثر في دول جنوب شرق آسيا ففي ماليزيا يمتلك 30 بالمائة من السكان ذوي الأصول الصينية 65 بالمائة من الاقتصاد الماليزي، وفي تايلاندا يبلغ ذوي الأصول الصينية 10 بالمائة من السكان ويملكون 60 بالمائة من الاقتصاد وينحصر ذلك على عموم دول جنوب شرق آسيا<sup>(2)</sup>.

**المطلب الثالث: الدور الخارجي في الاقتصاد الصيني:** بالرجوع إلى برنامج التحديثات الأربعة نجد أن من بين المبادئ الرئيسية في هذا البرنامج هو التسهيل في المعاملات

(1) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 92.

(1) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص- ص 62- 63.

(2) سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة. نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ص 123.

التجارية الدولية، حيث وبعدها تبنت الصين في عهد حكم "ماو" نوعا من الانغلاق في علاقاتها التجارية العالمية، فقد بلغ نصيب الصين من التجارة الدولية عام 1955م 1.4 بالمائة ولكنه تراجع إلى 0.4 بالمائة سنة 1975 م، أي قبل تطبيق هذا البرنامج الإصلاحية، لكن بعد تطبيق البرنامج ارتفعت تجارة الصين الدولية خلال الفترة الممتدة بين 1989م إلى 1996 م بنسبة 245 بالمائة.<sup>(3)</sup>

يتضح الدور الذي يلعبه العامل الخارجي في الاقتصاد الصيني في :

أ/ الاستثمارات الأجنبية: ما يميز الصين في هذا العامل أنها اعتمدت على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بسبب مجتمعات الأعمال في جنوب شرق آسيا، في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي، "فهونغ كونغ" ضلت المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار المباشر، ففي سنة 1992م كان 70 بالمائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرها "هونغ كونغ" و"مكاو".<sup>(4)</sup>

إن نصيب صيني الخارج العالية من إجمالي الاستثمارات في بلدها الأم الصين، يترتب عنه نتائج سياسية، تتمثل في تعميق ارتباطهم بالوطن الأم ( الصين الكبرى ) وفتح المجال أمام نفوذ سياسي واقتصادي للصين في هذه الدول بالأخص إذا أخذنا في الاعتبار بأن صيني الخارج يمتلكون ما بين 1.5 إلى 2 تريليون دولار سنة 1999م.<sup>(1)</sup>

ويشير تطور ونوعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين إلى ذلك، حيث نجد في المرحلة الأولى للانفتاح من 1978م-1982م والتي تعد المرحلة التجريبية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، تم تدفق 6.69 مليار دولار، أما المرحلة الممتدة من 1982-1991م ظلت الصين في مرحلة توسيع كبير في مجال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، رافق ذلك الاستكمال التدريجي للقوانين المكتملة للاستثمارات، إذ تم تدفق 16.7 مليار دولار وخلال المرحلة الممتدة بين 1992 و 1995م التي تعتبر مرحلة نمو متسارع للاستثمارات الأجنبية المباشرة 170 مليار دولار، أما المرحلة الممتدة من 1996 إلى اليوم، فقد عرفت بالتنسيق الهيكلي لاستخدام الاستثمارات الأجنبية، حيث تم التركيز على الكفاءة، والنوعية بدل الكمية ولعل ما يميز حقبة التسعينيات عن الثمانينيات هو تدفق الاستثمارات الضخمة والطويلة الأجل، بعد أن كانت في فترة الثمانينيات، تركز على الصناعات البسيطة والخدمات القصيرة الأجل.<sup>(2)</sup>

(3) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص- 77- 78.

(4) محمود عبد الفضل، مرجع سابق، ص92.

(1) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص72.

(2) محمود عبد الفضل، نفس المرجع، ص- 98- 99.

وواصل تطور الاستثمار الأجنبي، حيث ذكر التقرير السنوي للبنك الدولي أن اجمالي هذه الاستثمارات، ارتفع إلى 46.8 مليار دولار بعد موافقتها على 28 ألف مشروع أجنبي خلال عام 2002 وذلك بزيادة قدرها 34 بالمائة عن السنة السابقة، بالإضافة إلى الاستثمارات التعاقدية التي بلغت 75.6 مليار دولار بزيادة 20 بالمائة خلال الفترة نفسها، وتوقع تقرير البنك أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، قبل نهاية العقد الحالي.<sup>(3)</sup>

ب/ المناطق الاقتصادية الخاصة: لقد انطلق الدور والاستثمار والتحول المباشر في الصين من المناطق الاقتصادية الخاصة الموجودة على السواحل، و كان إنشاء هذه المناطق منذ نهاية السبعينات، و تم النظر إليها على أنها محدودة النطاق والتخصص، لتوفير المهارات اللازمة التي تحتاج إليها البلاد - هذا في البداية - لكن فيما بعد أعلنت السلطات بأن المناطق الاقتصادية الخاصة تعتبر جزءا من الإستراتيجية الشاملة لتحديث البلاد، بإعلان حزمة من الحوافز الاستثمارية كتبسيط القيود الإدارية، والاستقلال النسبي لسلطات التخطيط المحلية، والاتصال المباشر بين وحدات التخطيط المركزي والمحلي، بحلول 1984م أعلنت السلطات أن مجموعة الحوافز الممنوحة أقل مما يجب، وبادرت بحوافز جديدة لهذه المناطق.

إن قيام المناطق الاقتصادية الخاصة، أعطى للصين قاعدة متقدمة لاستخدام مهارات إدارية جديدة، وبالتالي تعتبر هذه المناطق الاقتصادية الخاصة كمختبرات تجريب لإدخالها إلى عموم الصين، ومن جهة للحفاظ على الثقافة الصينية وحصر التأثيرات على هذه المناطق.<sup>(1)</sup>

ج/مشكل الطاقة في الصين: بعد أن كانت الصين تصدر حوالي 25 بالمائة من إنتاج النفط الوطني سنة 1985م، إلا أنها منذ سنة 1990م تحولت إلى دولة مستوردة لحوالي 600 ألف برميل يوميا سنة، وطبقا لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي "آيباك" فإنه سيرتفع الاحتياج الصيني إلى 3 ملايين برميل يوميا عام 2010 وهو ما يساوي 9 بالمائة من استيراد آسيا إلى جانب ما تحتاجه "هونغ كونغ" و"تايوان"، يجعل أجمالي استيراد الصين الكبرى، يصل إلى حوالي 28 بالمائة من استيراد آسيا، في نفس السنة وبحلول 2025م، يتوقع أن تستورد الصين ما يعادل سبع ملايين برميل في اليوم، علما أن الاحتياطات النفطية الصينية المؤكدة تكفي لمدة 21 سنة، أي تنتهي بحلول 2018م ابتداء من 1997م، غير أن الصين تمتلك أهم بديل وهو الفحم الحجري، إذ يوفر 75 بالمائة من حاجة البلاد من الطاقة وتعتبر أكبر بلد منتج لهذه المادة، كذلك يوجد بديل وهو الطاقة النووية، لكن الصين تبقى

<sup>(3)</sup> هدى ميتكيس، "صعود الصيني التحليلات والمحاذير"، السياسة الدولية. ع167، (جانفي 2007)، ص75.

<sup>(1)</sup> محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص- ص 104-107.

تعتمد على النفط كمصدر أساسي للطاقة، هذا ما يجعل الاقتصاد الصيني في خطر، لأن مجمل الاحتياطات النفطية في العالم، وبخاصة في الدول الكبرى في الشرق الأوسط تعرف توتر وسيطرة الولايات المتحدة عليها.<sup>(2)</sup>

انطلاقاً من المحددات الاقتصادية السابقة، نجد أن الاقتصاد الصيني يتأثر ويؤثر في العلاقات الصينية الدولية، وبالتالي فهو محدد رئيسي في قوة وصعود الصين العالمي والبدائية من المحيط الإقليمي، وجنوب شرق آسيا التي تعتبر الأسهل أمام الصين، حيث وبكثف النظر إلى طبيعة الصعود الصيني، نجد أنه انطلق من عدة دعائم وذلك على المستوى المحلي والإقليمي، فعلى المستوى المحلي نجحت في إخراج خمس سكان العالم من الفقر وهذا وفقاً لإحصائيات 2005م التي بلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة، كما بلغ الناتج الصيني الإجمالي 8.158 تريليون دولار بمعدل نمو بلغ لنفس العام 9.2 بالمائة، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 6200 دولار أمريكي.<sup>(1)</sup>

حتى العامل الاقتصادي المحلي انعكس على المستوى الإقليمي في جنوب شرق آسيا وحتى خارج هذه المنطقة، حيث نجد أن كوريا الجنوبية بدأت بعد عام 1992 في تمكين العلاقة الاقتصادية أكثر مع الصين، بعد إقامة العلاقات السياسية معها، بالإضافة لبقية دول الجوار الجغرافي.<sup>(2)</sup>

لقد ربط الاقتصاد في الصين بالبحث العلمي، وأصبحت الحكومات الصينية المتعاقبة تخصص مبالغ مالية هامة لهذا الجانب خاصة أن الصين تختلف من حيث التضاريس، المناخ، الثقافة، الموارد الطبيعية، هذا ما جعل من ضرورة البحث العلمي الذاتي مسألة أساسية، لإيجاد حلول للمشاكل الموجودة، حتى أصبحت الحكومة الصينية تخطط لتخصص 2.5 من الناتج المحلي سنة 2020م للبحث العلمي، وهي نسبة مرتفعة عالمياً وأصبح يطلق على هذا البرنامج " تنمية البحث العلمي والتقني "، وهذا يربط البحث العلمي بالتنمية الخاصة والشاملة.<sup>(3)</sup>

<sup>(2)</sup> وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص- ص 80-82.

<sup>(1)</sup> محمد خديجة عرفة، "الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار"، تاريخ الاقتباس: 10 فيفري 2007، عن: <http://www.chinatoday.com.cn/arabic/2006n/0610/6.htm>

<sup>(2)</sup> Kak-soo shin, "The implications of the Rise of China for South Korea", Foreign Policy A Quarterly Review. Vol.xxxI No.1, (Spring2007), p, 17.

<sup>(3)</sup> وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص83.

**المبحث الرابع: المحدد الاستراتيجي:** يعتر المحدد الاستراتيجي، هو المعبر عن بقية المحددات الداخلية في السياسة الخارجية و المحدد الأساسي في هذه الدراسة، وبالتالي سنولي أهمية لهذا المحدد، من هذا المنطلق سندرس أصول الفكر الاستراتيجي الصيني، والدور الداخلي للمؤسسة العسكرية، ثم واقع هذه المؤسسة في ظل الإصلاحات الصينية منذ 1978م، لنصل إلى تركيبة للإستراتيجية الصينية في العالم و الجوار الجغرافي وجنوب شرق آسيا بالأخص .

**المطلب الأول:** تطور الفكر الاستراتيجي الصيني: يعتبر تاريخ الصين أطول تاريخ ممتد في العالم، لهذا السبب فإن أصول الفكر الاستراتيجي قديمة، عميقة، ومتواصلة في التأثير، بمعنى أن الأصول الحالية ترجع في كثير من محدداتها إلى الحضارة الصينية القديمة، وتأثير هذه الأفكار عميق في الفكر الحديث، وبهذا فهي تشكل الاختلاف الصيني عن العالم في الرؤية الجيوستراتيجية (1).

تتمثل أصول الفكر الاستراتيجي الصيني في:

أ/ **الفكر الاستراتيجي " لصن تزو":** يعتبر " صن تزو"، أول مفكر استراتيجي في التاريخ بالمفهوم العصري للكلمة، وهذا للأفكار التي جاء بها في كتابه "فن الحرب" ولو أن المفكرين الغربيين يرجعون أصول الفكر الاستراتيجي إلى المفكر الألماني " كلاوزويتش"، لكن وبالرجوع إلى التاريخ الصيني نجد أن " صن تزو" قد سبقه ب2000 عام، هذا الأخير والذي يتطرق إلى التكتيك في الحروب وكيفية ربح المعركة رغم نقص المعدات، وهذا بالتخطيط للمدى البعيد، إذ يتكلم عن العمليات اللوجستية، والدعم الذي تتلقاه الجيوش النظامية في العمليات، يعتبره أساسي في بقاء وغلبة الجيوش، كذلك يعتبر أن الجوسسة وهي المهمة الأساسية للمخابرات بالمفهوم العصري، عماد أي تحرك عسكري، وهذا بتزويد الجيش بالمعلومات، بهدف اختراق العدو.

إن قوة فكر " صن تزو" ترجع إلى أنه لم يكن منظر للإستراتيجية فقط ولكن كمارس لها، لأنه جرب في الواقع خاصة أثناء الحروب بين مختلف مناطق الصين .  
حتى أن " صن تزو" يربط بين الاقتصاد والحروب، حيث يعتبر أن الموارد و الأوضاع الاقتصادية للدولة لها تأثير في طول الحرب، وهنا يخرج مفهوم الاستنزاف والذي يعمل على ضرب الاقتصاد كأساس لربح الحرب (1).

(1) زيغينيو بريجنسكي ، رفعة الشطرنج الطبرى، ترجمة: أمل الشرقي ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص-ص 196-197.

(1) Sun Tzu, L art de la Guerre. Flammarion, Paris, 1972, p118.

ب/"ماوتسي تونغ" وتطور مفهوم الحرب الشعبية: لقد انطلق الفكر الماوي من المحدد السكاني والإيديولوجي الذي تمتاز به الصين إبان قيام الثورة، وهكذا أثرت الخلفية التنظيمية لهؤلاء الثوار على الجيش الصيني من أجل التحرير، وامتدت هذه الأفكار والتقاليد بعد الثورة وتحولت إلى عقائد، لكن الجانب السلبي يتمثل في: ضعف التنظيم، والاهتمام بالكم عوض النوع، ودور العقائد الإيديولوجية بدل الاحترافية، وهيمنة الجيش على الحياة العامة، حتى أن المجتمع تقريبا تحول إلى جيش، وحتى السكان الغير منخرطين فيه ينخرطون في تنظيمات شبه عسكرية، وبهذا تشكل التراث الفكري "لماوتسي تونغ" (2).

يتبين الفكر الماوي في المفاهيم التالية :

إن طبيعة الحرب لذا "ماو" "شعبية": فقد عمل على تجييش الشعب الصيني بكامله تقريبا، وتشكيل تنظيم عسكري يظم أكبر عدد ممكن من السكان، هذه الفكرة ترجع إلى العدد الكبير لسكان الصين، وضعف بقية العناصر الأخرى كالعتاد، والتنظيم، لأن الصين لم تكن متطورة بل تحت الاستعمار، من هنا أصبح العدد عامل موازن للعوامل الأخرى، لكن "ماو" لا يكتف بالعامل العددي بل يدعمه بعامل "حرب العصابات"، وهذا يرجع إلى القدرات التكنولوجية التي كانت تتمتع بها الجيوش المستعمرة، ولهذا لا بد من الابتعاد عن أسلوب المواجهة المباشرة والدخول في حرب العصابات، وربط هذا العامل "بطول المعركة" لغرض الاستنزاف خاصة في القدرات البشرية التي كانت الصين تتمتع بها. من هنا نجد أن الفكر الماوي متشعب بالفكر الثوري، يضاف إلى ذلك المحدد السكاني للصين كقوة موازية للقدرات التكنولوجية للدول الاستعمارية (3).

لقد استمر التطور في الفكر الاستراتيجي، لكن مع الحفاظ على الأساس الفكري العام، وهذا بعد اكتشاف أن الحرب الشاملة والشعبية لم تعد لها فائدة، إذ أصبحت الصين تهتم بالحرب المحدودة، والنوعية في الأسلحة، وانضباط الجيش، واحترافيته.

**المطلب الثاني: الإصلاحات والإستراتيجية الصينية بعد " ماوتسي تونغ":** لقد تعرضت المؤسسة العسكرية في ضل الإصلاحات إلى إعادة الهيكلة حيث شرع " دنج هساو بنج" في تقليص عدد الجيش في حدود المليون، كان منهم قرابة النصف ضابط من الذين تم الاستغناء عنهم، حيث بلغ عدد الضباط الذين تم الاستغناء عنهم حتى عام 1985م حوالي 880 ألف ضابط، كما أعلن عن نيته في تخفيض عدد الضباط العسكريين في الهيئات المركزية، بنسبة تتراوح بين 20- 50 بالمائة، وواصل "جيانغ زيمن" هذه الخطوات فقام بتغيير معظم

(2) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، 118.

(3) édition en longue étrangères, Ecrits Militaires de Mao Tse Toung. édition en longue étrangères, Pékin, p213.

الجنرالات الذين تجاوز سنهم 65 سنة، كذلك تم خفض عدد الجيش في المرحلة الثانية من 1997م -2000م بنصف مليون جندي، تنفيذاً لقرارات مؤتمر الحزب الشيوعي الخامس عشر.

هذا من ناحية العدد أما من الناحية الكيفية: فقد أعطت الإصلاحات للتعليم أهمية كبرى فوجد أن نسبة من يحملون شهادات مدرسية كان 3 بالمائة سنة 1982م، ثم قفز إلى 60 بالمائة سنة 1985م، ثم إلى 82 بالمائة سنة 1986م، هذا يبرز حجم التغيرات التي حدثت في الجيش الصيني نتيجة الإصلاحات من الناحية الكمية والنوعية.<sup>(1)</sup>

إن عملية الإصلاح مست الوظائف العسكرية، حيث أصبح للجيش دور اقتصادي بارز ومنظم عكس المرحلة السابقة للإصلاحات و يمتلك الجيش الصيني حوالي 20 ألف شركة، يبلغ إجمال الناتج السنوي للجيش 7.5 مليار دولار سنة 1995م، لقد كان الدافع في تحول هذا الجيش هو الاختبارات التي تعرض لها، منها التخلي السوفياتي عن برنامج تطوير التسليح الصيني سنة 1959م، والحضر الغربي بعد أحداث م1989م، بهذا نجد أن المؤسسة العسكرية أصبحت مؤسسة اقتصادية بامتياز، حيث تشغل حوالي مليون فرد وهي المؤسسة العسكرية الوحيدة مع المؤسسة العسكرية اليابانية في شرق آسيا التي بإمكانها أن تصنع مختلف أنواع الأسلحة.<sup>(2)</sup>

**المطلب الثالث: دور الجيش في السياسة:** قبل التطرق إلى دور الجيش نتطرق إلى البنية وهيئات صنع القرار في المؤسسة العسكرية وهي:

أ/ اللجنة العسكرية المركزية: وتعتبر الهيئة المركزية هي التي تعمل على صياغة جميع سياسات التحديث، وترتبط بالمكتب السياسي للحزب، وهو ما يجعل منها سلطة الوصل بين الجيش والحزب، هذه الهيئة تتكون من هيئات فرعية هي: هيئة الأركان، الدائرة السياسية العامة، الدائرة اللوجستكية.

ب/ مجلس الحكومة: ويشرف على الشركات التي لها علاقة بالجيش.

ج/ وزارة الدفاع: وهي السلطة المدنية المسؤولة عن القوات العسكرية.

هذا بالإضافة إلى لجنة العلوم التقنية، وصناعة الدفاع، وأكاديمية العلوم.

من خلال تفحص عمل هذه الهيئات، نجد أن الحزب يسيطر على اللجنة العسكرية المركزية والتي تتولى قيادة الجيش، إذ أن رئيس اللجنة هو رئيس الدولة واللجان الحزبية للحزب هي التي تشرف على اللجان الحزبية في الجيش.

(1) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص- ص 83-132.

(2) المرجع نفسه، ص 83.

أما من ناحية القدرات التسليحية الصينية، نجد أن الصين ومقارنة مع الدول ذات العلاقة بالتنافس الدولي، في مناطق النفوذ الصينية التقليدية، فهي قوة متساوية مع هذه القوى من حيث الأسلحة التقليدية، لكن في مجال القوة غير التقليدية فهي قوة متوسطة، نجد تفوق الصين في عدد الجيوش عالميا مقارنة مع القوى العالمية الفاعلة، لكن الفارق تصنعه القوة النووية هناك فارق كبير بين الصين وبين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، وهذا ما يؤثر في التوجه الصيني في السياسة الخارجية وبالأخص في المناطق التقليدية للنفوذ.

ولعل القدرات النووية الصينية هي التي تحمي المنظور الاستراتيجي الصيني والتوجه الذي سنتناوله فيما بعد، بحيث نجد أن الزعيم الصيني السابق "دنج ساو بنج"، عبر على ضرورة امتلاك السلاح النووي حيث قال: "قد نكون من دونه - أي دون البرنامج النووي - مضطهدين ويقضي علينا أصحاب نزعة الهيمنة " كذلك توجد أحداث واقعية دعمت توجه الصين نحو امتلاك السلاح النووي هي:

- تهديد كل من الولايات المتحدة وبريطانيا باستخدام السلاح النووي وهذا بطريقة ضمنية و في سنة 1985م تم الكشف عن وثيقة بريطانية جاء فيها أن القادة العسكريين للولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، نيوزلندا، و النمسا، قد اتفقوا قبل أكثر من 30 سنة عن احتمال استخدام الأسلحة النووية.

- إعلان الرئيس الأمريكي " إيزنهاور " عام 1955م أن بلاده ستستخدم السلاح النووي، إذا اندلعت حرب في الشرق الأقصى.<sup>(1)</sup>

- عندما قصف الجيش الصيني إحدى الجزر القريبة من تايوان سنة 1958م وقع الرئيس الأمريكي "ازنهاور" وثيقة تنصص على احتمال استعمال الأسلحة النووية ردا على القصف الصيني، كما تعرضت الصين إلى تهديدات مشابهة سنوات 1961م، 1968م، 1970م .

- حدوث الاشتباكات على الحدود الصينية السوفياتية سنة 1965م، أعلن على إثرها قادت الكرملين عن عزمهم توجيه ضربة نووية وقائية ضد بكين .

انطلاقا من هذه الأسباب المباشرة وأخرى غير مباشرة، نجد بأن امتلاك السلاح النووي كان أولوية للدولة الصينية، وذلك لتحقيق الأمن والردع المتبادل النسبي وليس المؤكد، خاصة مع تخلي الاتحاد السوفياتي عن تطوير البرنامج النووي الصيني، والحضر العسكري الغربي، لقد أعطى هذا السلاح للصين مكانة خاصة في المجتمع الدولي وبالتالي دخول الصين في النادي النووي، والرجوع إلى مجلس الأمن، والحصول على المكانة الإقليمية والدولية.

(1) عبد العزيز حمدي عبد العزيز، " قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا "، السياسة الدولية. ع145، 2001، ص-ص75.

**المطلب الرابع: الرؤية الإستراتيجية الصينية العالمية:** قبل 500 عام كانت الصين في أوج قوتها ومجدها، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ضعيفتين ومشغولتين في مسألة بقائهما، واستمرت الصين متفوقة على الغرب حتى القرن السادس عشر، وشعر الصينيون بأن بلادهم " المملكة الوسطى" هي مركز العالم، وأن الأجانب هم "همج" و "برابرة" واستمر الوضع حتى تعرضت الصين إلى الاستعمار الخارجي، وبهذا الاستعمار تعرضت إلى إذلال تاريخي والبداية كانت بحرب الأفيون والتدخل الياباني.

لقد شكلت هذه المفارقة بين المرحلتين، الأساس الفكري للرؤية الصينية في العالم.<sup>(2)</sup>

سنركز في تناول هذه الرؤية على مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نجد أنها ترجع بالإضافة إلى ما سبق من محددات تاريخية قديمة إلى ظروف أنية تتمثل في:

- إن فشل الاتحاد السوفيتي، شكل صدمة سياسية للنظام الصيني في طبقات المجتمع خاصة المفكرين والطلبة، لكن بقية الفئة الأساسية، وهي الفلاحين 70 بالمائة من السكان لم تتأثر بهذا الحدث.

- إن زوال الاتحاد السوفياتي يعني زوال المثلث الاستراتيجي، وبالتالي انكشاف الصين أمام المحور الغربي، وزوال اللعب في وسط التيار .

- اندلاع الصراعات والنزاعات في مناطق وسط آسيا، وكان لهذه النزاعات تأثير على الصين في مناطقها الغربية والشمالية .

- التقدم الاقتصادي ومحوره الاقتصاد والعلم والبحث التطويري في مجالات التنمية، هي العوامل الحاسمة والمؤثرة مباشرة على سياستها الخارجية هي:

- رغم أن دول أوروبا الشرقية تواجه مصاعب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فإن منطقة آسيا الباسيفيكي تشهد استقرارا سياسيا نسبيا، بمعنى أن الإصلاحات تسير وفق الطريق المطلوب، مع بعض الأخطار كالحرب الأفغانية والنزاعات الحدودية مع الهند ودول جنوب شرق آسيا واليابان .

- تحولت المنافسة إلى اقتصادية، وتراجع العامل العسكري في حسم القضايا مع الصين، من هنا فإن أولويات السياسة الخارجية الصينية هي الاقتصاد والإصلاحات، و هنا نلاحظ تغير

المرتكزات، مع أن هذا التغير بدء قبل نهاية الحرب الباردة.<sup>(1)</sup>

من هذه المعطيات نجد أن الصين تقوم في سياستها الخارجية على ثلاث أولويات كبرى، حيث يرى البروفيسور "مي زاهورنج" رئيس مركز بحوث التنمية التابع لمجلس

(2) المرجع نفسه، ص74.

(1) صالح سالم زرنوقة ، "الصين والتحويلات الداخلية والسياسة الخارجية"، السياسة الدولية. ع132، (أفريل 1998)، ص- ص53-

الدولة الصيني، هذه الأولويات هي: الاستقلال، الوحدة الوطنية، والسلام، بناء على هذه الأولويات قامت الصين بحل الكثير من المشاكل الحدودية مع الدول المجاورة.<sup>(2)</sup>

تنقسم هذه الأهداف إلى أهداف تفصيلية هي:

- توفير المناخ الأمني الأكثر ملائمة لعملية بناء الاقتصاد والعمل على حماية هذا المناخ واستمراره بكل الطرق، وتمثل المشكلة في هذه القضية في أن توفير المناخ الأمني يتطلب توفير المستوى التقني للجيش الصيني، وهو أمر سيؤثر في قدرة التطوير، وهو أمر بدوره يؤدي إلى امتصاص الاندفاع الهجومي للمؤسسة العسكرية .

- التوحيد السلمي للأراضي الصينية وهذا موجه لتايوان تحديدا لكن هذه ليست قاعدة عامة فاحتمال اللجوء إلى العمل العسكري في حالة إعلان الاستقلال أو تزويد تايوان بأسلحة غير تقليدية أمر وارد، وهذا ما توضح في المناورات العسكرية الصينية سنة 1996م في مضيق تايوان .

- الحفاظ على وحدة الأراضي الصينية وهذا الهدف يتوجه إلى الحركات الانفصالية في الغرب والشمال بالإضافة للنزاعات الحدودية في بحر الصين الجنوبي ... الخ.

- حماية طرق إمدادات النفط بعد أن ازدادت مشتريات النفط من الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يحتم تطوير القدرات البحرية والطيران والفرق الخاصة والوحدات الصاروخية.

(2) حسن أبو طالب، "رؤية من من بكين: الصينيون والدور الخارجي لبلادهم"، السياسة الدولية. ع164، (أفريل 2006)، ص228.

# الفصل الثاني:

## واقع الدور الصيني في جنوب شرق آسيا.

بعد التطرق في الفصل الأول إلى محددات الدور الصيني في جنوب شرق آسيا والعالم عامة، نتطرق في هذا الفصل إلى ممارسة هذا الدور على أرض الواقع وليس كمجرد تصور، وإنما نقوم بمعرفة قوة أو ضعف هذا الدور. ومن هنا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: التطور التاريخي لعلاقة الصين مع دول منطقة جنوب شرق آسيا في الحرب الباردة و بعد عصر الإصلاح وأساس هذا التحول.

المبحث الثاني: نتطرق فيه إلى المطالب الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا من قضية تايوان إلى الجزر في بحر الصين الجنوبي.

المبحث الثالث: ونتعرف على واقع الدور الصيني في جنوب شرق آسيا، هذا الدور الذي يتضح في السياسة والاقتصاد والإستراتيجية.

**المبحث الأول: تطور العلاقة الصينية مع دول جنوب شرق آسيا:** كما تطرقنا في الفصل الأول، فإن المحدد التاريخي هو محدد أساسي في التوجه الصيني في السياسة الخارجية، وعلاقة هذه الدولة بدول العالم، ودول الجوار الجغرافي بالأخص، انعكس هذا المحدد على النظرة الصينية في القرن العشرين، ويواصل تأثيره في التوجه الصيني اليوم، انطلاقا من هنا نجد أن الصين تنظر إلى هذه المنطقة على أنها منطقة نفوذ صينية قديمة، ويتركز هذا التصور أكثر في رؤية "الصين الكبرى" التي تتشكل من الصين، تايوان، هونغ كونج، وسنغافورة، ومرت العلاقات الصينية مع دول الجوار الجغرافي ودول جنوب شرق آسيا بمرحلتين هما: مرحلة الحرب الباردة، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولو أن هذا التقسيم قد يكون غير دقيق، لأنه حدث تحول في علاقات الصين مع دول المنطقة بعد فترة الإصلاحات في نهاية السبعينيات من القرن الماضي.

**المطلب الأول: الآسيان إستراتيجية غربية:** إن نهضة أمم جنوب شرق آسيا في عام 1967 م مع كل: من ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا، الفلبين، وتايلاند أدى إلى خلق كتل اقتصادي قام على أنقاض حلف جنوب شرق آسيا، هذا الأخير الذي كانت المسوغات فيه أمنية هذا سنة 1954م، حيث نرى أن حلف جنوب شرق آسيا إهتم بالشؤون الأمنية والعسكرية، لكن فشل هذا الحلف خاصة في مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أدى إلى قيام رابطة جنوب شرق آسيا، لكن قيام هذه الرابطة كان بمبادرة داخلية عكس الحلف الأول الذي كان بمبادرة غربية، وكانت هذه الدول تخشى من الضغط الإيديولوجي والسياسي للصين والاتحاد السوفيتي، ويمثل الحلف بذلك طريقا إضافيا إلى مزيد من المواجهة مع هذه الدول، فهي من ناحية تأخذ بالتشاور فيما بينها والتعاون، ومن ناحية أخرى كانت تطلب المساعدة من الدول الغربية في الأمور الأمنية والعسكرية، خاصة الولايات المتحدة واليابان الحليف الأبرز للولايات المتحدة في شرق آسيا، كان هذا الدعم موجه في إطار علاقات ثنائية مع دول الفلبين وتايلاند وهذا في شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية.

لقد حاولت دول الحلف أن تكون منطقة حياد لكن مبدأ "نيكسون " القاضي بأن يكون للولايات المتحدة في الإقليم تواجد عسكري فاعل وبشكل مباشر جعل من الحياد أمرا مستبعدا

لقد كان للنهج الليبرالي في الاقتصاد دورا كبيرا، في هذا التوجه الاستراتيجي لرابطة جنوب شرق آسيا، وتدعم ذلك بالتوجه إلى المنظومة الغربية خاصة بعد التغلغل في المنظمات الدولية المالية الغربية وتحرير التجارة مع العالم الخارجي .

انطلاقا من هذا التحليل نجد أن الحلف كان في علاقة ليست سوية مع الصين الشعبية، بل أكثر من ذلك، لقد كانت هذه المنطقة محور احتواء للامتداد الصيني وعازلا له من الجنوب.

لقد دعمت هذه النظرة سنة 1976م -1979م، عندما تعرضت مساعي المجموعة إقامة منطقة السلام والحياد للفشل، بعد اشتداد الأزمة الكمبودية، ودخول أطراف على الخط في الصراع على هذه المنطقة مثل: الفيتنام والاتحاد السوفياتي من جهة والصين من جهة أخرى وهو الأمر الذي عرض المنطقة لمزيد من الانفجار، لقد بقيت العلاقات مع الصين متوترة حتى قدوم إدارة "دينج هساو بينج"<sup>(1)</sup>

وبالتالي نجد أن مرحلة الحرب الباردة وبالتدقيق قبل عام 1980، كانت منطقة جنوب شرق آسيا العازل الأساسي من الجنوب، وهذا لاحتواء الامتداد الصيني، من هنا كانت العلاقة مع دول المنطقة مسدودة، حتى أن هذا الموقف لم يتوقف على دول جنوب شرق آسيا، بل شمل دول خارج هذا الحيز الإقليمي مثلا كوريا الجنوبية والصراع الإيديولوجي مع كوريا الشمالية، المدعمة من طرف الصين.<sup>(2)</sup>

**المطلب الثاني: التحول في العلاقات بعد الانعطاف الاستراتيجي:** لقد كان للنهج الذي اتبعته الصين مع "دينج هساو بينج" تأثير كبير يفوق تأثير نهاية الحرب الباردة على العلاقات مع دول المنطقة والجماعة الدولية عامة، لكن نهاية الحرب الباردة كانت المكمل للتحول، ودفع العلاقات الصينية مع دول الجوار للأحسن وهذا راجع للعوامل التالية:

- انهيار الاتحاد السوفياتي ترك فراغا أدى بالقوى الإقليمية لمحاولة ملئ هذا الفراغ، وهذا ما برز في التسلح المفرط الذي تبنته المنطقة، حيث احتلت دول جنوب شرق آسيا المرتبة الثانية بعد الشرق الأوسط وبلغت نسبة 23 بالمائة من المشتريات العالمية من الأسلحة سنة 1995م

- التغيير في القدرات الاقتصادية لمعظم دول المنطقة، وفي ظرف قياسي .

- الانسحاب العسكري الجزئي للولايات المتحدة، وهذا شكل فراغا أمنيا .

كل هذه العوامل أدت إلى تنشيط العلاقات، والتقارب بين دول المنطقة لتحمل المسؤوليات في القضايا الأمنية، وهذا بتفعيل الدبلوماسية الوقائية، كما ظهرت منظمات أخرى لهذا الغرض منها:

- توسيع رابطة جنوب شرق آسيا لدول أخرى .

- المنتدى الإقليمي لرابطة جنوب شرق آسيا، والذي أنظمت إليه الصين سنة 1992م.<sup>(1)</sup>

(1) كاظم هاشم نعمة، الكتل في آسيا. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 1997، ص-ص 104-106.

(2) ماجدة صالح، "الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين(محرران)، قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ، 2004 ص 151 .

(1) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 -2010. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص- ص 178 - 179.

لقد كان للتقارب الكبير بين دول المنطقة، وزيادة نسبة التسلح في المنطقة أثر عكسي على العلاقات الصينية مع المنطقة حيث زاد التقارب الصيني مع هذه الدول، وهذا لحدوث تحول في السياسة الخارجية الصينية في الفترة التي تلت الحرب الباردة، حيث عملت على تطبيع العلاقات مع جميع دول العالم تقريبا ومع دول الجوار الجغرافي بالأساس، فبعد إقامة علاقات مع ماليزيا، وتايلاند في السبعينيات، إتجهت إلى أكبر دول جنوب شرق آسيا وهي إندونيسيا وتم بالفعل ذلك في سنة 1990م بالانفتاح عليها، لتتبع بقية الدول إندونيسيا وكانت آخر الدول هي سلطنة بروني في 30 سبتمبر. 1991.<sup>(2)</sup>

وسنفضل في العلاقات الصينية، مع أهم الدول في جنوب شرق آسيا :

أ/ العلاقات الصينية الفيتنامية: تمثل العلاقة بين هذين البلدين مفارقة إذ أنها انتقلت من مرحلة إلى أخرى، فمن العلاقات التعاونية بل الإستراتيجية من 1950م حتى 1978م- حيث أن الصين قدمت لفيتنام مساعدات في هذه الفترة تبلغ 18 مليار دولار-، لكن منذ 1979م تحول التعاون إلى صراع حقيقي ومسلح بسبب الغزو الفيتنامي لكمبوديا وتدخل الجيش الصيني هذا الأخير الذي خسر في هذا التدخل 26 ألف جندي، لقد كان الأساس هو المسألة الكمبودية، مع أنه توجد خلافات بين الصين وفيتنام تتمثل في:

- الخلاف على جزر "بارسيل" والذي يعني أنه في حالة الموافقة على مطالب الصين، فإن المساحة الصينية ستتوسع ب 2.5 مليون كلم، حتى أن النزاع وصل إلى حد استعمال السلاح مرتين: سنة 1974م و -1988م.

- الخلاف على جزر "سبرا تلي" وهو خلاف تدخل فيه كل دول جنوب شرق آسيا تقريبا .

- الخلاف على ترسيم الحدود في خليج "تونكين"، لكن رغم هذا فإن العلاقات الصينية الفيتنامية، تعرف هدوء بعد إتفاق 1996م الذي ينص على ترسيم الحدود.<sup>(1)</sup>

قبل هذا التاريخ وفي الفترة التي تلت الحرب الباردة والذي يعتبر تطبيع العلاقات الصينية الفيتنامية في نوفمبر 1991م، أهم التحولات الخاصة بفيتنام، بعد هذا التطبيع للعلاقات قام وزير الخارجية الصيني بزيارة "هانوي" في فيفري 1992م، وهي تجسد لتطبيع العلاقات منذ أكثر من 20 سنة بسبب الإطاحة بحكم "الخمير الحمر" 1979 م في كمبوديا وشن القوات الصينية الحرب الحدودية على فيتنام في نفس السنة، هذه الزيارة التي أكدت على الحل الأممي في كمبوديا، لقد كان لتطبيع هذه العلاقات تأثير في جميع المجالات السياسية

(2) أحمد فارس عبد المنعم، "تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا"، في: محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحويلات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص136.

(1) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص- ص174- 175.

والاقتصادية، رغم أن العلاقات تعرف توترا من وقت لآخر حول السيادة الإقليمية على الجزر في بحر الصين الجنوبي .

- تبين أحداث 1992م-1993م أن الصين والفيتنام قد تمكنتا من تخطي المشكلات الحساسة بينهما .

- لقد شكل إتفاق السلام الكمبودي دافعا أساسيا في تطبيع العلاقات الصينية الفيتنامية.<sup>(2)</sup>

- إن فيتنام لها خبرة في النزاعات الحدودية مع الصين، كما تتوفر لديها أكبر التسهيلات العسكرية في منطقة جنوب شرق آسيا، وهذا ما يرشحها إلى لعب دور المحجم للدور الصيني في المنطقة، خاصة بعد الانفتاح على دول المنطقة والصين.

ب- العلاقة الصينية مع إندونيسيا: تعتبر إندونيسيا أكبر بلد قوة في جنوب شرق آسيا من حيث السكان، والمساحة، وحتى الموقع، ومن جهة أخرى تعتبر الرائد في تبني فكرة ومشروع المنتدى الإقليمي، لهذا نجد أن الموقف الإندونيسي يعتبر القطر الذي تتبعه بقية المواقف الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا .

نجد في عام 1965م وبعد التمرد العسكري الذي قتل فيه ألف من الصينيين المتهمين بدعم الشيوعيين، كان هناك تقارب بين تايوان وإندونيسيا على حساب العلاقة مع الصين الشعبية، لكن لم يصل الأمر إلى حد الإعتراف بتايوان، بل بقي الموقف هو صين واحدة رغم قطع العلاقات الصينية الإندونيسية سنة 1967م، وبعد سياسة الانفتاح التي إتبعها الصين ونتائجها مع دول منطقة جنوب شرق آسيا، فإنه وابتداء من سنة 1985م، أظهرت إندونيسيا رغبتها في الاستفادة من السوق الصينية، وكما قمنا سابقا بتقسيم تطور العلاقات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا إلى مرحلتين، فإنه وبعد نهاية الحرب الباردة، نجد أن المسار تطور ليصل في سنة 1989م إلى فتح المحادثات بين البلدين في طوكيو، وتبع ذلك في سنة 1990م بتوقيع البلدين برتوكول تطبيع العلاقات التي دام الانقطاع فيها أزيد من 20 سنة، هذا التطور في العلاقات الإندونيسية الصينية يمثل المسار العام لتطور العلاقات الصينية بدول منطقة جنوب شرق آسيا.<sup>(1)</sup>

ج- المسألة الكمبودية: تعتبر كمبوديا من أهم المواقع في جنوب شرق آسيا والتي تعرضت لصراع الحرب الباردة، وبالتالي كانت أرضا للمواجهة بالوكالة، عن القطبين الغربي والشرقي، بدأ هذا منذ الاحتلال الفرنسي، حيث تم تنصيب " نرودوم سيهانوك " المدعم من طرف الولايات المتحدة، لكن بعد ذلك تم إسقاطه في انقلاب سنة 1970م من طرف المعارضة

(2) أحمد طه محمد، " التحولات العالمية والصراعات الإقليمية في آسيا"، في: محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1999، ص- ص 75-80.

(1) أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، نفس الصفحة.

المدعومة من فيتنام بقيادة الجنرال "لون نول"، لكن المعارضة اشتدت على الجنرال المنصب على اثر سقوط "نرو دوم سيهانوك"، وبعد عودت هذا الأخير مع "الخمير الحمر" إلى القتال وبتدعيم من الصين - وهنا يبرز الدور الصيني في كمبوديا- تم إسقاط حكم "لون نول" سنة 1975 وسيطرة "الخمير الحمر" وبالتالي سيطرة قوات "سيهانوك" و"الخمير الحمر" على البلاد، و كان الحلف الحاكم يدور في فلك الصين وما حدث في سنة 1979 هو تدخل القوات الفيتنامية و أنهى النظام الموالي للصين، تراجع بعد ذلك دور الصين في كمبوديا والذي أتبعه التدخل الصيني الفاشل في فيتنام، وهكذا استمرت الحرب الأهلية في كمبوديا حتى سنة 1989م مع تحسن العلاقات الصينية الفيتنامية، و حدوث تسوية بين المتمردين والحكومة وتم انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا، هذا بإنهاء التهديد الروسي للصين من جهة والدعم المالي والعسكري الذي كان يقدمه الاتحاد السوفيتي لفيتنام من جهة أخرى.<sup>(2)</sup>

**المطلب الثالث: الاقتصاد كمحور للعلاقات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا:** لقد انطلقت الصين في تطوير علاقاتها مع دول المنطقة، في هذه المرحلة التي تلت الحرب الباردة من الاقتصاد كمدخل للإستراتيجية والعلاقة السياسية، عن طريق منح مساعدات لدول الآسيان، تعتمد في هذا على آلية (الآسيان +ثلاثة ) وتنظر الصين إلى هذه العملية على أنها القناة الرئيسية للتعاون الإقليمي في شرق آسيا، من خلالها وسعت الصين الشعبية علاقاتها الثنائية مع دول الآسيان، حيث وقعت الصين عملية تبادل العملة بقيمة مليار دولار مع ماليزيا في 2002م، كما تعهدت الصين ببناء مشاريع البنية التحتية في الفلبين، وأن تشتري الغاز الطبيعي السائل من مقاطعة "يابو" في غرب إندونيسيا، هذا بالإضافة إلى إتفاقية بقيمة 25 مليار دولار، وتهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر مع هذه المجموعة، ويعتبر عرض الصين المتمثل في إقامة منطقة التبادل الحر، مع دول المنطقة طريق لمزيد من العلاقات السياسية والإستراتيجية أكثر اتساعا، وسنعود إلى تفصيل هذا العامل الاقتصادي في المبحث الأخير من هذا الفصل.<sup>(1)</sup>

(2) أحمد طه محمد، مرجع سابق، ص- ص 65-67.

(1) سحر الأبحر، "إستطلاع الظهور الصيني السلمي المتوقع"، قراءات إستراتيجية. المجلد 9، ع8، (أوت 2006)، تاريخ الاقتباس: 13 أكتوبر 2007، عن: <http://acpss.ahram.oeg.eg/ahram/2001/1/1/RE1D40.HTM>

## المبحث الثاني: المطالب الصينية في جنوب شرق آسيا

قبل التفصيل في المطالب الإقليمية الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا، نجد أن الصين وفي نظرتها العامة إلى جنوب شرق آسيا، تتشكل من أن الصين هي القائد الطبيعي لعموم آسيا وجنوب شرق آسيا على الأخص هذا تاريخيا، واليوم الصين تمتلك من الإمكانيات ما يجعلها تتبوأ مكانة القائد الطبيعي لهذه المنطقة في المستقبل، ولو بطريقة المشاركة مع القوى الفاعلة في المنطقة كاليابان، هذه السيادة الإقليمية الصينية، تنطلق من بحر الصين الجنوبي والذي بإمكان الصين السيطرة عليه وإبعاد أي قوة معادية عن هذا البحر، انطلاقا من السيطرة على هذا البحر يتسنى للصين التغلغل في شرق آسيا<sup>(1)</sup>.

لعل المطالب الصينية تتعدد في جنوب شرق آسيا، لكن سنركز على المطالب الأساسية والتي تشكل الأساس للدور الصيني في جنوب شرق آسيا، وبالأساس الدور المستقبلي للصين في هذه المنطقة والذي يعتبر المفتاح للصعود العالمي الصيني، تتمثل هذه المطالب في:  
**المطلب الأول: توحيد تايوان:** تعتبر قضية تايوان "القضية المجال "بمفهوم "جيمس روزنو"، في المطالب الإقليمية الصينية في المنطقة، من هنا سندرسها وفق التصور الصيني والكيفية التي تريد بها استرجاع الجزيرة الضائعة منها.

تعتبر تايوان أرضا صينية منذ القرن 16 م، إلى غاية احتلال اليابان لهذه الجزيرة سنة 1895 م، وبعد الانهزام اليابان في الحرب العالمية الثانية وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، تواصل الوضع على هذه الحالة إلى غاية 1949م، وانتصار الثورة الشيوعية في الصين، أين انتقل إلى الجزيرة "الحزب الوطني" بقيادة "الماريشال تشانج كاي تشيك" بهذا حصل انقسام للصين بين شيوعية وليبرالية<sup>(2)</sup>.

هذه الجزيرة التي تبعد 100 ميل بحري عن السواحل الصينية، أصبح " تشانج كاي تشيك" رئيسا لها سنة 1950م، ومنذ ذلك الحين والصين تسعى إلى إعادة تايوان إلى الوطن الأم، غير أن تايوان كانت ترفض هذه المبادرات، وبناء على الخلفية التاريخية للعلاقة بين الصين وتايوان، فإن المنطق الأساسي الذي يحكم الصين من تايوان وبالتحديد الموقف من الوحدة أن الصين تنظر إلى تايوان على أنها جزء من التراب الصيني، في الوقت الذي يعترف فيه الدبلوماسيون الصينيون برغبة المواطنين التايوانيين بإدارة شؤونهم بذاتهم، بأنها رغبة مشروعة، لكن الصين ترفض محاولات تايوان في الحصول على إعراف دولي بحكوماتها على أنها كيان مستقل عن بكين، وتصل في هذا إلى حد إتهام من يعمل في هذا

<sup>(1)</sup>مصطفى علوي، "مفهوم الأمن في آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004، ص33.

<sup>(2)</sup> Henry Kissinger, La Nouvelle Puissance Américaine .Traduit Prodile Demange , Librairie Artheme, Fyard , Paris, 2000, P163.

الاتجاه بالسعي إلى تمزيق الصين، وهو إحدى أسباب التوتر الصيني الأمريكي، لكن بعد التحول الذي طرأ على سياسة الصين الشعبية في نهاية السبعينيات واتجاه الدبلوماسية الصينية إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الغرب، انتقلت قضية تايوان إلى مجال آخر بإعتراف الصين بأن تايوان كيان له سماته التجارية والاقتصادية الخاصة به، ومن ثمة لم تعترض الصين على إقامة علاقات اقتصادية وثقافية بين تايوان والدول الأخرى، كما أن تايوان قد حصلت على بعض المقاعد الصينية في المجلس الصيني وهذا منعاً لخلق شعور متطرف لدى التايوانيين ضد الحكومة المركزية في بكين.<sup>(1)</sup>

استمرت القيادة الصينية في التطلع إلى استعادة تايوان إلى الوطن الأم، وجاء هذا الإدراك لما تعنيه هذه الجزيرة بالنسبة للصين، وكيف تؤثر في أمن البلاد، بالإضافة إلى المكانة الاقتصادية التي تتطلع الصين إلى الاستحواذ عليها واستثمار مزاياها، ويمكن أن تستخدم الجزيرة كنقطة انفتاح خارجي على المحيط الخارجي والبحار المجاورة اقتصادياً وثقافياً لأن تايوان هي جزء من الحضارة الصينية الكنفوشوسية مع سنغافورة، وتأتي مشكلة تايوان في كون الإدراك السياسي للمشكلة التايوانية، في العلاقة الأمريكية الصينية في ثلاث صور:

**الصورة الأولى:** صورة الطرف المهدد لأمن النظام السياسي في الصين، وبخاصة أن تايوان أصبحت مركزاً لتجمع المعارضين لهذا النظام ومنازعة حكومته على تمثيل الشعب الصيني على المستوى الدولي، بالإضافة إلى أن تايوان تمثل النموذج الغربي الليبرالي في الحكم والاقتصاد، على خلاف النموذج الشيوعي في الصين، وتجسدت صورة هذا الإدراك في الواقع في حرب فيتنام، خلال هذه الحرب صارت تايوان قاعدة لوجستيكسة للقوات الأمريكية المتمركزة في جنوب شرق آسيا، وأدى هذا إلى إدراك صناع القرار أن تايوان أصبحت عنصراً مهدداً لأمن بلادهم .

**الصورة الثانية:** بقاء تايوان منفصلة عن الصين، يكرس الاحتلال الأجنبي لأراضي الصين وقد ساعد على تدعيم هذا الإدراك الوجود الأجنبي المباشر على أراضي الجزيرة مثل: وجود الأسطول السابع الأمريكي في مضيق تايوان ومعاهدة الأمن المتبادلة بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1954م .

**الصورة الثالثة:** تجسدت في تكريس انفصال تايوان عن الصين الشعبية، فرغم ارتباط قضية تايوان بالعلاقات الأمريكية الصينية، فقضية التمثيل الدبلوماسي في الأمم المتحدة والتي انتزعتها الصين الشعبية سنة 1971 من تايوان، ورغم ذلك الصين لم تتمكن من ممارسة سيادتها الفعلية على الجزيرة.<sup>(1)</sup>

(1) أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص 136.

(1) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص- ص 36-37.

وتبقى قضية تايوان القضية الأساس، مع تغير الظروف والأوقات، وبعد نهاية الحرب الباردة نجد ووفقا لتقرير الدفاع الوطني لعام 2000م، فإن تسوية قضية تايوان من خلال إعادة التوحيد الكاملة تجسد المصلحة الأساسية للأمة الصينية وتتمسك الحكومة الصينية بمبدأ التوحيد السلمي "بلد واحد ونظامين" كأساس لتسوية القضية كما تتمسك بمبدأ "صين واحدة" ولا تنازل ولا تساوم على قضية تتعلق بالسيادة والتكامل، وبالتالي تعارض الصين بيع أسلحة إلى تايوان أو إدخالها إلى أي تحالف، وإذا حدث أي شيء مما سبق أو تم إعلان الاستقلال، فلن يكون أمام الحكومة الصينية إلا تطبيق كل الإجراءات الممكنة بما فيها استخدام القوة العسكرية لحماية سيادة الصين بكاملها، وتحقيق الهدف الأسمى في إعادة التوحيد، إن استقلال تايوان يعني إثارة الحرب مرة أخرى، وإثارة الانقسامات تعني التخلي عن السلام عبر المضيق.<sup>(2)</sup>

أ/ **توحيد تايوان الإمكانات والعراقيل:** إن توحيد تايوان مطلب أساسي، بل المطلب الأول في السياسة الخارجية الصينية، وبالتالي فإن تحقيق هذا المطلب له حوافز وعراقيل تتمثل في ما يلي :

#### 1- عوامل تحقيق الوحدة الصينية التايوانية:

- العامل الثقافي: حيث تقوم القوميتان الصينية والتايوانية على ميراث ثقافي مشترك وكلاهما ينتمي إلى الثقافة الصينية الكونفوشيوسية، وهنا تساعد الثقافة على تحقيق الوحدة في اتجاهين، الأول: تسهل التفاعل الاجتماعي بين الصينيين والتايوانيين، حيث يؤدي بدوره إلى دفع التكامل والتبادل الاقتصادي، الثاني: قد يكون لهذه الروابط الثقافية والاجتماعية مقدمة لتكامل أعمق، حيث تشتركان في الروابط الثقافية أكثر من أي شركاء لهما في المجال الاقتصادي .

- إذ كانت الصين هي الطرف الذي ينادي بالوحدة ويصر عليها، فإن تايوان لا ترفضها رفضا نهائيا، بل تربطها بشروط كالمزید من تحقيق الليبرالية السياسية والاقتصادية في الصين الشعبية .

- إنه و بالرغم من عدم وجود علاقات سياسية بين الصين وتايوان إلا أنه توجد علاقات تجارية واقتصادية سواء مباشرة أو غير مباشرة .

- الضغوط التي تبذلها الصين للتضييق على تايوان في المجال الدولي، فهناك علاقات متعددة تقيمها تايوان مع دول كثيرة، تكون اقتصادية ولا ترقى إلى العلاقات السياسية، بل القليل من يعترف بتايوان سياسيا.<sup>(1)</sup>

(2) مصطفى علوي، مرجع سابق، ص42.

(1) ماجدة صالح، "إتجاهات الوحدة القومية في آسيا: كوريا والصين"، في: محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحولات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997، ص-ص 271- 273.

## 2- عوامل المعرقة للوحدة:

- الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في عرقة هذه الوحدة رغم أنها لا تقيم علاقات سياسية مع تايوان، ويوجد اعتراف من جانبها من خلال إعلان نيكسون 1972م، بأن الجزيرة جزء من الصين، لكنها أخذت على عاتقها حماية تايوان من التهديد الصيني سنة 1979 م، فضلا عن تزويدها بالسلاح.

وهنا يبرز الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في جعل تايوان مصدر للبرالية وحقوق الإنسان، وقد اتضح هذا أكثر في إدارة "كلينتون" التي تميزت باستعمال الاقتصاد وحقوق الإنسان، في وجه الصين، وتأييد تايوان على هذين الشرطين، قبل البدء في أي تفاهم حول التوحد مع الصين.<sup>(2)</sup>

من هنا فإن الولايات المتحدة وتايوان يرغبان في أن تستمر الصين في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، وأن تجري مزيدا من الانفتاح على الغرب، وتحقيق انتشار أوسع للأعمال والتبادل الحر، ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية بالمفهوم الغربي، وجعل الصين أكثر مساعد وليس معرقل على انتشار هذه المبادئ في آسيا.

- الموقع الاستراتيجي لتايوان التي تطل على مضيق تايوان وقناة "باشي" الممرين البحريين الذين يربطان جنوب شرق آسيا مع شمال شرق آسيا والشرق الأوسط، الأمر الذي يحتم على الولايات المتحدة إيجاد حكومة موالية أو صديقة على الأقل، فضلا عن وجود تلك الحكومة كحليف مثل اليابان.<sup>(1)</sup>

وهنا نلاحظ أن الولايات المتحدة اعتمدت على تدعيم الجالية التايوانية لتلعب دورا غير رسمي، خاصة بعد سنة 1971م وفقدان الصين الوطنية مقعدها في الأمم المتحدة، كان لهذه الجالية الدور الأساسي في التعريف بالقضية وإقامة علاقات مع دول العالم، خاصة أن هذه الجالية قوية اقتصاديا، وهذا على الأقل لترويض الصين كي تصبح أكثر ليبرالية وتحترم حقوق الإنسان.<sup>(2)</sup>

لعل هذه العراقل عرفت تجسيدا واقعيا، حيث نجد أنه سنة 1958م قامت قوات الصين الشعبية بقصف جزيرتي "ميسشو وكيموى" وهو ما يعرف "بأزمة مضائق تايوان"، وهكذا

<sup>(2)</sup> Ted Galen Carpenter, "U.S. Coziness with Chinas Upsets Neighbors ", Foreign Affairs, volume 77, November/December, 1998), p3. Number 6

<sup>(1)</sup> ماجدة صالح، مرجع سابق، ص 274.

<sup>(2)</sup> Lee Teng-Bui "Understanding Taiwan Bridging the Perception Gap", Foreign Affairs .volume18, (Number 6, November-Decemer1999), p-p9-15.

اندلعت الأزمة التي لم تكن بمعزل عن نبرة التهديد الأمريكي سنة 1955 باستخدام السلاح النووي ومنذ ذلك الحين زاد الضمان الأمريكي لتايوان بالحماية.<sup>(3)</sup>

لكن الصين وبعد تحقيق إصلاحات، تعمل على تغيير الطريقة في التعامل مع هذا المطلب من دون تغيير الأهداف الإستراتيجية المرتبطة بالمسألة، وهي التوحيد الكامل لتايوان.

**ب/ المنهج الجديد في توحيد تايوان:** هذه الإستراتيجية تتلخص في وجود علاقات غير

رسمية بين تايوان و بكين عبر منطمتين هما: "رابطة العلاقات عبر مضيق تايوان" والتي مقرها الصين "ومؤسسة التبادل عبر مضيق تايوان" ومقرها تايوان، تسعى الصين من خلال عدة أدوات إلى فرض التوحيد وجعل ذلك شيئا لا مفر منه وتتمثل هذه الأدوات في :

أ/ الأدوات السياسية: عن طريق خلق عزلة دبلوماسية لتايوان، رغم أن الصين أبدت ليونة في مشاركة تايوان في بعض المنديات الإقليمية، لكن الصين عادت إلى سياسة التضييق والحصار الدبلوماسي خلال عام 1996 م، عندما استطاعت إقناع المنتدى الإقليمي لرابطة الدول الآسيوية والمؤتمر الأوربي الآسيوي، بعدم قبول عضوية تايوان .

ب/ الأدوات العسكرية: تراجع هذا العامل في العلاقات الصينية التايوانية، ولم يصبح التهديد الصيني بشكل دائم، بل أصبح استثنائيا لكن في بعض الحالات، نجد أن الصين مستعدة للاتجاه إلى الحل العسكري مثل ما حدث سنة 1996م أثناء استعداد تايوان للانتخابات الرئاسية إذ قامت الصين بمناورات بحرية، شارك فيها حوالي 150 ألف جندي صيني، في جزر "فوجيان" مقابل السواحل التايوانية التي تبعد حوالي 140 كلم .

ج/ الأدوات الاقتصادية: وهذا يجعل الاقتصاد التايواني و إلى حد بعيد مرتبط بالأسواق الصينية والوصول إلى التوحيد باستعمال سياسة النفس الطويل.<sup>(1)</sup>

جدير بالذكر أن تايوان لم تسمح لمواطنيها بالاستثمار المباشر في الصين إلا بعد 1987م، ومع ذلك فإن المستثمرين التايوانيين يعتبرون ثاني المستثمرين – الأجانب- في الصين بعد " هونج كونج" فمنذ عام 1993م بلغت الاستثمارات التايوانية في الصين 13.2 مليار دولار، في 20672 مشروع استثماري معظمها في مقاطعة "فوجيان" وهي المنطقة المباشرة التي تواجهها في الشطر الأخر من مضيق تايوان.<sup>(2)</sup>

إن هذه السياسة الاقتصادية وهي الأساس في الإستراتيجية الصينية الجديدة لا تعتبر غريبة عن التقاليد السياسية الصينية، بل نجد أصول هذه الإستراتيجية في الفكر الصيني

<sup>(3)</sup> خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص 37.

<sup>(1)</sup> وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص- ص157-159.

<sup>(2)</sup> توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا : المثلث الإستراتيجي الصين- اليابان- الولايات المتحدة. سلسلة: دراسات عالمية، العدد 12، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 1997، ص32.

الإستراتيجي القديم مع " صن تزو "، حتى أن تايوان ترى أن الطبقة البورجوازية الناشئة في الصين، ستؤدي في المدى البعيد إلى إسقاط النظام السياسي، وتعزيز قوة القطاع الخاص<sup>(3)</sup>.

**المطلب الثاني: جزر بحر الصين الجنوبي:** إن المشكلة المركزية الخاصة بالصين في هذه المنطقة، هي قضية السيطرة على بحر الصين الجنوبي، التي تتواجد به الجزر المهمة إستراتيجيا، إن بحر الصين الجنوبي، يعبر منه 70 بالمائة من الاحتياجات اليابانية والكوريتين من النفط، فضلا عن أن الصين تقدر الاحتياطات النفطية في هذه المنطقة بأنها تفوق 30 بالمائة من الاحتياطات النفطية للكويت<sup>(1)</sup>.  
تتمثل هذه الجزر في :

أ/ النزاع على جزر سبرا تلي: وهو أبرز نزاع في جنوب شرق آسيا، تتنازع على هذه الجزر، مجموعة من الدول هي: الصين، تايوان بروني، ماليزيا، الفلبين، فيتنام، كل هذه الدول تنظم دوريات بحرية في الجزر ما عدا بروني، الأمر الذي يثير مخاوف من احتمال وقوع أعمال عسكرية، و بالنسبة للصين ترى أنها لها الحق في السيادة على الجزر تاريخيا، من جهة تعتبر هذه الجزر نقطة ارتكاز إستراتيجي، بالإضافة إلى الغنى بالموارد الأولية من بترول ومواد معدنية .

تصاعدت حدة المطالب الصينية بهذه الجزر سنة 1987م، رغم أن القضية كانت محدودة الأهمية بالنسبة للصين في السياسة الخارجية من قبل، لكن الوفاق الدولي بين الشرق والغرب، وما تبع ذلك من فقدان الصين لدورها المؤثر والموازن على العلاقات الإستراتيجية بين المحورين، أدى بالصين إلى تحويل الاهتمام بالجوار الجغرافي كإستراتيجية جديدة بالأخص في هذه المسألة، أدى هذا إلى مزيد من التصعيد، الذي قد يؤدي إلى الحروب، حيث نجد أن الصين وخلال سنة 1989م- 1990م تبنت مفهوما أكثر راديكالية للسيطرة على هذه الجزر، حتى أنه كادت أن تشعل حرب ثانية في المنطقة، بعد الحرب في كمبوديا، لعل أهم معارض للتوجه الصيني في المنطقة هي دولة فيتنام، في سنة 1974م قامت البحرية الصينية بإزالة الحامية الفيتنامية من جزر "بارا سيل" الواقعة في شمال جزر "سبرا تلي"، وفي عام 1988م كانت مواجهة بين الدولتين حول نفس الموضوع.

وبقي التشدد الصيني حول هذه الجزر حتى سنة 1993م، حين عقد الرئيس الفلبيني "فيدال راموس" مع الرئيس الصيني "جيانغ زيمينغ" قمة بينهما تم الاتفاق فيها على حل هذه القضية بالطرق السلمية، وتواصلت الاجتماعات دون تحقيق حل حاسم لهذه المسألة لأن

<sup>(3)</sup> وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص160.

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص- ص 181-182.

المطالب الصينية تواجه مشكلا آخر، وهو أن القضية تتجه إلى التدويل، و هو التوجه الذي أصبح يسيطر على دول الآسيان، وأصبح هناك حوار حول القضايا الأمنية الإقليمية في منظمات كالاتحاد السنوي للآسيان، ومن شأن تدويل هذه القضية أن يدعم موقف الدول الصغيرة وهذا ما يجعل الصين تواجه صعوبة في الحصول على هذا المطلب .

نذكر من بين أهم الجزر في بحر الصين الجنوبي جزر "سبرا تلي" التي تتنازع حولها الصين مع دول جنوب شرق آسيا كلها تقريبا، هذا بالإضافة إلى النزاع حول جزر "البارسيل" بين الصين وفيتنام تقع هذه الجزر في الشرق من فيتنام، لكن ما هو ملاحظ أن هذا النزاع يقتصر على الصين وفيتنام، عكس النزاع الأول الذي تتعدد أطرافه. كذلك تدخل الصين في نزاعات مع اليابان وكوريا في الشرق من هذا البحر، حول عدة جزر مثل: "تاكاشيما"، "ديالو"، "سيلكاو"، هذه الجزر التي تقع بين الجزء الشرقي للصين والجزء الغربي لليابان<sup>(1)</sup>

ما هو ملاحظ في جنوب شرق آسيا، وشرق آسيا أنها مناطق تكثر فيها الجزر وهذا ما جعل الدول تتنازع حولها، كل دولة تتبنى طرح قد يكون القرب الجغرافي، أو الميراث التاريخي، كما يحدث مع الصين، أو الاستعمار والتحويلات العالمية خاصة الحرب العالمية الثانية، هنا نصل إلى استعراض للتوجهات العامة تجاه دول المنطقة والمطالب الإستراتيجية الصينية في هذه المنطقة الشديدة الحساسية، ويمكن لنا تلخيص أبرز المطالب الصينية:

1- دعم فكرة الوحدة الإقليمية للصين، من خلال مساندتها في القضايا المثارة حول مناطق التبت، وسينكيانج(تركستان الشرقية)، وتايوان، وبحر الصين الجنوبي، وقد يمتد الأمر في مرحلة لاحقة إلى منغوليا .

2- مساندة الصين في نزاعاتها مع الدول الغربية، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاقتصاد وهي من القضايا التي نجد أن الدول في جنوب شرق آسيا تؤيد فيها الصين، هذا لوجود بعض المفاهيم المشتركة معها خاصة في شؤون الحكم مع الاختلاف في الاقتصاد .

3- الامتناع عن امتلاك أسلحة غير تقليدية تهدد النفوذ الصيني، لعل الهدف المركزي من هذا المطلب هو محاصرة النزوع التايواني نحو هذا الاتجاه .

4- انتهاج سياسة استثمارية مناسبة مع الصين والانفتاح أمام الهجرة الصينية .

5- منع القوى والتوجهات المناهضة للصين في مجتمعات هذه الدول، خاصة الدول التي توجد بها جالية صينية مؤثرة، واحترام هذه الجالية من جهة أخرى.

6- تشجيع استعمال اللغة الصينية، وإحلالها محل اللغة الانجليزية على المدى البعيد، لاسيما أنها منتشرة في المنطقة، وأن نسبة المتحدثين بها في العالم تصل إلى 18.8 بالمائة، حسب

(1) أحمد طه محمد، مرجع سابق، ص- ص32-36.

إحصائيات 1992م، بينما المتحدثين بالانجليزية، بلغ في نفس السنة 7.6 بالمائة، لعل الإرشادات الصادرة عن وزارة التعليم الصينية، بضرورة عودة المدارس في " هونج كونج"، إلى تدريس اللغة الصينية بدل اللغة الانجليزية عام 1998م، مؤشر على ذلك.<sup>(1)</sup>

---

<sup>(1)</sup> وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص- ص 181-182.

### المبحث الثالث: واقع الدور الصيني في جنوب شرق آسيا.

لقد تميز الدور الصيني بعد الحرب الباردة بغلبة الاقتصاد على بقية العناصر بعدما كان المعيار السياسي هو المحدد الأساسي في الدور الصيني في جنوب شرق آسيا، لكن هذا لا ينفي أن الصين لا تتدخل في الشؤون السياسية للدول، بل هذا التدخل أصبح بوسائل اقتصادية، أما العامل السياسي المباشر فهو ضعيف لكن توجد بعض الأماكن أين مازال للصين حضور سياسي مباشر :

**المطلب الأول: الدور السياسي الصيني في جنوب شرق آسيا:** لقد فرضت المرحلة التي تلت الحرب الباردة على الصين، أن تحد من التدخلات المباشرة في جنوب شرق آسيا، وتحويل النظم السياسية القائمة، ودعم فريق على حساب فريق آخر، بسبب تحسن العلاقات الصينية مع دول المنطقة، هذا بعدما تبنت الصين إستراتيجية لا تهدف إلى تصدير الثورة الاشتراكية التي كانت تعمل عليها خاصة مع "ماوتسي تونغ"، من جهة نجد أن الصين ودول جنوب شرق آسيا تتعرض لنفس الانتقادات من الغرب في مجالات عدة مثل: الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان، كذلك من حيث المفاهيم تعتبر الصين أقرب من الغرب في كثير من المفاهيم الاقتصادية، كمفهوم الفردانية حيث تفضل دول جنوب شرق آسيا، مفهوم الجماعة في الممارسة الاقتصادية، عكس الفردانية في الغرب، هذا ما يبرز وجود أنظمة تسلطية قريبة من النموذج الصيني في الممارسة السياسية، عكس الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

هذا من الناحية الداخلية للدول أما من الناحية الخارجية، نجد أن الصين تلعب دورا أساسيا ومنتاميا في جنوب شرق وشرق آسيا عموما، فهي عضو في أكبر تجمع إقليمي عالمي " الآيباك"، هذه المنظمة التي تعتبر الصين أنها تقع في الطرف الأكثر ديناميكية منها وهو الطرف الشرقي لآسيا النامية، والمرشحة للعب دور أساسي في المستقبل المنظور لأنها أكثر سرعة من بقية الأقاليم المنطوية تحت هذا التجمع العابر للإقليم، عندما نرجع إلى شرق آسيا نلاحظ أن الصين هي الأساس في هذه المنطقة الأكثر نموا على وجه الأرض، نعرف الدور المتنامي للصين في رسم سياسات هذه المنظمة، بالإضافة إلى أنها من أكثر الدول في المنطقة تفضيلا أكثر من اليابان لوجود ماضي استعماري لليابان في المنطقة<sup>(2)</sup>.

هذا من الناحية العامة، لكن إذا حاولنا إبراز الدور السياسي الصيني في جنوب شرق آسيا انطلاقا من موضوعات التفاعل الأساسية نجد:

(1) المرجع نفسه، ص82.

(2) محمد عبد الشفيق عيسى، " آسيا والتكامل عبر الإقليمي"، في: محمد السيد سليم(محرر): آسيا والتحويلات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997، ص-ص 196-197.

أ/دور الجالية الصينية في جنوب شرق آسيا: نجد أن الجالية الصينية في الخارج والتي يبلغ عددهما 55 مليون نسمة منها أكثر من 50 مليون نسمة في شرق آسيا.<sup>(1)</sup> من هذا المنطلق ولوجود الغالبية منهم في هذه المنطقة سنرى أن هذا سينعكس، على قوتهم حيث يشكلون في ماليزيا 23.7 بالمائة من السكان، كما يبلغ عددهم 15 بالمائة من سكان بروني، في سنغافورة يبلغ عددهم 76.8 بالمائة كما يشكلون 14 بالمائة من سكان تايلاند، 1 بالمائة من سكان كمبوديا، كما توجد حدود مشتركة للصين مع ثلاث دول من جنوب شرق آسيا وهي: مينمار، اللاوس، فيتنام، هذه الأخيرة أين يتواجد فيها حوالي 299 ألف لاجئ صيني، كل هذه الجالية لها دور اقتصادي، والذي نتحدث عليه في المطلب التالي.<sup>(2)</sup>

لكن الدور السياسي لهذه الجالية، يتمثل في أنهم حافظوا على التقاليد الصينية، ولم يتم اندماجهم في الدول التي أقاموا فيها، هذا ما يجعل ارتباطهم بالوطن الأم في المرحلة الحالية أكثر، خاصة مع الانفتاح الصيني على العالم والمحيط الإقليمي بالأخص، فضلا عن الارتباط الاستثماري للجالية الصينية بالوطن الأم الذي ينتج عنه عواقب سياسية .

بالإضافة إلى فتح المجال أمام نفوذ سياسي صيني، خاصة إذا أخذنا بالمنظور الوظيفي في نظريات التكامل، الذي يربط التكامل الاقتصادي بالاندماج السياسي، وبأن التكامل الاقتصادي يمهد لعملية سياسية أكثر اندماجا، هذا ما هو حاصل اليوم في أوروبا، زيادة على ذلك إذا أضفنا وجود نخبة تدفع لذلك، هذا ما هو موجود في جنوب شرق آسيا، حيث تدفع هذه النخبة إلى مزيد من الاندماج الاقتصادي بين دول الآسيان والصين.

تعتبر هذه النقطة مهمة لمعرفة الدور الصيني في المنطقة عكس الروابط خارج الإقليم التقليدي الصيني، لأن الترابط خارج هذا الإقليم يجعل من مسألة الربط بين ما هو اقتصادي بما هو سياسي عملية محدودة، هذا ما يفسر انسحاب الصين من عدت قضايا عالمية، على عكس القضايا الإقليمية التي ازداد اهتمامها بها بعد الحرب الباردة، لأن في القضايا الإقليمية يكون فيها الربط بين السياسة والاقتصاد عملية ذات فاعلية، ما يدعم هذا التوجه الصيني، هو أن الترابط يشمل أبعاد ليس من السهل القفز عليها، مثل الإحساس الواضح بهوية قومية واحدة، استنادا إلى العرق الواحد واللغة الواحدة من ناحية، وقوة الجذب للإنجازات الصينية الواحدة، وافتقار المنطقة إلى قوة منافسة، ما يجعلها تختلف عن بقية التكتلات العالمية.<sup>(1)</sup>

(1) سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص123.

(2) محمد خديجة عرفة، "الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار"، تاريخ الإقتباس: 10 فيفري 2007، عن <http://www.chnatoday.cm.cn/arabic/2006n/0610/6.htm>

(1) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص-ص71-73.

ب/ أزمة مينمار: تقع مينمار في جنوب شرق آسيا يحدها من الشمال الشرقي الصين، من الشمال الغربي الهند وبنغلادش، تشترك حدودها مع لاوس، وتايلاند، أما الحدود الجنوبية فسواحلها تطل على خليج البنغال والمحيط الهادي، نجد أن مينمار تحصلت على الاستقلال في 1948م وعرفت تأسيس النظام الديمقراطي حتى 1962م، أين أسقط على اثر الانقلاب الذي قام به الجنرال "ني ون" والذي أسس مجلس عسكري، ولا يزال هذا المجلس يحكم إلى اليوم، عرف هذا النظام عدة مشاكل منذ 1988م، إثر أزمة الغداء ومن أبرز المعارضين للنظام "أونج سان سو كي" زعيمة الرابطة من أجل الديمقراطية.

من ناحية الدور الصيني، نجد مينمار من بين البلدان القلائل التي مازالت الصين تدعم وتتدخل مباشرة في نظامها السياسي، لتأتي القرارات التي اتخذها المجلس العسكري، والتي قامت على إثرها الأزمة الحالية، وذلك بزيادة أسعار الوقود في جويلية 2007م، مما أدى بالتطورات إلى مشاركة الرهبان في الحركة الاحتجاجية، وتأتي أهمية الرهبان في التحرك بأنهم يمثلون السلطة الأخلاقية والمؤسسة الدينية، ولهم تاريخ طويل في النضال ضد الاستعمار، وقد شارك الرهبان في مظاهرات 1988م، ويتوقف الوعي السياسي لديهم على تعليمات "بوذا" بضرورة: "نظام سياسي منضبط للحكام، إذا أخفق الحكام في إتباعه تكون مسؤولية الرهبان في إعادته إلى الطريق الصحيح"، هذا ما يفسر تحرك الرهبان في مينمار. لكن بالعودة إلى الدور الصيني في مينمار، نجد أنه يبرز في إطار المواقف الخارجية من الأزمة، حيث رفضت الصين المساعي الأمريكية في فرض عقوبات على مينمار وأكدت تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، انطلاقاً من هذه الرؤية منعت بكين في 26 سبتمبر 2007م مجلس الأمن من إدانة المجلس العسكري في مينمار، ورفضت الحديث عن أي عقوبات وهو أمر لم يكن جديداً فقد استخدمت الصين وروسيا حق الفيتو في جانفي 2007م لمنع مجلس الأمن من فرض عقوبات على المجلس العسكري في مينمار، ويتمثل الموقف الصيني من فرض عقوبات على مينمار في الرفض بشكل عام لأي معاقبة للدول على أساس حقوق الإنسان، أما التأثير الداخلي على الصين من تبعات الأزمة في مينمار، فإن الصين لديها قلق من أن يؤدي عدم الاستقرار في مينمار إلى نزوح الآلاف من العمال والمهاجرين المقيمين هناك، باتجاه المناطق الجنوبية الغربية خاصة أن العقد الأخير عرف عبور أكثر من مليون شخص الحدود إلى مينمار بغرض العمل.<sup>(1)</sup>

من جهة أخرى فإن الصين تساند دول جنوب شرق آسيا، في صراعها مع الحركات الانفصالية والتمرد، وكل الجماعات المسلحة في الفلبين وهذا يعود على الصين بالمنفعة لكي

(1) خالد عبد الحميد، "أزمة مينمار.. قراءة في البعد الدولي"، السياسة الدولية. العدد 171، (جانفي 2008)، ص-ص 136-141.

يكون لنفس الدول مواقف من الحركات الانفصالية في الصين، خاصة أن الخطر مشترك، وحتى الحركات الانفصالية لها نفس التوجه تقريبا.<sup>(2)</sup>

أما الدور الإقليمي في شرق آسيا، فنجد فاعلا في الصراع بين الكوريتين مع محاولة التوفيق بين الطرفين، وليس الميل إلى الطرف الشمالي، وهذا ما كان يحصل أثناء الحرب الباردة، هذا التحول في الموقف الصيني، يأتي للارتباط المصلي الكبير مع كوريا الجنوبية في الاقتصاد وبالرجوع إلى السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة، نجد أن الاقتصاد هو أساس أي تحرك على الساحة الدولية والإقليمية، هذا ما جعلها طرفا أساسيا في المحادثات حول الملف النووي الكوري الشمالي، بل في بعض الأحيان تلعب دور من يريد نزع هذا السلاح، الذي تمتلكه كوريا الشمالية، وهذا نجده يرتبط بحسابات إستراتيجية مستقبلية، وليس على أساس مبادئ الحرب الباردة، التي ذهبت من غير رجعة.<sup>(3)</sup>

أما من ناحية الدور الصيني في آسيا الوسطى، فتسعى الصين إلى دفع العلاقات مع هذه الدول، لغرض ضرب الحركات الانفصالية في الصين وقطع الإمدادات عليها بالسلاح والمجندين وحتى التأثيرات الإيديولوجية في وسط آسيا، هذا ما جعل الصين تذهب أبعد من ذلك، بل تقدم المساعدات والقروض لدول وسط آسيا مثل: كازاخستان، أذربيجان وتركمانستان، لكن الهدف الاستراتيجي للعلاقة الصينية مع دول المنطقة يتمثل في عنصر الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين.

بالإضافة إلى أن هذه الدول تفضل العلاقات الصينية على الغرب، الذي يطالبها بمزيد من الانفتاح السياسي واحترام حقوق الإنسان، ونحن نعرف أن هذه الدول في عمومها هي دول تسلطية، هذا ما تلتقي فيه مع الصين.<sup>(1)</sup>

**المطلب الثاني: الدور الاقتصادي:** يعتبر الاقتصاد المحرك والأساس للدور الصيني في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، ومع تنامي الاقتصاد الصيني سيكون لبكين شأن في الترتيبات للعلاقات الآسيوية، لأنها أصبحت طرفا أساسيا في المنظمة العالمية للتجارة و"الآيبك"، فالأولى تعتبر أكبر منظمة اقتصادية عالمية، والثانية تعتبر أكبر تنظيم اقتصادي إقليمي أو عبر إقليمي والأكثر من ذلك فإن المواقف الصينية تصبح أكثر مساومة لأن نمو

(2) Syed Serajul Islam, "The Islamic Independence Movements in Patani of Thailand and Mindanao of The Philippines", Asian Survey, vol.XXXIII, NO.5, May1998, p437.

(3) صلاح سالم زرنونة، "الصين: التحولات الداخلية والسياسة الخارجية"، السياسة الدولية، ع132، (أفريل 1998)، ص56.

(1) Stephen Blank, "East Asia Meets Central Asia" Korea and World Affairs, A Quarterly Review, VolXXXI, NO.1 Spring2007, p61.

الاقتصاد الصيني مازال متواصل ويمتلك عوامل الاندفاع في الإنماء، وبالتالي يصبح أداة ضغط في السياسة الخارجية، كما تلعب الأسلحة دورا هاما في هذا الاقتصاد الذي يتميز بأنه "اقتصاد سوق اجتماعي"، انطلاقا من هذا الاسم نجد أن الملكية العامة للدولة والجماعة، هذه الجماعة هي من تقوم بتسيير الاقتصاد، هذا التركيب الفريد بين الملكية العامة والملكية الأسرية، يجعل من الاقتصاد الصيني أداة في يد الدولة، وفي نفس الوقت تجعل من الفرد والعائلة تعمل في المشروع باعتباره ملكا شخصا له، وهنا القوة الأساسية فحيث وجد الاقتصاد كانت السياسة، هذا ما يجعل الاقتصاد الصيني الممتد عبر العالم وجنوب شرق آسيا، يخدم المصالح الكبرى للدولة الصينية<sup>(2)</sup>.

لقد أصبحت الصين مستثمرا هاما في دول جنوب شرق آسيا، وتزايد إسهام الصين في اقتصاد: هونج كونج، وتايوان بمعدلات عالية جدا، بالإضافة إلى ذلك الشبكات الصينية في الخارج التي تنتشر في جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتؤهل الصين والجماعة الصينية في الخارج، لكي يكونا معا الاقتصاد الصيني، الذي يزداد في الهيمنة على الدول في المحيط الإقليمي، وحتى العالمي، حيث نجد أن هناك 53 مليون صيني في آسيا، و6 ملايين في الولايات المتحدة الأمريكية، لهم إسهام كبير في الاقتصاديات التي يوجدون بها، في أمريكا اللبني الصيني ثاني أقوى لوبي بعد اللوبي اليهودي ويتوقع أن يزداد ذلك الإسهام في المستقبل، وطبقا لبعض التقديرات فإن الصينيين حول العالم يمتلكون أصولا تقدر ما بين 2 إلى 3 تريليون دولار، كما يهيمنون على 42 بالمائة من مجمل الأسهم في الأسواق الآسيوية الهامة وهي أسواق المال في: تايبي، شنغهاي، هونج كونج، بانكوك، سنغافورة، مانيل، كوالالمبور، جاكرتا، هذا عن الشركات العامة أما الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل 96 بالمائة من مجمل شركات منطقة "الآيباك" فإنه يعتقد أن الصينيين يمتلكون 90 بالمائة منها، إن النشاط الاقتصادي الصيني يهيمن على التجارة والاستثمار، في كل دول شرق آسيا، ماعدا كوريا الجنوبية واليابان، من هنا نجد أنه يهيمن على التجارة والاستثمار في كل دول جنوب شرق آسيا، إن ذوي الأصول الصينية وليس اليابانية، هم أكبر المستثمرين عبر الحدود في: تايلاند، ماليزيا، الفلبين، اندونيسيا، وباقي دول الآسيان، كما يساهم صينيون الخارج في 80 بالمائة من الاستثمار الخارجي في الصين وبالتالي يرتبطون بالوطن الأم، هذا ما يجعل الصين في مأمن من أي عقوبات قد تفرض عليها، من طرف الدول الغربية، حول حقوق الإنسان والديمقراطية، طبعا هذا ليس بشكل مطلق بل نسبي، يتعزز هذا الرأي أكثر إذا أضفنا المستثمرين والتجارة مع بقية دول جنوب شرق آسيا، وآسيا الشرقية عموما، هذه الفئة الصينية التي تعتبر من الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية، والتي

(2) كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 1997، ص-ص148-157.

تختلف عن نمط الفاعلين في إطار الدولة القومية التقليدي، والذي يسيطر على النظام الدولي، هذا النمط الجديد الناشئ في تقسيم العمل في آسيا يتمثل في اقتصاديات جنوب شرق آسيا، التي استأجرها صينيون ما وراء البحار بينما يدير الوطنيون حكومات البلاد في دول جنوب شرق آسيا، هذه هي معادلة الفاعلين الجدد في المنطقة<sup>(1)</sup>.

وبالرجوع إلى تطور المعاملات التجارية بين الصين وهذه الدول، ومجمل المصالح الاقتصادية، فهي متسارعة في النمو وبشكل كبير، حيث نجد أن التجارة انتقلت من 7.282 مليار دولار سنة 1990م وهذا في بداية مرحلة ما بعد الحرب الباردة<sup>(2)</sup>.

وصلت هذه التجارة إلى 19.3 مليار دولار عام 1996م، كما ازدادت استثمارات دول الآسيان في الصين من 1992م إلى 1996م، 8 مليار دولار إلى 15.9 مليار دولار<sup>(1)</sup>. لتصل هذه التجارة سنة 2000م إلى 38.453 مليار دولار، وقد وصلت في سنة 2003م إلى 78.255 مليار دولار، وهو ما يعني أنه من الفترة الممتدة من 1990م إلى 1995م قد زادت التجارة بين الطرفين بنسبة 178.5 بالمائة، ثم بنسبة 89.6 بالمائة خلال خمس سنوات اللاحقة، وخلال الفترة الممتدة من 1990م إلى 2003م زادت التجارة بين الطرفين 974.6 بالمائة، هذه الزيادة لم تقتصر على الأرقام المطلقة بل في عام 1990م شكلت تجارة الطرفين من تجارة الصين الخارجية 6.23 بالمائة، ثم ازدادت النسبة إلى 7.2 بالمائة سنة 1995م، ثم وصلت إلى 8.1 بالمائة سنة 2000م، وفي هذا السياق يتجه الطرفان في الآونة الأخيرة إلى تعميق التعاون الاقتصادي بينهما، وحقق التبادل التجاري بين الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا نمو هائلا حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين عام 2007م إلى 202.5 مليار دولار وهو ما يفوق المستهدف تحقيقه بعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ والذي كان يتمثل في 200 مليار دولار في سنة 2010م، وأشار تقرير الربع السنوي الذي أصدره مجلس أعمال الصين - الآسيان، إلى أن حجم التبادل التجاري بين الصين ودول المجموعة ينمو بطريقة سريعة حيث وصل خلال الربع الأول من العام 2008 إلى 54.8 مليار دولار بزيادة نسبتها 26.2 بالمائة مقارنة بالربع الأول من العام السابق، حيث بلغت واردات الصين إلى المجموعة في الربع الأول من عام 2008 28.8 مليار دولار وبلغت قيمت صادرات

(1) مصطفى علوي، "مستقبل آسيا الأمني"، في: محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحويلات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص- ص 365-366.

(2) محمد خديجة عرفة، مرجع سابق، ص2.

(1) خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص101.

الصين إلى المجموعة 25.61 مليار دولار، ليسجل العجز التجاري الصيني مع المجموعة بقيمة 3.19 (2).

هذا ووقعت الصين مع دول الآسيان الاتفاقية الإطار حول التعاون الاقتصادي، التي شكلت الأرضية نحو إقامة تبادل حر، تبعتها في 29 نوفمبر 2004م التوقيع مع زعماء الآسيان على إقامة منطقة تجارة حرة، وتعد هذه الأخيرة أكبر منطقة تجارة حرة بعد أن تكون سارية المفعول، إذ يشكل سكان المنطقة 32 بالمائة من سكان العالم، ويعد هذا الاتفاق خطوة هامة نحو إقامة سوق آسيوية مشتركة موحدة عام 2020 م، إذ ينص الاتفاق على إقامة أكبر منطقة تجارة حرة سنة 2010 وبموجب الاتفاق اعترفت دول الآسيان بوضع اقتصاد السوق الكامل للصين، ووفقا لهذه للأخيرة تتنازل دول الآسيان عن الحقوق في مكافحة إغراق الأسواق المحلية، ومن جهة أخرى نجد أنه قبل هذا الاتفاق، الذي يشمل كل دول الآسيان توجد اتفاقيات ثنائية بين دول الآسيان والصين: مع فيتنام 1995م، كمبوديا سنة 1996م، اللاوس سنة 1999م و مينمار سنة 2001م (1).

لقد امتد الدور الاقتصادي الصيني إلى آسيا الشرقية، وعموما مع كوريا الجنوبية التي لم تستأنف العلاقات مع الصين إلا بعد سنة 1992م، لكن هذا لم يعرقل التطور السريع للتبادلات التجارية بين البلدين حيث وصلت التجارة بين البلدين إلى 120 مليار دولار سنة 2006م، عند تحليل هذا الرقم نجد أنه في 14 سنة من العلاقات الثنائية وصلت قيمة التبادلات التجارية إلى هذا الحد، هذا يبرز الدور الذي تلعبه الصين في هذا البلد، وهذا يؤكد فرضية أن الصين تريد ربط المحيط الإقليمي مع الاقتصاد الوطني ليتسنى لهذا الربط الاقتصادي أن يتحول إلى لعب دور سياسي في القضايا المصيرية في المنطقة، خاصة قضية السلاح النووي الكوري الشمالي، وهنا نفرق بين تحول الموقف الصيني من مساند لكوريا الشمالية إلى الوقوف على خط الحياد، بل في بعض الأوقات تهدف إلى إزالة السلاح النووي الكوري، ليتسنى للبيئة الإقليمية أن يسود فيها الاستقرار والأمن، الذي يخدم المصالح الاقتصادية للصين الصاعدة (2).

(2) وكالة الأنباء الألمانية، "202.5 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الآسيان"، تاريخ الاقتباس: 20 جوان 2008، عن: <http://china.arabic.blogspot.com/2008/05/5202.html>.

(1) خديجة محمد عرفة، مرجع سابق، ص-ص 2-3.

(2) Kang jin yang, "15 years after Rapprochement what Does China Means for South Korea?," Korea focus. Vol15, summer, 2007, p- p 18-20.

كما أن المصلحة الاقتصادية مع كوريا الجنوبية أكبر، وتهدف الصين إلى الحصول على الخبرة في المجال الصناعي والتقني المتطور، بل تهدف إلى نقل هذه الخبرات والصناعات الثقيلة، مثل السيارات إلى الصين عبر الشراكة مع المستثمرين الكوريين الجنوبيين.<sup>(3)</sup> إن القوة الاقتصادية للجالية الصينية تمتد إلى خارج هذا الإقليم وتصل حتى الولايات المتحدة الأمريكية، أين يصل العدد إلى 6 ملايين شخص صيني وهم ثاني أقوى لوبي داخلي في الولايات المتحدة بعد اللوبي الصهيوني، وما يبرز نجاح هذا اللوبي في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فقد حققت الصين الكثير من أهدافها حتى قبل الانضمام، حيث نالت مركز الدولة الأولى بالرعاية، وكانت هناك اتفاقيات مثل: اتفاق سنة 1999م الذي وقع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ويقضي بفتح شامل للتجارة بين البلدين رغم هذا نجد أن الولايات المتحدة لها تحفظات مع الصين، فيما يخص: بعض المنتجات الفلاحية والملكية الفكرية، ورغم هذه الشروط نجد أن الميزان التجاري هو في صالح الصين.<sup>(1)</sup>

**المطلب الثالث: الدور الاستراتيجي:** يعتبر الدور الاستراتيجي هو المعبر عن بقية الأدوار في السياسة الخارجية، وسنتناول في هذا العنصر الدور الجيوبوليتيكي لنصل إلى الدور الاستراتيجي المرتبط بالأدوار الاقتصادية والسياسية السابقة .

**أ/ القوة الناعمة إستراتيجية صينية جديدة:** هنا نتطرق لمفهوم القوة الناعمة هذا المفهوم الذي جاء به الكاتب الأمريكي "جوزيف ناي"، والذي استخدم مفهوم أكثر تحديدا مستبعدا الدبلوماسية الرسمية، والاستثمار وسائر أشكال التأثير التقليدية مثل القوة العسكرية، إلا أن الصين وجيرانها أوجدوا فكرة أوسع للقوة الناعمة في الإطار الآسيوي، ليشمل جميع المجالات باستثناء المسائل الأمنية بما فيها الاستثمار والمساعدات، فالقوة الناعمة بمفهوم "جوزيف ناي" تخص النخب الحاكمة، بينما المفهوم الآسيوي فهي أوسع ويشمل القاعدة الجماهيرية وهو ما عملت الصين على تعزيزه من أجل تعظيم التأثير في المنطقة المحيطة بها.<sup>(2)</sup>

<sup>(3)</sup> Kak-Soo Shn, "The Implication of the Rise of China for South Korean foreign Policy ", Korea and World Affairs

A Quarterly Review. vol.XXXI.NO.1, Spring 2007, p17.

<sup>(1)</sup> Sun Yongjian Guo Yan, "Japan – China Economic Association :All Efforts for Promoting Bilateral Trade", Chinas Foreign Trade, no.9-10/406-407,2007,p-p12-13.

<sup>(2)</sup> جوسوا كولانتزك، "قوة الصين الناعمة ..مقاصدها وأخطارها"، ترجمة: عمرو فرحات، موجز لدراسة نشرت على موقع معهد كار نجي للسلام الدولي بتاريخ 5جويلية 2006، تاريخ الإقتباس: 10جانفي2007، عن:

وبالتالي فالعلاقة بين الصين وجنوب شرق آسيا هي علاقة مزدوجة وبوجه عام تقدم جنوب شرق آسيا نموذجا لما يطلق عليه الأمن المعقد، ويقصد بالأمن المعقد أنه في إقليم التبادل بين الدول، فإن التزايد في الاعتماد المتبادل بين دول الإقليم، من شأنه خلق تأثيرات تشمل الأمن الاقتصادي والسياسي فمثلا الأزمة المالية التي حدثت في جنوب شرق آسيا بدأت في تايلاند، ثم سرعان ما انتشرت في دول المنطقة<sup>(1)</sup>.

هذه الأزمة أثرت على الإستراتيجيات و من ذلك الانخفاض في النفقات الدفاعية التي انخفضت بداية من 1998 بنسبة 7 بالمائة في تايلاند، نفس الشيء في معظم دول جنوب شرق آسيا، حتى وصلت التأثيرات إلى كوريا الجنوبية في المجال العسكري حيث ألغت عدة عقود لشراء الأسلحة كانت قد وقعتها<sup>(2)</sup>.

لقد فتحت الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا الأبواب أمام الصين، بعد انسحاب الأموال الغربية، ومن الأسباب الرئيسية التي استغلتها الصين، الفراغ الاقتصادي في المنطقة، ويعتبر هذا تواصل لمفهوم القوة الناعمة بالمفهوم الصيني التي لم تكن قبل 1997م لها فاعلية كبيرة بل كانت محدودة ولها دور الدفاع، لكن شكلت هذه الأزمة للصين الدور الذي اتخذ فيما بعد طابعا هجوميا بوسائل القوة الناعمة و دشنت ما عرف "بإستراتيجية توزيع المكاسب" في سياستها الخارجية، وأعلنت أنها ترغب عبر ذلك في الاستماع للدول الأخرى في جنوب شرق آسيا، واتخذت مبادرات حقيقية بالتوقيع على اتفاقية صداقة مع دول شرق آسيا عموما، كما ألزمت نفسها بالعمل على إيجاد طريقة للتعامل المرن، في بحر الصين الجنوبي، وتشمل الإستراتيجية الصينية بعض المكونات الأخرى، كالتركيز على الدول ذات العلاقة المضطربة مع الولايات المتحدة، مثل: الفلبين وكمبوديا وقد عززت الصين علاقاتها مع رئيس الوزراء الكمبودي "هون شن" بعد تدهور علاقاته مع واشنطن، وتتبع الصين نفس السياسة خارج آسيا، مثل العلاقات مع السودان، فنزويلا وأوزبكستان.

لقد عملت الصين وما تزال تدفع بقوتها المرنة في جنوب شرق آسيا، إذ يفوق الدعم الذي تقدمه الصين إلى الفلبين، أربع أضعاف حجم المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لها في سنة 2003م، وتفوق نظيرتها بثلاث أضعاف في لاوس عام 2002م وتتساوى المساعدات الصينية مع المساعدات الأمريكية في إندونيسيا، لكنها تتفوق عليها في التنوع وتشعب اتجاهاتها.

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/strategies/topic-04/2006/07/01.shtml>

(1) خديجة محمد عرفة، مرجع سابق، ص3.

(2) السيد صدقي عابدين، "أثر الأزمة الآسيوية في الأمن الآسيوي"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004، ص- ص 343-349.

ويمكن أن نقول أنه ومنذ نهاية القرن الماضي كان لبكين مساعدات أفضل وتبتعد عن الأهداف السياسية المباشرة، وتشمل تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج ودعم الفاعلين السياسيين، وتقليل المخاوف من النمو السريع للاقتصاد الصيني، فقد استخدمت المساعدات المقدمة إلى تايلاند لجذب السياسيين التايلانديين للدراسة في الصين، كما اشترت المنتجات الفلاحية للمزارعين التايلانديين الذين أعربوا عن قلقهم من التجارة مع الصين ويعمل الصينيين للتسويق للسياسة الصينية كجزء من دبلوماسية عامة مركبة وهو ما يعد تواصل إستراتيجية القوة الناعمة، فالمسؤولين الصينيين قاموا بضعف الزيارات التي قام بها نظراؤهم الأمريكيون في المنطقة سنة 2004م و2005م، وقد برعت في تطبيق إستراتيجية تعزز مفهوم "التنمية السلمية"، وأسست معاهد كونفوشيوسية لتعليم اللغة الصينية داخل الجامعات الكبرى في شرق آسيا.<sup>(1)</sup>

**ب/ الأمن والدور الصيني في جنوب شرق آسيا:** انطلاقا من مفهوم الأمن المعقد السابق نجد أن الصين عرفت في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بالمجال الأمني مع دول المنطقة، حيث صدر في 2002م إعلان مشترك بين الطرفين، بشأن التعاون فيما يخص القضايا الأمنية ذات التهديدات الغير تقليدية، كما عقد في 10 جافني 2004 أول اجتماع وزاري في إطار الآسيان +3 (كوريا الجنوبية، الصين، اليابان) في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود في بانكوك، كما ترتبط الصين بدول الآسيان في العضوية في آليات أمنية، ومن أبرزها المنتدى الإقليمي لرابطة الآسيان الذي أنشئ سنة 1994م لمواجهة بعض المشاكل مثل: مشكلة كمبوديا، مشكلة إدارة بحر الصين الجنوبي، التحدي النووي الكوري الشمالي، وتزايد مشتريات التسلح من قبل الدول الآسيوية، ووضع حقوق الإنسان في مينمار، وبهذا يشكل المنتدى ساحة للحوار أكثر من هيكل تفاوضي.<sup>(2)</sup>

ولعل مفهوم الأمن هذا يجعل من كل المسائل مرتبطة، حيث ترغب الصين في امتلاك قواعد عسكرية على ممرات بحر الصين الجنوبي، كما تعمل على تقليل النفوذ الياباني والتايواني ولهذا تقدم منذ عام 1994م كل الموارد الاقتصادية والدبلوماسية للدول الراغبة في عزل تايوان، وتسعى لأخذ موافقة هذه الدول على سياسة "الصين الواحدة"، وتمنع المسؤولين التايوانيين من المشاركة في المنتديات الغير الحكومية، وتمنع الاستثمارات الآسيوية من الاستثمار في تايوان، ومن ثمة فالقوة المرنة الصينية، بدأت تتقبل التعامل مع القادة المنتخبين ديمقراطيا، مثل: الفيليبين ونجحت في إبعاد تايوان عن لعب دور إقليمي، كما همشت بدرجة متزايدة الدور الياباني، هذا ما ظهر في التأيد الإقليمي المحدود لرغبة اليابان

(1) جوسوا كورلانترك، مرجع سابق، ص-ص 2-3.

(2) خديجة محمد عرفة، مرجع سابق، ص-ص 2-3.

في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ما يدفع بنا إلى القول بأن الصين تعمل وفق مبدأ "مونرو" بالمفهوم الصيني وبالفعل فقد نجحت في تغيير مواقف قادة الدول في المنطقة وهذا برفع القيود عن ما هو صيني، من تجارة، ورجال أعمال، والنخب الثقافية، وصناع القرار واللغة الصينية<sup>(1)</sup>.

أما فيما يخص الدور الصيني في الحرب الدولية لمكافحة الإرهاب نجد أن الصين قد استفادت منها، لأنها واجهت حركات مسلحة في "تركستان الشرقية"، وتسعى هذه الحركات إلى إقامة "دولة تركستان الشرقية"، لكن بعد 11 سبتمبر 2001 م تدعم الموقف الصيني في هذا الموضوع، إذ أصبح المجتمع الدولي عامة يرفض هذا النوع من الدول، لأن قيامها سيوفر قواعد إرهابية بالمفهوم الأمريكي<sup>(2)</sup>.

أما الدور الصيني في المراكز العالمية للقوة مثل: الاتحاد الأوروبي، حيث نجد أن المجموعة الأوروبية اعترفت بجمهورية الصين الشعبية في عام 1975م، إلا أن الاهتمام الأوروبي بالتقارب مع الصين أصبح واضحا بشكل خاص منذ النصف الثاني من التسعينيات، حينما أصدرت المفوضية الأوروبية في عام 1995 م ورقة استراتيجية تحدد فيها سياستها على المدى الطويل تجاه الصين، وقد ركزت هذه السياسة على دمج الصين في المجتمع الدولي كقوة دولية مسؤولة، مع دمجها في الاقتصاد العالمي، وعلى الصعيد الداخلي بمساعدة الصين على التحول المؤسسي نحو دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان، كما أكدت هذه السياسة ضرورة تحسين وضع الاتحاد الأوروبي في الصين، وقد واصلت أوروبا توطيد علاقتها مع الصين خلال الأعوام التالية بدءا بتأسيس القمم السنوية الصينية - الأوروبية في عام 1998 م، إلا أن أول اعتراف صيني حقيقي بأهمية تلك العلاقات جاء في الوثيقة الاستراتيجية التي أصدرتها وزارة الخارجية الصينية في عام 2003م والتي أعلنت فيها الصين صراحة "عدم وجود أي خلافات جوهرية بين الصين وأوروبا وأن كلا منهما لا تمثل أي تهديد للأخرى"<sup>(1)</sup>.

أما علاقة الصين مع العالم العربي والإسلامي، فهي غير تصادمية حيث لا تنظر الصين إليه في إطار صراع الحضارات، كما يفعل الغرب، وهي تحترم التقاليد وعقائد الأقليات المسلمة التي تعيش فيها ومشكلتها مع النزعات الانفصالية لجماعات مسلمة في هذه الأقاليم الحدودية الحساسة مع روسيا.

(1) جوسوا كورلانترك، مرجع سابق، ص3.

(2) محجوب فضيلة، "وعود وحدود الشراكة الأمريكية - الصينية"، قراءات إستراتيجية. المجلد: الثامن، 2005، العدد السادس، جوان 2005، تاريخ الإقتباس: 10 جانفي 2006، عن: <http://www.ahra;.org.eg/acpps/ahra;/2001/1/1/read160.ht;>

(1) ياسمين فاروق، "فرنسا والتقارب الصيني-الأوروبي"، السياسة الدولية. ع 167، (جانفي 2007)، ص- ص 94-97.

إن الاتحادات والتكتلات الآسيوية خاصة منظمة "شنغهاي للتعاون" التي تعد الصين أبرز الفاعلين فيها، سوف يكون لها دورا بارزا على الساحة الدولية في الفترة القادمة، وهي تمد نفودها وعلاقاتها لتشمل دولا مثل: إيران، باكستان، وماليزيا وعلى الدول العربية كلها أن تهتم بتقوية الصلات مع هذه القوة الصاعدة سواء على مستوى الدول، أو على مستوى التنظيمات الاقليمية .

وكان مؤتمر العلاقات الصينية – العربية الذي عقد في الفترة من 28 الى 30 نوفمبر 2006 في العاصمة السودانية الخرطوم يمثل تطورا في دعم الدبلوماسية الشعبية، وبالرغم من أن المؤتمر قام على شعارات شعبية إلا أن الطابع الرسمي قد غلب عليه، وقد خرج المؤتمر بعدد من الاقتراحات والتوصيات، كان أهمها :

- ضرورة أن يعقد المؤتمر إجتماعه الدوري كل سنتين، تحت استضافة إحدى المنظمات العربية أو الصينية، وذلك لضمان المتابعة والتنسيق بين جمعيات الصداقة الصينية والعربية.

- تكريس الاهتمام بإقامة علاقات توأمة بين المدن الصينية ونظيراتها العربية بهدف ايجاد أطر مؤسسية شعبية للتعاون .

- أقر المؤتمر إقامة رابطة لجمعيات الصداقة الصينية العربية مقرها الخرطوم.(2)

(2) جعفر كرار أحمد، " الدبلوماسية الشعبية والعلاقات الصينية – العربية "، السياسة الدولية. ع 167(جانفي 2007)، ص- ص86-

# الفصل الثالث:

## القوى المنافسة للدور الصيني في جنوب شرق آسيا

في الفصل نتطرق إلى القوى المنافسة للدور الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا، معنى هذا أن الدور الصيني تواجهه عراقيل على أرض الواقع، قد تحد من فاعليته، هذه العراقيل تتمثل: في أدوار القوى الفاعلة الأخرى في نفس المنطقة، سوف نفتصر على القوى الرئيسية التي لها دور المؤثر الكبير على الدور الصيني وتتمثل هذه القوى في: الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل عالمي، ثم أدوار القوى الأخرى الإقليمية التي تنشط في نفس المنطقة وبالأساس: اليابان ثم الهند وأخيرا روسيا بعد الحرب الباردة، نشير إلى أنه توجد أدوار بعض القوى مثل: إندونيسيا وأستراليا، لكن دورها ليس أساسيا كالقوى السابقة الذكر.

**المبحث الأول : الدور الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا**  
**المطلب الأول: تطور علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة:**

إن الولايات المتحدة كقوة عظمى ذات إستراتيجية كونية تنظر إلى إقليم جنوب شرق آسيا في ضوء التهديدات التي واجهها الإقليم خلال الحرب الباردة، وظهرت الولايات المتحدة حين ذلك بصورة متعددة الأدوار: كمدافع عن الأمن الغربي في المحيطين الهادي والهندي، وكتاجر ينشد الأسواق، وكمستثمر يفتش عن فرص إضافية وكانت للاعتبارات الأمنية العسكرية أولوية عن سواها، فكون الولايات المتحدة الحامية النووية للغرب، وجدت نفسها في المناطق الساخنة في آسيا خاصة منطقة الهند الصينية، وهي مقدمة المواجهة المباشرة مع الاتحاد السوفيتي وأنصاره في فيتنام، انطلاقا من هذا نلاحظ أن الولايات المتحدة كانت أكثر حضورا أمنيا، فوجود الأسطول السابع في المحيط الهادي كانت تمارس الردع بطريقة مباشرة، زيادة على القوات الموجودة في اليابان، والفلبين، وتايلاند، وقاعدة "غوام" وكوريا الجنوبية، وهذا باعتمادها على سياسة الاتفاقيات الأمنية الثنائية كي تحدد الالتزامات وتوضح الاستعدادات خاصة أن البيئة الأمنية لإقليم جنوب شرق آسيا ليست متشابهة، فتايلاند كانت أكثر تحمسا وأكثر تعرضا للخطر الفيتنامي، كما أن بعض الدول كانت أكثر تطورا واستقرارا اجتماعيا وسياسيا وهو الأمر الذي لا يتطلب حضورا عسكريا أمريكيا.<sup>(1)</sup>

من هنا نلاحظ أن الإستراتيجية الأمريكية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت تحديات من القوى الفاعلة في المنطقة، خاصة روسيا والصين وفيتنام، هذه الأخيرة تعتبر المستنقع الذي أطاح بالإستراتيجية الأمريكية، وتعتبرها أكبر هزيمة في تاريخها، لكن ومنذ عقد السبعينيات عرف النظام الإقليمي في جنوب شرق آسيا شكلا جديدا بعد أن عرفت العلاقات الأمريكية الصينية بعض التحسن، هذا التقارب وما تلاه من تطبيع للعلاقات بين الدولتين دفع اليابان إلى تطبيع العلاقات مع الصين عام 1978م، من هنا أخذ يتشكل وفاق ثلاثي أمريكي صيني ياباني معارض للاتحاد السوفيتي، في منطقة جنوب شرق آسيا وشرق آسيا خصوصا بعد تراجع الصراع شرق غرب، وما تمخض عنه من وفاق عالمي في تلك الفترة وهو ما أدى إلى التقارب بين القوى الأربعة الصين، اليابان، الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة.<sup>(1)</sup>

لقد أنتج الخروج الأمريكي من فيتنام سنة 1976م، ضعفا للدور الذي تلعبه في جنوب شرق آسيا، حيث أعطت فيتنام للاتحاد السوفيتي موقع قدم جديد في جنوب شرق آسيا، لكن الخلافات الصينية السوفيتية، إنعكست سلبا على الدور السوفيتي، في ظل هذه الظروف

(1) كاضم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 1997، ص112-113.

(1) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية - الصينية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص-ص109-110.

قلصت الولايات المتحدة من قواتها لصالح منطقة أخرى هي العالم العربي، بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران 1979م، والتدخل السوفيتي في أفغانستان، لكن التعويض الأمريكي في شرق آسيا كان بتدعيم القدرات الإستراتيجية في المحيط الهادي، من غواصات وحاملات الطائرات وتدعيم القوات الجوية<sup>(2)</sup>.

لقد تجلت تداعيات الوضع الإقليمي الجديد أكثر وضوحا في نهاية عقد الثمانينيات، ففي إطار التغيرات التي شهدتها المنطقة ظهرت حقائق أربعة كان لها تأثير على البيئة الإقليمية للمنطقة تمثلت في:

- تراجع وضع أسبقية العسكري على الاقتصاد، الذي كان يميز الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة .

- تبني قيادات الدول الشيوعية لمقتربات الإصلاحات السياسية، كاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية، وقد قاد هذا الوضع إلى تعرض هذه النظم إلى تأثيرات هامة داخليا وخارجيا .

- ولد المتغيران السابقان على الولايات المتحدة والدول الفاعلة إقليميا ضغوطا بالشكل الذي قلل من درجة التوتر في المنطقة.

ومن جراء التأثير الذي ولدته هذه الحقائق، ظهر توازن جديد في المنطقة قوامه انفتاح شبكة العلاقات في المنطقة على النحو التالي :

- ظهور وفاق أمريكي سوفيتي مند عقد الثمانينيات، في أعقاب إتفاقية واشنطن لإزالة الصواريخ النووية المتوسطة والقصيرة المدى 1987م .

- تطبيع العلاقات الصينية السوفيتية عام 1989م، بعد خطوات من التقارب مند 1982م .

- ظهور مجال للمصالحة بين الاتحاد السوفيتي واليابان، بالرغم من النزاع بين الطرفين حول جزر " كوريل "، وهذا للواقعية التي تمتاز بها قيادة البلدين في تلك الفترة .

- التحسن المطرد في تفاعلات كوريا الجنوبية، مع الصين والاتحاد السوفيتي<sup>(1)</sup>.

انطلاقا من هذه المرحلة نجد أن دول آسيا وجنوب شرق آسيا بالأساس، لم تعرف خطرا مشتركا، بل كانت كل دولة لها إهتماماتها الخاصة بها، وما يهدد أمنها فبعضها يمتلكه خوف تاريخي من روسيا و البعض الآخر قلق من الصين، والبعض مازالت ذكريات التاريخ الياباني في المخيلة والخوف من الانبعاث الياباني من جديد، وبعض الدول خاصة في جنوب شرق آسيا يمتلكها خوف من فيتنام، كما أن كلا من الهند وباكستان يمتلكهما الخوف من الآخر، أما بالنسبة للنزاعات الإقليمية في المنطقة، فقد أظهرت الدول الآسيوية أنها أكثر

(2) كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص113.

(1) خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص-ص100-11.

إستعدادا لإستخدام القوة حيث أن زيادة التسلح من طرف دولة ما يقابله زيادة من طرف دول أخرى .<sup>(2)</sup>

أما بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي، فقد حلت النزاعات الإقتصادية محل النزاعات العقائدية، وصار الصراع على الإستثمار والتجارة، أكثر تأثيرا على السياسة الأمريكية في المنطقة، ومع ذلك نجد أن العلاقة الأمريكية مع دول المنطقة تختلف حسب الإدارات المتعاقبة :

أ/ إدارة بوش الأب: لقد إستمرت علاقات الأحلاف مع دول جنوب شرق آسيا، بعد تدهور العلاقات الصينية الأمريكية بعد أحداث 1989م، ووضعت الصين في المرتبة الخامسة ضمن قائمة الأولوية في العلاقات الحربية الأمريكية، هذا التناقض في الانسحاب من البيئة الإقليمية ذات النزاعات المتعددة، والنزاع مع الصين، جعل الإستراتيجية الأمريكية لا تبدو واضحة بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة، وهو ما جعل هذه الإدارة تميل إلى الإبقاء على الوضع القائم وفي عام 1992م وضعت الولايات المتحدة " إستراتيجية الدفاع الإقليمية" التي ركزت على هدف حيوي، مفاده منع أي قوة معادية من الهيمنة على أوروبا وآسيا-الباسيفيك، لكن تم تعديل هذه الإستراتيجية بالعمل مع الحلفاء، وهو ما نتج عنه خفض عدد القوات في المنطقة بنسبة 10 إلى 12 بالمائة خلال فترة 10 سنوات إبتداء من سنة 1992م لكن هذا التحجيم للقوات الأمريكية، رافقه زيادة القدرات القتالية والهجومية لهذه القوات و هي الإستراتيجية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مع إدارة بوش الأب .

ب/ إدارة كلينتون: ركز كلينتون خلال حملته الإنتخابية 1992 على أن المهمة الأساسية للسياسة الأمريكية في شرق آسيا تتحدد في تشكيل توافق عريض حول كيفية تخفيض التوترات، وتحجيم التهديدات للأمن الإقليمي، وجعل هذا الإتجاه على قدر من التأييد الآسيوي، وبعد إنتخابه على رأس الإدارة الأمريكية تمثلت سياسة كلينتون في المنطقة في ما يلي :

- 1- تقوية قلب مجموعة الديمقراطيات، بإنعاش إقتصاد الولايات المتحدة وحلفائها .
- 2- تطوير مبادئ الديمقراطية، وتحرير الأسواق خارج القلب .
- 3- تحجيم التهديد الذي تفرضه الدول الرجعية و التي تقاوم الإصلاح الديمقراطي.
- 4- إتباع خطة إنسانية تتضمن عمليات انتقائية لحفظ السلام، ومهام إغاثة الكوارث.

لقد تعددت الخطط الإستراتيجية الأمريكية تحت إدارة كلينتون، حيث تمثلت المحاولة الأولى في إبتكار مصطلح "التدخل النشط" في أواخر 1993، ثم جاءت الإستراتيجية التي عملت على تدعيم وجود أمريكي متقدم في آسيا - الباسيفيك، وتحقيق قدرات فعالة لمواجهة

<sup>(2)</sup> هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين، ط2، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003، ص109.

الأزمات، ثم صممت الولايات المتحدة على التخفيض الجوهري في النفقات الدفاعية بنحو 100 مليار دولار، وإعطاء مكانة للشراكة مع القوى الإقليمية الحليفة.<sup>(1)</sup>

إن هذا التحول في الإدارة الأمريكية رافقه تحول من التركيز على الناحية العسكرية السياسية إلى الناحية الاقتصادية كمرتكز لعلاقة الولايات المتحدة مع دول شرق آسيا وجنوب شرق آسيا بالأخص، خصوصا مع النمو المتسارع لإقتصاد جنوب شرق آسيا وهذا ما أنقص نسبيا من الصراعات الإقليمية، باستثناء شمال شرق آسيا والقضية الكورية الشمالية.

وإذا كان الاقتصاد قد حل محل الأمن كأولوية في السياسة الخارجية في هذه المنطقة فإن ذلك لم يكن بطريقة مطلقة، إذ لا تزال المصالح الأمنية الأمريكية في شمال شرق آسيا كبيرة، وأهم هذه المصالح على المدى البعيد هو الحفاظ على الإستقرار الإقليمي وهذا بمزج الإقتصاد بالأمن، حيث يدعم المناخ الأمني النشاط الاقتصادي، كما أن الإستقرار يتيح للمشاريع التي يقوم بها الأمريكيون في أن تساهم في الإستيعاب الاقتصادي، خاصة وأن الإستقرار شرط ضروري لتأمين ممتلكات ومصادر الطاقة لحلفائها، مع عدم الوضوح في البيئة الإقليمية، يضاف إلى ذلك سقوط الاتحاد السوفيتي والخطر الكوري الشمالي، والأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة هو عدم تحمل أعباء الزعامة الدولية وحدها، وأن ظروفها الإقتصادية الداخلية غير مواتية وهو ما يجعلها تتخلى عن المنطقة نسبيا وبذلك يرجع شبح العدوات القديمة في المنطقة.<sup>(1)</sup>

**المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا:** في أعقاب الحرب الباردة، عمدت السياسة الخارجية الأمريكية، إلى إعادة تقسيم إستراتيجيتها الأمنية الإقليمية، واتجهت إلى بلورة إستراتيجية جديدة، تكون أكثر انتشارا وتوافقا مع المتغيرات الإقليمية والدولية القائمة، بحيث لم تصبح البيئة الإقليمية لشرق آسيا وجنوب شرق آسيا، ضمن إستراتيجية كونية، بل أصبح الإهتمام بها يدخل وفق إستراتيجية إقليمية بحتة، يشمل ردع التهديدات المختلفة، ومنع أي خطر يظهر في الإقليم، ثم السعي لمنع سباق تسلح في المنطقة وممارسة النفوذ والهيمنة في الإقليم وأخيرا تعزيز العلاقات بين دول المنطقة، وهذا باعتماد أسلوب تقاسم الأعباء والمسؤوليات الأمنية، بما يضمن تخفيف الأعباء على الاقتصاد الأمريكي وهذا بتخفيض الوجود العسكري الأمريكي.<sup>(2)</sup>

(1) عبد المنعم طلعت، "الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا - صياغة آسيوية-السياسة الدولية. ع132، (أفريل 1998)، ص-ص24-28.

(1) توماس ولبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا الثلاث الإستراتيجي الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية. سلسلة دراسات عالمية، العدد12، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص43.

(2) ممدوح أنس فتحي، "الدور الجديد للقوى الكبرى في آسيا"، في: محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحولت العالمية. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004، ص94.

تنطلق الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة من مفاهيم متأصلة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تتمثل: في تعزيز العلاقات الثنائية مع دول المنطقة وهي الركيزة الأساسية، مع إضافة مفهوم جديد وهو مفهوم "الوجود العسكري بالخارج" وهو أوسع من مفهوم "القوات المنتشرة في الخارج" هذا الأخير الذي ساد أساسا في الحرب الباردة، حيث كان دور القوة هو الردع والدفاع ضد العدو، أما مفهوم الوجود العسكري في الخارج، فمهامها شديدة الغموض ولا تقتصر على البعد العسكري، بل تتعدى إلى البعد السياسي بالأساس (1).

أ/الرؤية الأمريكية لأهمية آسيا: تتداخل المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية في تكوين الرؤية الأمريكية لآسيا- الباسيفيك وهو الأمر الذي أشارت إليه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " مادلين أولبرايت " حين ذكرت أن المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية لا يمكن فصلها إلى حزم منفصلة: " إن حيوية النظام الاقتصادي تستند إلى النظام السياسي الدولي، والنظام السياسي يعتمد إلى حد بعيد على النظام الأمني والعسكري والاستقرار الاقتصادي يقلل من احتمال الصراع الخطير، وعندما تكون كل ركيزة من هذه الركائز قوية، فإن التقدم على كل الجبهات يصبح أمرا محتملا، وبالتالي فإن انهيار هذه الركائز يجعل الضغط يزداد على بقية الركائز، في ضوء هذه المعادلة فإن أمن آسيا -الباسيفيك يرتبط مباشرة برفاهية الأمريكي، وبالتالي الأمن يعد مطلبا لتحقيق أهداف أخرى كالاقتصاد والسياسة" (2).

من هذا نجد أن المصالح الأمريكية في المنطقة متعددة وتتمثل في:

**1- المصلحة الأمنية:** تخلصت الولايات المتحدة مع نهاية الحرب الباردة من خطر الهجوم المباشر التقليدي - أحداث 11 سبتمبر 2001 - بالمقارنة مع العقود الأربعة السابقة، لذلك تولى أهمية متقدمة لتحديد التهديد الوحيد القائم لبقائها القومي الذي يتحدد في الهجوم الإستراتيجي النووي المباشر، من هذا المنطلق جاء دور الإستراتيجية الأمنية في إقليم شرق آسيا والحد من الصراع مع الصين وروسيا حول النفوذ في جنوب شرق آسيا، لأن القوات الإستراتيجية موجودة في البر الآسيوي، بالإضافة إلى أن القوات الصينية النووية موجهة للصرعات الإقليمية، على الرغم من محدودية الصواريخ الباليستية الصينية العابرة للقارات، لهذا إنطلقت أمريكا مع هذين البلدين لمنع الإنتشار النووي الأفقي، ويساعد في ذلك الدور الياباني في المنطقة لأنها دولة تنبذ حيازة السلاح النووي، بالإضافة إلى أن أمريكا تهدف للبقاء كالقوة عظمى عالمية وحيدة، ولهذا فالحد من الدور الصيني هو هدف مركزي في جنوب شرق آسيا حتى لو فشلت في الحد من هذا الدور فإن البديل يكمن في ربط الصين

(1) توماس ولبورن، مرجع سابق، ص44.

(2) زينب عبد العظيم، "الأمن في آسيا بين الرؤيتين الأمريكية والروسية"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، قضايا الأمن في آسيا . مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004، ص70.

بدول الإقليم لتحقيق مزيد من تخفيف روح التشدد الصيني تجاه أمريكا، وإقامة مزيد من الارتباط المشترك والذي يهدف إلى خفض التوتر، وتحقيق التعاون الأمني الإقليمي الجماعي في جنوب شرق آسيا.

2- المصلحة الاقتصادية: يستمر الاقتصاد في لعب دور أساسي في البيئة الأمنية لآسيا-الباسيفيك، ويدور الخلاف حول ما إذا كان الاقتصاد يشجع على إحلال السلم في الإقليم أو يقود إلى الصراع، ومن أسباب حسم ذلك أن البيئة الاقتصادية في المنطقة عبارة عن خليط فريد من عدة أطراف، الشركات المتعددة الجنسية، الحكومات الوطنية، والمنظمات الحكومية، وغير الحكومية، ويظهر بزوغ " الأيباك " مدى تعقد المعاملات بين تلك الأطراف فقد أنشأت استجابة للنمو الاقتصادي السريع للمنطقة في الثمانينيات، و الذي أدى إلى زيادة التوترات التجارية المحلية لذلك كانت المنظمة الرد المؤسسي لتلك الاحتياجات، ويتحدد هدفها في التسيير وليس في إدارة التجارة والاستثمار الإقليمي، وهذا يعتبر هدفا أساسيا في إطار الإستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق آسيا، ومنطقة التبادل الباسيفيكي خاصة أن هذه المنطقة تتفوق من حيث التبادل التجاري على منطقة التبادل الأطلسي.

3- المصلحة القيمية: إعتبر الرأي الأمريكي العام نهاية الحرب الباردة، بمثابة انتصار للقيم الليبرالية، ولذلك من الطبيعي أن يطالب صناع القرار بالاستفادة من قوة الدفع الذي أفرز ذلك التحول، وهو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التدخل في مسائل حقوق الإنسان، وتطوير الحرية الفردية وتحفيز الرخاء الاقتصادي في المنطقة، لأن إقتصاديات السوق لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، ما لم تدعمها التعددية السياسية والحرية المدنية حسب الرأي الأمريكي، لكن معظم دول جنوب شرق آسيا خاصة الصين ترفض مفهوم الفردانية، وتنزعج من فرضية تفوق النموذج الغربي الديمقراطي على ما عداه من نظم الحكم، حيث تميل تلك الدول إلى تقديس إعتبرات سيادة الدولة والحفاظ على النظام الداخلي، بل وظهرت وجهات نظر في الدفاع علنا عن المفهوم الآسيوي لحقوق الإنسان، وذلك في المحافل الدولية المتخصصة، وتحدث دول جنوب شرق آسيا عن تهديد المصالح الأمريكية في المستقبل القريب، بفعل الخلافات حول مفهوم حقوق الإنسان، وحتى الدول التي يوجد بها قواعد عسكرية أمريكية، تتبنى مفهوما معارضا للمفهوم الأمريكي، بالتالي فهل من الضروري أن تبقى قضية حقوق الإنسان قضية خلافية مع أمريكا؟، انطلاقا من هذا جاء تقرير "كلينتون" بفصل قضية حقوق الإنسان مع الصين ودول المنطقة عن المصالح التجارية والإقتصادية سنة 1995، وبهذا تراجع هذا الموضوع كمصدر للخلاف بين الولايات المتحدة ودول المنطقة والصين.<sup>(1)</sup>

(1) عبد المنعم طلعت، مرجع سابق، ص - ص31-35.

لقد برزت تحديات جديدة جعلت عامل حقوق الإنسان يتراجع في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، تتمثل هذه التحديات الجديدة أساسا في الإرهاب، منذ وقت ليس بالقصير وقبل أحداث 11 سبتمبر تنظر الولايات المتحدة إلى البيئة الأمنية الدولية عامة والبيئة في جنوب شرق آسيا، باعتبارها بيئة معقدة وصعبة ومتغيرة، ويعرب المسؤولون الأمريكيون عن قلقهم من التهديدات التي يفرضها الإرهاب في المنطقة، مثل ذلك " جماعة أبو سيف" في الفلبين، أو التهديدات التي تمثلها الدول " المارقة " مثل كوريا الشمالية، والتي أصبحت توصف في ما بعد " بمحور الشر"، ويتمثل خطرهما في نشر أسلحة الدمار الشامل، حيث مثلت منذ منتصف الثمانينيات أكبر مصدر لتكنولوجيا الصواريخ وهي تعمل على تطوير صواريخ بعيدة المدى، وإن كانت لاتصل إلى الولايات المتحدة، إلا أنها تصل إلى أقرب الحلفاء في المنطقة (اليابان وكوريا الجنوبية)، خاصة مع التهور الذي يمتاز به النظام السياسي الكوري الشمالي، على العكس من العقلانية التي أصبحت تميز روسيا والصين بعد الحرب الباردة.<sup>(2)</sup>

أما بالنسبة للرؤية الأمريكية تجاه الصين فتجاذبها ثلاث مدارس وإتجاهات :  
أ/ إتجاه صراعي: يرى أنصار هذا الإتجاه أن الصين الصاعدة، سوف تتحول إلى قوة عدوانية، وتقود إلى زعزعة استقرار آسيا، وتحدي المصالح الأمريكية، وبالتالي يتطلب على أمريكا تقوية علاقاتها مع الدول المحيطة بالصين، لأن الصين تسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من المطالب والطموحات التوسعية، ومن هنا فقضية الصراع مع الصين قضية لا مفر منها، وأن العلاقات الصينية الأمريكية الحسنة حاليا، هي تكتيك صيني ظرفي وليس هدفا إستراتيجيا.<sup>(3)</sup>

من هذا وجب إحتواء الصين، لأن النظام السياسي الصيني غير مؤهل لتعلم قواعد النظام الدولي المعاصر، ما يدعم هذا التوجه ما حدث سنة 1995 من مناورات بحرية عبر مضيق تايوان وتهديد تايوان، بالإضافة إلى التسليح والتطوير الكبير للسلاح الصيني، خاصة أن الصين أصبحت القوة المركزية في المنطقة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي.<sup>(1)</sup>  
ب/ الإتجاه التعاوني: يعترف أصحاب هذا الإتجاه بالنمو المطرد للقوة الصينية، إلا أنهم يرون أن نوايا الصين سوف تظل مرنة، إن التبنّي السابق والإدانة للسياسة الصينية والنظر إليها بعدوانية من شأنه خلق مخاطرة ذاتية التحقيق وفي هذا السياق يقول "هنري

(2) زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص- ص85-87.

(3) محمد سعيد أبو عامود، "العلاقات الأمريكية الصينية"، السياسة الدولية. ع145، (جولية 2000)، ص97.

(1) وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978-2010. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص- ص150-151.

كيسنجر"وزير الخارجية الأمريكي الأسبق: "إن ضللنا نتمسك بأن الصين عدونا القادم فسوف نحولها فعلا إلى عدو، وسوف يكون ذلك من صنع أيدينا".<sup>(2)</sup>

أنصار هذه المدرسة يرون أن إقامة علاقات جيدة مع الصين يجعلها تتبنى سياسات مناسبة مثل: وقف بيع الأسلحة لأنظمة سياسية معينة، ودفعها إلى سياسة إقليمية معتدلة وأن القبول بالصين في النظام الاقتصادي العالمي سيؤدي إلى تحويلها إلى دولة ليبرالية ويمكن ذلك مع دبلوماسية "اللينغ بونغ"1972، زمن الرئيس الأمريكي "نيكسون".<sup>(3)</sup>

ج/ الاتجاه الواقعي: ويقوم على أساس تبلور اتجاه وسط، يرى أن الجدل حول الصراع والتعاون يتجاهل تبلور اتجاه وسط لهذه العلاقة وأن تنامي القوة الصينية، يستند إلى براهين خاطئة حول الواقع، ومن ثمة فكلا الإتجاهين الصراع والتعاوني، يركز على جوانب القدرة الصينية، وينسى جوانب الضعف.<sup>(4)</sup>

بعد معرفة الإستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق آسيا والصين نجد أن المهمة الأساسية لأمريكا في المنطقة هي قيادة توازن ثلاثي مستقر، وهذا بالتخلي عن التعلق بفكرة التهديد المزعوم، الذي يفترضه ارتقاء اليابان اقتصاديا، ونزع الخوف من العضلات الصينية السياسية، وأن تساعد هذه السياسة على بعث واقعية هادئة، وينبغي أن يستند التخطيط، إلى حسابات إستراتيجية حذرة، بتوجيه طاقة اليابان نحو الاتجاه الدولي، وكيفية توجيه القوة الصينية إلى التوافق الدولي.<sup>(5)</sup>

هذه الإستراتيجية الشاملة، تراعي التعقيد الجيوبوليتيكي لشرق آسيا، وليس بالنظر إلى هذه المنطقة بمنظور هجومي، خاصة باحتواء الصين، وإنما بإتباع سياسة براغماتية وهذا بإدخال الصين إلى البيئة الدولية الليبرالية.<sup>(1)</sup>

لكن الغريب أن الولايات المتحدة، لم تعرف أسلوب المواجهة مع الصين، لأنها لم تستوضح الإستراتيجية الصينية تجاهها، وكيفية توظيف قوتها الجيوبوليتيكية والإقتصادية والعسكرية في آسيا، لأن الصين تلعب دورا غامضا وأن أمريكا لها مصلحة في مساعدتها على الانفتاح، وذلك بلعب دور تعاوني وبناء في الإقليم، هذا من خلال القضايا المصيرية في الإقليم، خاصة قضية تايوان، والتي تفهم علاقات الصين بدول المنطقة من خلال هذه

(2) محمد سعيد أبو عامود، مرجع سابق، ص97.

(3) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص149.

(4) محمد سعيد أبو عامود، مرجع سابق، ص- ص 97- 78.

(5) زبغينيو بريجينسكس، رقعة الشطرنج الكبرى. ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص228.

(1) Henry Kissinger ,La nouvelle Puissance Américaine .Traduit Poedile Demange ,Librairie Artheme ,Fyard ,paris,2003,P159.

القضية، وهنا يبدو أن الرأي العام الأمريكي يحمل صورة سلبية عن الصين رغم إقرار الإدارات الأمريكية بالصين الواحدة، لكن ولخصائص تايوان خاصة وأنها تتحكم في قناة "باشي"، فالولايات المتحدة الأمريكية ترفض استخدام السلاح الصيني في مواجهة الروح الانفصالية لدى الشعب التايواني، بل وذهب قانون 1989 إلى الحفاظ على القدرات التسليحية لتايوان، لأن من شأن الحرب التي قد تشتعل عبر المضيق أن تجعل الولايات المتحدة بين أمرين أن تتدخل لصالح تايوان، وبالتالي الحرب مع الصين أو أن تترك الجزيرة في متناول الصين، وهنا إخلال بالالتزامات القديمة بحماية تايوان من أي هجوم صيني، بالإضافة إلى الخسارة الجيوستراتيجية التي قد تتجم عن ضم تايوان إلى الصين عن طريق السلاح، وذلك يعني التضحية بالنفوذ عبر الإقليم.

أما بخصوص قضية بحر الصين الجنوبي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستبعد التدخل بالقوة في هذه المنطقة نظرا للخلفية التاريخية المؤلمة في هذه المنطقة والمستنقع الفيتنامي، لكن السيطرة على هذه المنطقة من طرف قوة مثل الصين تمثل تهديدا لحلفاء أمريكا مثل: كوريا الجنوبية واليابان في وارداتهما من الطاقة، وقطع العمليات العسكرية الأمريكية البحرية، وهذا ما يجعل من الصراع في جنوب شرق آسيا على الجزر التي تبلغ 400 جزيرة، والتي تصر الصين في أنه ليس للولايات المتحدة أي مصلحة في الجزر وعليها أن لا تتدخل في الصراع عليها، بينما ترى دول جنوب شرق آسيا، أن لها دورا في الحفاظ على الاستقرار وحرية الملاحة في البحر، وتعتمد دول جنوب شرق آسيا في صراعها على الجزر مع الصين على الدور الأمريكي، خاصة وأنه يواصل معارضة الهيمنة الصينية على الإقليم، والخروج من خطر بلقنة بحر الصين الجنوبي، وإشعال التسابق على السلاح، هذا وإعتمدت الولايات المتحدة في الماضي على وجود عسكري متفوق في المنطقة للتأمين ضد تلك الخيارات، لكن حتمية إنقاص القوات البحرية والبرية بعد الحرب الباردة زادت من صعوبة الأمر لقيادة الباسيفيك، سواء في العمل منفردة، أو بإقناع الحلفاء بدعم سياسة التركيز على المواقع بدل القواعد.<sup>(1)</sup>

**المطلب الثالث: واقع الدور الأمريكي بعد الحرب الباردة:** بعد مناقشة تطور العلاقة والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، نحاول أن نعرف واقع هذا الدور الأمريكي في جنوب شرق آسيا .

إن التحول الإستراتيجي الذي جاء بعد الحرب الباردة حتم على الولايات المتحدة أن تقوم بسياسات على أرض الواقع، هذا ما ساهم في الحد النسبي من الدور الأمريكي.<sup>(2)</sup>

(1) عبد المنعم طلعت، مرجع سابق، ص- ص42-46.

(2) ممدوح أبس فتحي، مرجع سابق، ص94.

كما أن الإعتبارات الإستراتيجية للحرب الباردة جعلت الوجود الأمريكي في شرق آسيا أمرا قائما يصعب تجاوزه، كما أن نهاية تلك الحرب جعلت من الصعب على التفكير أن يتجاوز تلك المرحلة الجديدة، وما تتطلبه من خفض للقوات وإظهار تكيف جديد للولايات المتحدة مع نهج جديد لدور قديم.<sup>(3)</sup>

تتمثل السياسات التي قامت بها الولايات المتحدة في:

- خفض الوجود العسكري في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، حيث قامت الولايات المتحدة بإغلاق قاعدة "كلارك" الجوية و"بيوبيك" البحرية في الفيليبين، كما خفضت قواتها في اليابان وكوريا الجنوبية، وأصبح الوجود الأمريكي في المنطقة، لمواجهة حالات الطوارئ، ويعتمد أساسا على القطع البحرية مع تخفيض نصف الأسطول الأمريكي من حاملات الطائرات - أي بين 5 و6 حاملات طائرات - مع قوات برية وجوية تشمل 44800 في اليابان، و 36250 في كوريا الجنوبية، قاعدة "جوام" 7050، والأسطول السابع 27000، بإجمالي 100 ألف جندي، ومن هنا تسعى الولايات المتحدة إلى وضع هيكل جديد للقوات الأمريكية في المنطقة، يركز على الفعالية مع أقل حجم للقوات.

- عززت الولايات المتحدة شبكة الروابط العسكرية الثنائية مع دول المنطقة، خاصة من خلال التدريبات والتمارين العسكرية المشتركة.

- دعمت التعاون الإقليمي الآسيوي في مجال الأمن حيث رحبت بما قامت به الآسيان من إنشاء المنتدى الإقليمي سنة 1994، والذي يهدف إلى تدعيم الأمن الإقليمي، من خلال معالجة المشاكل الأمنية والسباق نحو التسلح، بتعزيز إجراءات بناء الثقة، وتحقيق مزيد من الشفافية فيما يخص السياسة الدفاعية لدول المنطقة، خاصة أنه يحتوي على أكبر الدول العسكرية في المنطقة، وقد شاركت الولايات المتحدة في بعض إجتماعات المنتدى.

- مساعدة دول جنوب شرق آسيا على معالجة الجذور الكامنة المسببة للنزاعات في المنطقة بدعوة الأطراف المعنية بإزالة الأسلحة من منطقة الجزر المتنازع عليها، وأخطرها "جزر سبرا تلي"، وإقامة نظام دفاعي لإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة المتنازع عليها.

- القيام بدور أكبر في إزالة سباق التسلح التقليدي والنووي في المنطقة.<sup>(1)</sup>

هذا الدور الأخير في مراقبة التسلح النووي يتضح أكثر في كوريا الشمالية ومنعها من الإستمرار في الأنشطة النووية، أو بيع معدات أسلحة الدمار الشامل للدول الأخرى، أو مساعدتها على تطوير برامج التسلح الخاص بهذه الدول.<sup>(2)</sup>

<sup>(3)</sup> خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص118.

<sup>(1)</sup> ممدوح أنس فتحي، مرجع سابق، ص- 95- 96.

<sup>(2)</sup> Fonatban Scbell, "The Folly of Arms Control", Foreign Affairs vol79, N: 5, September-October, 2000 p27.

لكن الولايات المتحدة ورغم ضغوطاتها على كوريا الشمالية إلا أنها تعتمد على أسلوب التحرك الهادئ وهذا ما توج باتفاقية سنة 1994، والتي تلتها إتفاقيات أخرى، وتسعى الولايات المتحدة إلى تطمين كوريا الشمالية، وهذا بعقد إجتماعات جماعية تشارك فيها الصين، وهي حليف لكوريا الشمالية، وهذا لضمان دور الصين في تليين مواقف كوريا الشمالية أثناء المفاوضات<sup>(3)</sup>.

إن الدور الأمريكي في شمال شرق آسيا، يتضح في وسائل ضغط غير عسكرية حيث تستعمل حوافز المساعدات الإقتصادية لكوريا الشمالية، خاصة وأن الإقتصاد الكوري الشمالي يعاني من أزمة كبيرة، وهذا ممكن الضعف في إستراتيجية "بيونغ يونغ". أما عن واقع الدور الأمريكي في اليابان، فإن التحالف الأمني الأمريكي الياباني في المنطقة هو ركيزة أساسية للولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا وعموما، وهذا لما هو موجود من إعتقاد متبادل بين الاقصاديين الأكبر عالميا، ولعل أهم دور، هو أن الحماية الأمريكية لليابان أنها تلعب دور التهدئة لدول المنطقة لأن عدم حماية الولايات المتحدة لليابان معناه أن طوكيو ستسعى إلى القيام بمهمة الدفاع عن نفسها عسكريا مما ينجر عنه سباق التسلح في المنطقة<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للصين فنجد أن الدور الأمريكي الحالي، يبرز خاصة في تايوان وتعتبر سنة 1995، هي السنة الأكثر خطورة في علاقات الولايات المتحدة مع الصين حول هذا الملف بعد الحرب الباردة، وعرقلت الهدف الإستراتيجي الصيني في توحيد الجزيرة التي تعتبرها جزءا من التراب الصيني، لكن بعد هذه السنة عملت الولايات المتحدة على تهدئة الغضب الصيني، بالقول أنها مازالت ملتزمة بمبدأ الصين الواحدة<sup>(2)</sup>.

ومن هنا نصل إلى خلاصة مفادها أن الدور الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا قد بات يأخذ نمطا يمكن تسميته بنمط ممارسة النفوذ عن بعد بالاعتماد نسبيا على الوجود العسكري في المنطقة، ولكن يبقى هدفه الردع المرن في ظل التأكيد، من أن الولايات المتحدة لن تتدخل عسكريا في حل المشاكل في المنطقة، ما لم ينطوي ذلك على التهديد المباشر لمصالحها<sup>(3)</sup>.

<sup>(3)</sup> ممدوح أنس فتحي، مرجع سابق، ص98.

<sup>(1)</sup> Hakjoon Kim, "The United States and the Two Koreas –one Hundred Days after President Bush's Re-election", Korea and World Affairs a Quarterly Review .vol.XXXI, No.1, Spring 2007.p68.

<sup>(2)</sup> هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص150.

<sup>(3)</sup> ممدوح أنس فتحي، مرجع سابق، ص99.

## المبحث الثاني: اليابان والحد من الدور الصيني

**المطلب الأول: تصور اليابان لدورها في المنطقة:** منذ القرن 19 كانت اليابان في مقدمة الدول الآسيوية في إدخال إصلاحات تحديثية، وقد حققت قدرا من النجاح في إقامة إمبراطورية في شرق آسيا، مع ذلك فشلت في كسب تأييد القوى الغربية، وهزمت في الحرب العالمية الثانية، أما أثناء الحرب الباردة فوقفت اليابان مع الولايات المتحدة ولم تكن تستطيع إعادة إمبراطوريتها في شرق آسيا، ولكن اليوم وبعد نهاية الحرب الباردة فمن الطبيعي أن تسعى اليابان إلى بناء نظام شرق آسيوي جديد، تحت سيطرتها، أو على الأقل يخدم مصالحها، لهذا فإنه من المحتمل أن تقبل كل من الصين واليابان على صراع من أجل السيطرة، وإذا بحثنا عن الرؤية اليابانية لدورها في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا عموما يمكن القول أنه ومع إنتهاء الحرب الباردة، فإن اليابان أصبحت تؤكد على الإستقلالية في السياسة الخارجية أكثر من أي وقت مضى، وهذا إنطلاقا من قوتها الإقتصادية، ونلمس هذا مع بداية التسعينيات من القرن 20 من خلال عدة وثائق يابانية، حيث ظهر جدل حول لعب اليابان دورا فاعلا بالتعاون مع الولايات المتحدة، في إعادة تشكيل النظام العالمي، وتدعيم الازدهار مع جيرانها الآسيويين، ومع أن اليابان مهتمة ببروز الصين كقوة عظمى، فإنها ترغب في تجنب المواجهة المباشرة معها، وبدلا من ذلك، فإن اليابان مهتمة بالتعاون مع الولايات المتحدة، لإيجاد طرف كابح للجماح التوسعية الصينية في المنطقة وبالتالي تفضل اليابان تجمعا آسيويا- باسيفيكيا مع الولايات المتحدة على منظمة آسيوية خالصة (1).

إن هذه الرؤية اليابانية، تنطلق من محدد أساسي وهو الإقتصاد، حيث تعد القوة الاقتصادية الأولى في آسيا، والثانية في العالم بعد الولايات المتحدة، وتنفق اليابان على التسلح أكبر من أي دولة آسيوية، بما في ذلك الصين، ولديها القوة البحرية والجوية الأكثر تطورا في المنطقة، ولكن لا تستخدم قوتها العسكرية إلا بشكل محدود في عملية حفظ السلام للأمم المتحدة، هذا السلوك ينبع من ذكريات الحرب العالمية الثانية والذي فرض على اليابان دستورا يقيد أي مشاركة خارج الحدود للقوات العسكرية في مهمات قتالية، ورفض القوى الإقليمية أي دور لليابان، خاصة من الناحية العسكرية، انطلاقا من هذا نجد أن اليابان تعطي للتحالف مع الولايات المتحدة أهمية كبرى، هذا التحالف الذي قد يجر اليابان إلى تأييد الولايات المتحدة في حالة نشوب حرب بين الولايات المتحدة والصين، حول تايوان لكن

(1) أحمد فارس عبد المنعم، "تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا"، في: محمد السيد سليم(محرر) آسيا والتحولات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص-ص 128-129.

الأمر لا يخلو من بعض الشك في المستقبل واليابانيون يسعون إلى تطوير مفاهيم إستراتيجية خاصة بهم<sup>(1)</sup>.

و ما جعل اليابان تحاول تطوير قدراتها العسكرية نتيجة أسباب تتمثل في:

- إنتهاء الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001، والضغط الأمريكية على اليابان من أجل إقتسام تكلفة الأعباء الأمنية العالمية.

- تراجع القوة النسبية للتيارات السياسية في اليابان، التي تعارض توسيع الدور العسكري خاصة أنصار التيار الاشتراكي والشيوعي .

- شعور اليابانيين بالعزلة في آسيا، والتهديد الاقتصادي والعسكري من جانب الصين وكوريا الشمالية .

- حاجة اليابان الى تأمين إمدادات مستقرة من واردات الطاقة، مع زيادة الطلب الصيني والهندي على موارد الطاقة، والصعوبات التي تواجهها اليابان في تأمين موارد ثابتة ومستقرة للإمدادات الطاقة، بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط المضطربة، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في العراق، والبرنامج النووي الإيراني، وإستمرار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

وبصفة عامة يمكن رصد الأولويات التالية للسياسة الخارجية اليابانية :

- إستمرار دعم العلاقات مع الولايات المتحدة، في إطار إتفاقية التبادل الموقعة في سنة 1951 والمعدلة سنة 1996، والتي أعطت بعدا جديدا للعلاقات بين البلدين، ومنها مهمات أكبر للقوات اليابانية .

- الإهتمام بتطوير العلاقات اليابانية الصينية، وخاصة في مجال القروض والمنح بما يحقق عملية التحول في الصين إلى سياسات الديمقراطية .

- تعميق الحوار مع روسيا بهدف التوصل إلى حل حول جزر "كورييل"، هذا دائما بإستعمال وسائل إقتصادية .

- السعي لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية .

- الإسهام الياباني الملموس مع مجموعة جنوب شرق آسيا بهدف تنشيط التبادل التجاري وتعميق التعاون الإقتصادي .

- عالميا السعي لإعادة هيكلة الأمم المتحدة، وضمان مقعد دائم لليابان<sup>(1)</sup>.

(1) حسن أبو طالب، "الرؤى الآسيوية الكبرى للأمن في آسيا"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عبيدين(محرران): قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004، ص- ص47-48.

(2) أحمد بهي الدين قنديل، "اليابان الجديدة.. إعادة التفكير في الدور الخارجي"، السياسة الدولية. ع167، (جانفي 2007)، ص100.

(1) أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص129.

وبالعودة إلى الوثائق التي تبين التصور والدور الياباني، خاصة في جنوب شرق آسيا نجد أن تقرير الدفاع الوطني الصادر سنة 2000 يشير إلى أن منطقة آسيا- الباسيفيكي تمثل البيئة الأمنية المباشرة لليابان، وأن لكل بلد من هذه البلدان رؤية للأمن الإقليمي، تختلف عن البلدان الأخرى، و يتضح هذا أكثر في دول الآسيان، ويشير التقرير إلى أنه ورغم أن العالم يتراخى في الشؤون الأمنية، إلا أن الدول في المنطقة تحاول توسيع قدراتها العسكرية الوطنية، كلما زادت قدراتها الاقتصادية، وهذا لعدم وجود عنصر اليقين في عدة قضايا، ويضيف التقرير أن التحالفات الثنائية، وعلاقات الصداقة، تتمحور حول الولايات المتحدة، وفيما يتعلق بالمفاهيم الدفاعية اليابانية يؤكد التقرير: أنه في وضع دولي مضطرب، فإن الطريق إلى الحفاظ على السلم والأمن يكون من خلال تطبيق مجموعة من السياسات مثل: الدبلوماسية، وتطبيق إستراتيجية الدفاع الذاتي، هذه الأخيرة تعتبر جديدة في القاموس الإستراتيجي الياباني، والحفاظ على الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(2)</sup>

إن أهم تحول طال العقيدة الإستراتيجية اليابانية خلال السنوات السابقة هو نمو إتجاه قوي داخل المؤسسات الأكاديمية، والسياسية، والعسكرية، ونجح هذا الإتجاه في توظيف البيئة الأمنية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في إدخال تعديلات مهمة كان أبرزها صدور قانون "الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب" في أكتوبر 2001 الذي مثل الدعم اللوجيستيكي للعمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، والقانون "الخاص بالمساعدات الإنسانية وإعادة بناء العراق" في يونيو 2003، والذي يسمح بنشر قوات غير مقاتلة في العراق، مثل هذا القانون الأخير أحدث إنقلابا على مواد الدستور الياباني، الذي صدر مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يمثل لأول مرة خروج القوات اليابانية خارج الأراضي اليابانية، إلا أن أهم تعديل طال العقيدة العسكرية اليابانية قد تمثل في صدور التعديل الثاني للخطة العامة لبرنامج اليابان خلال السنوات 10 اللاحقة، الذي صدر سنة 2004، حيث كان التعديل الأول سنة 1976، هذا التعديل الثاني عكس الإدراك السلبي لليابان تجاه الصين وعلاقة ذلك بالأمن القومي لليابان، حيث إشتملت الوثيقة على تصنيف الصين مع كوريا الشمالية، كمصدر للتهديد وهذا ما أثار حفيظة الصين.<sup>(1)</sup>

لقد كان لتطبيق هذه الوثائق والتوصيات على الداخل الياباني أثر كبير، حيث عملت اليابان على تنشئة المواطنين على الروح الدفاعية عن الوطن، وهنا برز حق الدفاع الذاتي، هذا المفهوم يعني أن اليابان آخذة في تحمل زمام المبادرة حول أمنها الوطني، لكن هذا

(2) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص- ص49- 50.

(1) فرحات محمد فايز، "القوى الآسيوية بين مجتمع الأمن والإقليمية الأمنية، تاريخ الإقتباس: 20 جانفي 2008، عن:

[www.ahram.orr.org/acpps/ahram/2001/1/1/week500.htm](http://www.ahram.orr.org/acpps/ahram/2001/1/1/week500.htm)

المفهوم لا يخرج عن البيئة الإقليمية لليابان إلى الإقليم الخارجي، وهذا ما يبرز في أن اليابان تعتمد إستراتيجية دفاعية، وليس هجومية في المجال العسكري، وهو ما توضحه الوثائق الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني بأن اليابان غير معنية بالتحول إلى قوة عسكرية، وبأنها لن تكون مصدر تهديد للدول المجاورة، والإخلاص للمبادئ الثلاث لمنع الانتشار النووي وهي: عدم إمتلاك الأسلحة النووية أو إنتاجها أو نقلها إلى اليابان، وتأكيد السيطرة المدنية على القوات العسكرية، وخضوعها لرغبة المواطنين عبر مجلس النواب.<sup>(2)</sup>

**المطلب الثاني: الدور الياباني والإستراتيجية أمريكية:** في آسيا تعتبر العلاقة مع اليابان بالنسبة للولايات المتحدة أهم العلاقات في المنطقة، لأنها تحتضن قواعدها العسكرية بالإضافة إلى القوة الإقتصادية لليابان، التي تعتبر الأولى في هذه القارة، والثانية عالميا هذه الوضعية جعلت من السياسات اليابانية، تلتقي مع الرغبة الإستراتيجية الأمريكية عامة خاصة الرؤية في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا عموما، بحيث أن التحالف بين البلدين يمتد من الشراكة الإستراتيجية إلى النظام الليبرالي سواء في السياسة أو الإقتصاد، وهذا ما لا تتوفر عليه أي دولة في من دول جنوب شرق آسيا وشرق آسيا في علاقاتها مع أمريكا.<sup>(3)</sup>

يحدث هذا رغم أن العلاقة بين البلدين تعرف مند نهاية الحرب الباردة بعض التراجع النسبي، وهذا راجع إلى الضعف الأمريكي النسبي في المنطقة، بالإضافة إلى الخلافات الإقتصادية وهذا ما جعل الرأي العام الياباني، يرى في عدم قدرة الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماتها في جنوب شرق آسيا مصدر قلق من الناحية الإقتصادية.<sup>(1)</sup>

إن الجدل داخل الرأي العام الياباني بشأن علاقات طوكيو بالولايات المتحدة حول ما إذا كان على اليابان تأكيد تحالفها مع الولايات المتحدة كنوع من المشاركة العالمية، أو التركيز على إقامة روابط مع الدول الآسيوية، يبقى هو الأكبر داخل مؤسسات التفكير وصنع القرار اليابانية، لكن في الوقت الحاضر على الأقل فإن الأجهزة الحكومية التنفيذية تركز على التحالف مع الولايات المتحدة.

إن إنشاء قوة دفاع وتحديثها كان وفق إستراتيجية أمريكية إقليمية، وهذا يتضح في الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، بشأن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، حتى أن روابط اليابان بدول آسيا ودعمها للمنتدى الإقليمي لرابطة جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون لدول

(2) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص-ص 51-52.

(3) Henry Kissinger, La nouvelle Puissance américaine. Traduit Parodile Demange, Librairie Arthème ,Fyord ,paris 2003,p128.

(1) Pascal Boniface, L, année Stratégique 1993 Les Equilibres Militaires. Dunod-Iris, paris, 1993, p156.

آسيا المحيط الهادي - الأيباك- يشكل إكمالا للإستراتيجية الأمريكية ويتضح ذلك في رفض مشاركة اليابان في المؤتمر الإقتصادي لدول شرق آسيا الذي إقترحه رئيس الوزراء الماليزي " مهاتير محمد"، لأنه يستبعد كلا من أستراليا والولايات المتحدة وكندا، في نفس الوقت تقدم طوكيو لمعظم المبادرات الأمنية الأمريكية التأييد السياسي والمالي، إذ تقدم إسهما كبيرا لإنشاء مفاعلات الماء الخفيف في كوريا الشمالية، وذلك وفق الإتفاق المبرم بين هذه الأخيرة والولايات المتحدة، كما تتطابق الرؤية مع الولايات المتحدة في كثير من القضايا في السياسة العالمية مثل: الشرق الأوسط، وفي البوسنة سابقا. (2)

في جنوب شرق آسيا ساعدة اليابان كل من تايلاند وإندونيسيا في الخروج من الأزمة الإقتصادية في نهاية 1997، ودعمت الإستفتاء حول تقرير المصير في تيمور الشرقية وهي كلها قضايا تدخل في صلب المصالح الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا، لكن الولايات المتحدة رغم هذا لا ترغب في أن تكون اليابان الممول الرئيسي لدول آسيا للخوف من تحول ذلك في وقت من الأوقات إلى ند للمصالح الأمريكية، بل ترغب في أن تلعب اليابان دور الموازن للصين في هذه المنطقة التي يزداد دورها العالمي مع مرور الوقت، وإذا حدث ذلك على المدى البعيد، فإن اليابان ستواجه بيئة إستراتيجية مليئة بالتحدي الصيني، واحتمال توحيد كوريا ذات 70 مليون نسمة والذين يعتبرون أن اليابان هي عدو تاريخي، وبذلك فإن التحالف مع الولايات المتحدة يبقى حجر الزاوية في العلاقات اليابانية مع دول المنطقة، لكن هذا التحالف لا يحمل معنى التحالف بل يحمل التبعية لأن التحالف معناه الندية. (1)

إن الحديث عن إزاحة الولايات المتحدة بعض أعباء الدفاع ووضعها على كاهل اليابان في المنطقة لا يبدو متفقا عليه، ولا يحضى بإجماع داخل أمريكا، بيد أن هناك أمرا هاما وواضحا، في أن أكبر المؤسسات الإعلامية والرسمية والبحثية الأمريكية لا تتردد في جعل هذه المسألة أداة تأديب في وجه اليابان، ولكن الغريب أن ذلك لا يقع إستجابة لدواعي أمنية بل يستعمل في المحادثات و الخلافات الإقتصادية بين البلدين، لأن الميزان التجاري في صالح اليابان، هذا ما يجعلنا نستنتج بأن التحول في الإهتمامات الإستراتيجية اليابانية، نحو الأمور الأمنية هو مسألة ودافع أمريكي. (2)

لقد توضح هذا مع إدارة كلينتون، التي رأت أن اليابان هي أهم محور في المنطقة، لكن هذا لم يمنعها من دفع العلاقات مع الصين خاصة في الجانب الاقتصادي، وفصل هذا الجانب عن الجانب السياسي والإنساني، هذه العلاقات القوية مع الصين، تستعمل للضغط على

(2) توماس ولبورن، مرجع سابق، ص-ص 35-38.

(1) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص-ص 47-48.

(2) كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص142.

اليابان للحصول على مزيد من التنازلات في المجالات التجارية، ودخول الشركات الأمريكية إلى اليابان.<sup>(3)</sup>

ومن هنا نجد أن الولايات المتحدة ترى في اليابان مرساة الشرق الأقصى، التي تجلب لها السيطرة والنفوذ، وبالتالي فإن الطريقة التي تتطور بها العلاقات اليابانية الأمريكية ستشكل بعدا حاسما في المستقبل الجيوبوليتيكي للصين، خاصة في جنوب شرق آسيا المفرط بالموارد الأولية، التي يحتاجها اليابان ومفرط في الإتساع الجغرافي، لكن إلى حد يجعله غير قادر على الإمتناع عن أن يكون مجال إحترام ومراعاة للصين، إن لم تكن منطقة نفوذ صينية مستقبلا، ولهذا فالدور الياباني هو الموازن للدور الصيني في جنوب شرق آسيا من وجهة نظر أمريكية.<sup>(4)</sup>

**اليابان والدور الصيني:** تعتبر اليابان أقوى فاعل وأقوى مؤثر في الدور الصيني في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا عموما، حيث يشكل تاريخ العلاقات الصينية اليابانية أحد أهم مظاهر الصراع الدولي في المنطقة، فالإ جانب التباين في النظام السياسي فإن اليابان تربط كثيرا بين قضية حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات للصين، كما أن اليابان أقل رغبة في مسايرة التوجهات الصينية، بإبقاء القدرات اليابانية على المستوى الحالي، والتي دأبت عليها منذ الحرب العالمية الثانية، ومن المعروف أن الصين خاضت أكثر من حربين ضد اليابان في أواخر القرن 19، وفي الثلاثينيات من القرن الماضي، وتتأثر نمط العلاقات الصينية اليابانية بنمط العلاقات الأمريكية مع الطرفين، فقد أقيمت العلاقات اليابانية الصينية سنة 1971، أي مع بداية تحسن العلاقات الأمريكية الصينية، إن هذا من جهة يطمئن الصين لإعتماد اليابان على الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي بقاء اليابان محدودة التسلح، رغم أن هذا يخيفها من جهة أخرى مستقبلا، لأنه قد يستعمل في إستراتيجية مستقبلية لإحتواء الصين الصاعدة.<sup>(1)</sup>

إن اليابان تمتلك من عناصر القوة ما يجعلها تمثل قدرات هامة في يد صناع القرار في السياسة الخارجية لاستثمارها في الحد من الدور الصيني، وتتمثل هذه القدرات في:  
- تتمتع اليابان بنظام سياسي ليبرالي الأمر الذي يضمن الرشادة والعقلانية في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الوحدة الوطنية والتماسك الإجتماعي، مما يبعدها عن تيارات الانفصال، وهو ما يجعلها تختلف عن الوضع الصيني .

<sup>(3)</sup> Ted Galen Carpenter, "Roiling Asia U.S. Coziness With China Upsets the Neighbors", Foreign Affairs. vol 77, N6, November-December 1998,p4.

<sup>(4)</sup> زجينيو بريجينسكس، مرجع سابق، ص29.

<sup>(1)</sup> وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص163.

- من حيث القدرات الاقتصادية، فإن اليابان تعتبر من القوى العظمى عالميا ولعل ما دعم القوة الاقتصادية لليابان في منطقة جنوب شرق آسيا، هو الإتفاق الأمريكي الياباني العسكري، ما جعل اليابان لا تنفق الكثير من ميزانيتها على الأمور العسكرية، منذ الحرب العالمية الثانية، حتى أن حرب فيتنام ساعدت اليابان اقتصاديا، رغم أن هذه الحرب تعتبر أكبر فشل للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.<sup>(2)</sup>

- هناك صراع تجاري بين الصين واليابان، بدأ يتفاقم منذ عام 2001 عندما قامت اليابان بفرض رسوم جمركية تصل نسبتها الى نحو 266 بالمائة على واردتها من بعض السلع الزراعية المستوردة من الصين، وقد جاء هذا القرار الياباني في محاولة لحماية منتجاتها المحلية المماثلة ولأن الصين ترى أن حجم صادراتها من هذه المنتجات إلى اليابان لا تتجاوز بضعة ملايين من الدولارات وهو مبلغ صغير بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين البلدين، لذلك لم تهتم الصين في البداية، ولكن اليابان إتخذت قرارات أخرى بمنع استيراد الطيور من الصين وذلك بحجة إكتشاف إصابات بمرض أنفلونزا الطيور، وقد أدى هذا القرار للإعتقاد بأن اليابان تنفذ خطة غير معلنة، بتقليل حجم صادرات الصين إلى أسواقها، وقد عزز هذا الإعتقاد الأصوات التي إرتفعت في اليابان تنادي بتقليل الواردات من الصين، وبناء على ذلك قامت الصين بإتخاذ إجراءات تجارية ثأرية ضد اليابان، حيث أعلنت فرض رسوم جمركية مشددة على بعض الواردات الصناعية من اليابان، وقد وصلت الرسوم الجمركية إلى نحو 100 بالمائة.<sup>(1)</sup>

انطلاقا من هذه القدرات التي تتفوق فيها اليابان على الصين، نجد أن اليابان لها خيارات وبدائل متعددة لرسم إستراتيجيتها المثلى في علاقتها مع الصين، ويمكن تحديد أهم هذه البدائل :

1- أن تتمكن من التوصل إلى مساومة ضمنية، تقر من خلالها اليابان بالمركز السياسي والعسكري المتميز للصين في المنطقة، بالمقابل تعترف الصين لليابان بالمصالح الاقتصادية والعمل على عدم عرقلة السياسة المركنتلية اليابانية، التي تنتهجها منذ الحرب العالمية الثانية.

2- أن تعمل على توثيق روابطها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي يعني الإستجابة للضغوط الأمريكية، في المجالات العسكرية والاقتصادية، ولاسيما زيادة الأعباء في تحمل نفقات الدفاع، ما يؤدي إلى أزمات سياسية يابانية مع أثاره الاقتصادية.<sup>(2)</sup>

(2) أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص-ص 119-121.

(1) مغوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العلمي مقومات القوة وعوائق الاندماج"، السياسة الدولية. ع167، (جانفي 2007)، ص82.

(2) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص-ص 164-165.

هذا ما يعني قطع المساعدة اليابانية للصين، وفيما يتعلق بتايوان، فيصبح بناء على هذا التوجه التعامل مع تايوان والصين كدولتين أو ككيانين مختلفين، إن حدوث مثل هذا الخيار الأخير يجعل من العلاقات الصينية اليابانية تتجه إلى مزيد من الحدة والصراع المسلح.<sup>(3)</sup>

3- التوجه نحو زيادة القدرات العسكرية لليابان مع ما قد يواجهه من رفض دول المنطقة والصين وبعض القوى الداخلية .

4- الخيار الرابع هو عبارة عن محاولة التوفيق بين هذه الخيارات طبقا للتطورات السياسية والإقتصادية للمنطقة، وهو أمر قد يترتب عليه أخطار من الآثار التي تنجم من جراء انفجار أزمة مفاجئة ولاسيما في ظل عدم وجود إستراتيجية عامة مبلورة.

لكن بالرجوع إلى الأهداف الإستراتيجية اليابانية الكبرى، نجد أنها إقتصادية بالأساس وبالتالي هذه الأهداف تجعل اليابان تنتهج سياسة تعاونية مع جيرانها الآسيويين، خاصة الصين ودول جنوب شرق آسيا، رغم ما سبق ذكره من الإختلافات بين السياسة الصينية واليابانية، فإن الإحتمال الأكثر توقعا هو إتجاه البلدين إلى مزيد من التعاون الوثيق في المجالات الإقتصادية، ما يدعم ذلك أنه و منذ أن أقيمت العلاقات السياسية بين البلدين في 1971 والميزان التجاري لصالح اليابان، ما يحتم على اليابان عدم التفريط في العلاقة الأكثر ربحية مع الصين، كما تعتبر اليابان أكبر دائن للصين في العالم.<sup>(1)</sup>

حيث ظلت اليابان أهم شريك تجاري للصين في وقت طويل وعلى مدى الأحد عشر عاما منذ 1993م، وفي عام 2007م أصبحت الصين أكبر شريك لليابان في الوقت الذي أصبحت اليابان ثالث أكبر شريك تجاري للصين وإستمر حجم تجارتهما البيئية في تحقيق نمو يزيد على 10 بالمائة ووصلت الزيادة في المعاملات التجارية بين الدولتين في سنة 2007م إلى 13.8 بالمائة لتصل 236 مليار دولار، ووصل حجم الإستثمار الياباني في الصين 60.7 مليار دولار سنة 2007م، وبدراسة التجارة والإستثمار والتنمية بين البلدين يظهر أن البلدين سوف يتمكنان من رأب الصدع ويتوصلان إلى حل يحقق الكسب المتكافئ لهما، ما داما يتمسكان بمبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون الودي، فضلا عن الحوار والمشاورات.<sup>(2)</sup>

بالإضافة إلى ذلك فإنه ومنذ أن أقيمت العلاقات الثنائية بين البلدين، قامت جمعيات إقتصادية بين البلدين بزيادة الإستثمار المباشر بين البلدين وخلق جو من التعاون بين

<sup>(3)</sup> محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص- ص 1- 3.

<sup>(1)</sup> أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص134.

<sup>(2)</sup> شبكة الصين، "العلاقات الإقتصادية الصينية- اليابانية تتمتع بطاقات كبيرة" تاريخ النشر : 11ماي 2008، تاريخ الإقتباس : 25جوان 2008، عن: <http://china Arabic .blogspot.co/2008/05/5202.ht>

الاقتصاديين، إن هذه الجمعيات تعتبر المفتاح لعلاقات سياسية أكثر ترابطا بين، وهنا نرجع إلى التجربة الأوروبية، خاصة المصالحة بين فرنسا وألمانيا.<sup>(1)</sup>

أما بالنسبة لعلاقات اليابان بجنوب شرق آسيا، والتأثير على الدور الصيني فإن أهميتها تنبع من كون هذه الدول، تعتبر المصدر الأساسي للمواد الأولية اللازمة لتطوير الصناعة اليابانية، فإمدادات هذه الدول بالمواد الخام وبأسعار معقولة، كان لها دور هام في الستينات في النمو السريع للإقتصاد الياباني، كما تستخدم دول جنوب شرق آسيا كقاعدة لصناعاتها التي نجحت في أن تغزو أسواق المنطقة، ومنها كقاعدة للعالم الخارجي، من جهة تنظر دول جنوب شرق آسيا إلى اليابان كمصدر للمعرفة التكنولوجية والمساعدة على التنمية، كما أن الإستثمار الياباني يعتبر أساسيا في نهضة المنطقة، وهو أحد أسباب تغلغل اليابان في المنطقة، حيث ارتفع الإستثمار الياباني في البداية مع نهاية الحرب الباردة من 1986 إلى 1992 في: إندونيسيا 5.7 مرة، وفي ماليزيا 3.5، وفي الفلبين 6.6، في سنغافورة 1.2 وفي تايلاند 4.3 وبصفة عامة فإن الإستثمار الياباني في جنوب شرق آسيا نما بنسبة 313 بالمائة خلال نفس الفترة.<sup>(2)</sup>

هذا ما يجعل من تنامي الإرتباط الشديد بين الأمن القومي الياباني، ومنطقة جنوب شرق آسيا و بحر الصين الجنوبي أمر مهم، وكذا ظهور تهديدات جديدة مع نهاية الحرب الباردة، تتمثل في تأمين مصادر الطاقة وطرق التجارة الدولية، والتهديدات النووية لها أولوية في الدور الخارجي الياباني، من هنا فإن العلاقات الصينية اليابانية رغم الهدوء الذي يسودها، فإن الخلاف حول النفوذ في منطقة جنوب شرق آسيا وبحر الصين والجزر في المنطقة تبقى من أكبر القضايا التي تعرقل الوفاق بين البلدين، خاصة وأن الصين تنظر إلى المنطقة على أنها منطقة نفوذ تاريخية صينية.<sup>(3)</sup>

(1) Sun Yongjian Guo yan, "Japan-China Economic Association: All Efforts for Promoting Bilateral Triad", Chinas Foreign Trade .No.9-10/406-407,2007p-p12-13.

(2) أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص- ص 134-135.

(3) محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص1.

### المبحث الثالث: الهند وتداخل الاستراتيجيات:

**المطلب الأول: الرؤية الهندية لدورها في العالم بعد الحرب الباردة:** لقد تميزت الرؤية الهندية أثناء الحرب الباردة بإعطاء الانطباع بأن الهند تريد أن تلعب دورا كبيرا في الساحة العالمية، لكن كانت واقعا بعيدة عن لعب هذا الدور، كما كانت عضوا وفاعل في حركة عدم الانحياز، وحليف للإتحاد السوفيتي، إلا أنها أصبحت منكفئة على ذاتها نظرا للتحديات التي واجهتها داخليا، كان هذا مع " نهرو " و "غاندي " اللذان نجحا، ولو في المؤتمرات الدولية بإعطاء إنطباع بالدور الهندي العالمي، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته في ميلاد دولة بنغلادش، والتفجير النووي سنة 1974، و الإنتصار في ثلاث حروب على باكستان، لكن مع إغتيال غاندي والتقلبات الداخلية، جعل الهند ضعيفة لا تستحق الوصف بالقوة الإقليمية. لقد شكلت نهاية الحرب الباردة تغيير في الرؤية الهندية والخروج من أفكار عدم الانحياز، وهذا بمعالجة الأزمة الاقتصادية بإتباع دبلوماسية إقتصادية وليس سياسية، أصبحت تهتم بالمنظمات الإقتصادية العالمية والإقليمية، مثل: رابطة دول جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي<sup>(1)</sup>.

من هذا المنطلق العقلاني، نجد أن الهند تسعى إلى أن تكون قوة دولية رئيسة وليس فقط آسيوية، ومن المرجح أن تنازع الصين طالما أن الإقتصاد بدأ يتحسن، في حين يرى محللون أن جنوب شرق آسيا هو المكان الطبيعي للهند مستقبلا، وهو ما سيشعل النزاع مع الصين، يدعمها في ذلك روابطها القوية مع المنطقة فضلا عن سياستها القديمة في تقوية علاقاتها مع فيتنام واليابان وسعيها الدعوى لتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة، ويقود طموحات الهند إلى مكانة الدولة العظمى قناعة راسخة بأنها تحمل في تجربتها كدولة قومية في غضون الخمس عقود الماضية ما يؤهلها لتبوء مركز دولي يتناسب وحجم قدراتها وإمكاناتها، كما أن المبادئ المرتبطة بالدول العظمى: كالديمقراطية، والمجتمع العلماني، والتعددية، والمبادئ الأخلاقية، والحقوق المتساوية، والعدلية، والقوة القومية كلها متوفرة لدى الهند، يبرز هذا التوجه مع حزب " بهاراتيا جانتا"، وهذا باستعمال القدرات الهندية للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، والحفاظ على التفوق الإستراتيجي على باكستان، وتحقيق تعادل إستراتيجي مع الصين، وتحدد وثيقة الدفاع الصادرة عام 2000 أهداف الأمن القومي، كما يلي:

- حماية الحدود والدستور، والمواطنين الهنود.
- الحفاظ على حد من الردع ذو المصادقية، ضد إستخدام أو التهديد بإستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الهند .

(1) أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص-ص 132-133.

- تعزيز وتطوير مزيد من التعاون مع الدول المجاورة، هنا تدخل منطقة جنوب شرق آسيا من بين مناطق الإهتمام الجديدة للهند، فهي من أقرب البلدان إلى جنوب شرق آسيا جغرافيا.

- أما بخصوص جيران الهند التقليديين، فإن حدود شبه القارة الهندية، والمصالح الهندية وثيقة الصلة مع جيرانها المباشرين، مثل: بينغلاداش، الصين، مالديف، ميانمار، باكستان نيبال، سيريلانكا وبوتان ومن هنا نجد أن البعض من هذه الدول تدخل في المنتدى الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا<sup>(1)</sup>.

أما التوجه الأساسي الجديد للهند فهو نحو الولايات المتحدة، بعد أن كانت سياسة عدم الانحياز، والتحالف مع الإتحاد السوفيتي هي حجر الزاوية في سياسة الهند الخارجية، لعل التفسير لهذه المرحلة الجديدة هو أن العلاقات الهندية مع الولايات المتحدة أخذت نوعا من البراغماتية والتفسير المصلحي، وليس الإيديولوجي الذي زال وقته، هذه الواقعية الاقتصادية تركت أثرها على الداخل الهندي منذ انتهاء الحرب الباردة إلى اليوم، حيث أن الإقتصاد الهندي أصبح أكبر إقتصاد معولم في المنطقة، وتحصل الولايات المتحدة على ثلثي صادرات الهند من البرمجيات، هذا القطاع الذي ينمو بنسبة 50 في المائة سنويا، من هنا نجد أن التبادل بين البلدين، قد نما من 5.6 مليار دولار سنة 1995 إلى 18 مليار دولار سنة 2003، هذا ما يفسر وجود لوبي هندي قوي في الولايات المتحدة الأمريكية، يضاف إلى ذلك وجود إتفاقيات في المجال العسكري وحتى النووي<sup>(2)</sup>.

على هذا الأساس نجد أن الهند قد تحولت في الإهتمامات سواء حول القضايا أو الجغرافيا، بحيث ترى أن تهديدات الأمن القومي الهندي تأتي من جانب باكستان والصين، ولاسيما التعاون العسكري والصاروخي والنووي بين هذين البلدين، والصراع الهندي الصيني هو صراع أدوار في آسيا، لا سيما أن كلا من الدولتين تنظر إلى نفسيهما على أنها القوة الكبرى في آسيا، وأن الطرف الآخر هو الطرف المعرقل للوصول إلى الهدف المنشود<sup>(1)</sup>.

أما علاقة الهند بالعالم العربي فهي من بين أكثر العلاقات التي تأثرت سلبا جراء هذا التحول في السياسة الخارجية الهندية، فإن ذلك لم يكن ليحدث لولا نجاح الهند في الفصل بين المكونات الاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه العلاقات ونتيجة قصور في إستراتيجية التعامل

(1) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص-ص 55-56.

(2) إيمان عمر الفروق، "صعود الهند كقوة كونية"، قراءات إستراتيجية. المجلد التاسع، 2006، العدد: الرابع، أبريل 2006، عن: <http://www.ahra.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1read25.htm>

(1) أحمد إبراهيم محمود، "الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية"، السياسة الدولية. ع145، (جولية 2001)، ص56.

العربي تجاه الهند منذ بداية التحول الهندي بعد الحرب الباردة والتي دخلت في علاقات تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.<sup>(2)</sup>

**المطلب الثاني: إمكانات الهند الشاملة:** بدأت الهند تستحوذ على مكانة متصاعدة على الصعيد الدولي، خلال العقد الماضي، وذلك في ظل التطور الملحوظ للقدرات الاقتصادية الهندية، بالإضافة إلى الدور الإقليمي الفاعل، الذي تلعبه في قضايا الأمن و الصراع في جنوب آسيا ربما ما يمد قوة للهند، هو طبيعة النظام السياسي الهندي، الذي يمتاز بالمرونة والصلابة الديمقراطية، والذي صمد لفترة تزيد عن نصف قرن منذ الإستقلال عن الإحتلال البريطاني، مما جعل الهند أكبر ديمقراطية في العالم، حيث أن هذا النظام إستطاع أن يحتوي التناقضات الأيديولوجية والدينية والعرقية الضخمة في البلاد، أما بالنسبة إلى الإقتصاد فإن الهند تتمتع بمؤشرات عالية نسبيا في مجال التطور التكنولوجي، مما يضعها في مكان متقدم في مجتمع المعلومات العالمي، حيث وصل نمو الناتج المحلي الخام إلى 6.9 بالمائة سنة 1999، وهو ما يجعل الإقتصاد الهندي يحتل المركز 11 عالميا، بحيث حققت نجاحا مهما خلال عقد التسعينات، واليوم لم ينخفض النمو عن 5.5 بالمائة، كما تتميز القاعدة الصناعية بالضخامة، حيث ينمو القطاع الصناعي بنسبة 6 بالمائة، حسب تقديرات 1999 وقد إستطاعت الهند التغلغل في عمق الثورة الثالثة - ثورة المعلومات - من خلال الأعداد الهائلة من الفنيين والتكنولوجيين، وشركات تكنولوجيا المعلومات، أما فيما يخص القدرات العسكرية، فإن الجيش الهندي، يعتبر من أضخم جيوش العالم، من حيث عدد القوات المسلحة، أما القوة النووية فهي متفوقة على باكستان.<sup>(3)</sup>

فيما يخص المستقبل، فإن الدراسات تتنبأ بأن يبقى الإقتصاد الهندي في حالة نمو متسارعة، حيث يرى بنك " دوتش " بشأن تطور الإقتصاد الهندي وأفاقه المستقبلية، أنه يشهد حملة من التطور، لعل أهمها إرتفاع الناتج المحلي في الفترة من 2006 إلى 2020 بنسبة 6 في المائة سنويا، مع توسع القطاع الصناعي القائم على تكنولوجيا المعلومات وإنخفاض النمو السكاني إلى 1.3 بالمائة.

هذه التطورات جعلت من البنك يتنبأ بأن سنة 2020 ستكون فيها الهند كدولة متطورة خاصة المدن التي أصبحت العولمة مسلم بها فيها، أما فيما يخص الإستثمار الهندي في المحيط الإقليمي، فإن النسبة ضعيفة مقارنة مع الصين ودول جنوب شرق آسيا .

(2) عبد الرحمان عبد العال، " الهند ..مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية "، السياسة الدولية. ع167، (جانفي 2007)،ص113.

(3) أحمد إبراهيم محمود مرجعه سابق، ص-ص54-56.

إن النجاح الاقتصادي في الهند ما كان ليتحقق، لولا الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند، حيث يربط الكثير من المحللين المبشرين بالتطور الاقتصادي في الهند بالديمقراطية، بحيث يعتبرونها الشرط الأساسي للتطور الاقتصادي وهذا يتضح في إصلاحات ما بعد الحرب الباردة، و أن أهم ميزة لبرنامج الإصلاح في الهند أنه جاء كمبادرة من القيادة السياسية الهندية، وليس لضغوط مارستها قوى خارجية أو داخلية، لأن الإقتصاد الهندي ظل مغلقا قبل وضوح ظاهرة العولمة مع بداية التسعينات، واقع الأمر أن النموذج الهندي في الإصلاح الاقتصادي، لا يقدم نموذجا متميزا، فيما يخص دوافع بدء عملية الإصلاح الاقتصادي فقط، وإنما يقدم نموذجا متميزا أيضا، فيما يخص العلاقة بين الإطار السياسي، ومستوى التقدم في عملية الإصلاح الاقتصادي (1).

لكن ما هو ملاحظ أن الدعم كذلك ينطلق من جماعات المصالح من الداخل الهندي حيث لعبت دورا هاما في برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأ منذ 1991 ومن هذه الجماعات " إتحاد غرف الصناعة والتجارة في معظم ولايات الهند"، كما توجد في المقابل جماعات رجال الأعمال ونقابات عمالية، كل هذه التشكيلات كان لها دور في عملية الإصلاح، رغم أنه لم يكن لها دور سياسي من قبل، وهذا ما يفسر أن عملية الإصلاح، بدأت من السلطة وتلقفتها هذه الجماعات متفاعلة معها كل حسب مصالحها، لقد كان لتحول النظام السياسي والذي مر بمرحلتين أساسيتين، أثر على الإصلاح الاقتصادي، نجده من فترة 1947 حتى 1977 والتي كان خلالها "حزب المؤتمر الهندي" هو المسيطر، وهنا كان أسلوب الإقتصاد المخطط، أما المرحلة من 1977 حتى اليوم، فقد تميزت بالتعددية وهو ما نتج عنها عدة مخططات إصلاح، كان أقواها الإصلاح الاقتصادي سنة 1991، والذي تعرف نتائجه اليوم بالجيدة (1).

بالإضافة إلى أن النظام السياسي، ورغم الميول في فترات ما بعد الإصلاح إلى التطرف، إلا أنه يعتبر نظاما علمانيا في أصله، كذلك تندعم الهند بالديمقراطية والتعددية، وهي أحد المبادئ الأساسية التي تبنتها الحركة الوطنية، وأقامت على أساسها النظام السياسي الهندي بعد الاستقلال، هذه العلمانية التي تختلف عن المفهوم الغربي، فهي في الهند لا تعني فصل الدين عن السياسة، وإنما تعني التعددية الاجتماعية كأساس للحياة، وهدفها ليس تقلص السلطة الدينية كما في الغرب ولكن تحقيق التعايش بين الأديان، وهذا ما خلق نوع من الإستقرار السياسي، وتتمتع الهند بديمقراطية تعتبر أكبر ديمقراطية في العالم، وتنفرد عن

(1) محمد فايز فرحات، "الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي الهندي"، السياسة الدولية. ع146ع، (أكتوبر 2001)ص-ص60-61.

(1) محمد سعد أبو عامود، الديمقراطية في الهند الواقع والمستقبل"، السياسة الدولية. ع146ع، (أكتوبر 2001)، ص-ص73-74.

العالم الثالث، فليها نظام دستوري مستقر يتم من خلاله التداول على السلطة، وصحافة حرة وتجري الانتخابات بشكل دوري وهذا ما أدى بحزب المؤتمر لتأسيس دولة مستقلة في شبه القارة الهندية، رغم أنه لم يشهد التاريخ من قبل قيام دولة موحدة في المنطقة، وكان هذا يتطلب كل هذه المفاهيم، والتي تقبل التعددية للاختلافات الكبيرة في المنطقة.<sup>(2)</sup>

رغم أن حزب "باهارتيا جاناتا" المتطرف وصل إلى السلطة سنة 1998 وقاد الائتلاف الحكومي من 1998 إلى 2004 بثبات واقتدار لكنه لم يستطع قلب القاعدة التعددية ولم يستطع تشكيل حكومة وحده، بل كون حكومة ائتلافية، وهذا ما جعله يفشل في تطبيق برنامج المتطرف، وعرفت فترة حكمه مجازر هندوسية ضد الأقلية المسلمة ما عجل عودة حزب المؤتمر في مايو 2005، ومن هنا نجد أن التعددية هي المسار العام، وما يحصل من حين إلى آخر هو عملية نقدية لحزب المؤتمر، هذا النقد الذي ساهم في الإصلاحات التي حققه النمو المتسارع في هذا البلد.<sup>(3)</sup>

لكن ورغم هذه الإمكانيات تبقى الهند تعاني من عدة مشاكل وتحديات أبرزها :

- رغم التعددية، فإنه ومن زمن إلى آخر يبرز عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتظهر حركات متطرفة، نجد هذا مع حزب "باهارتيا جاناتا" الهندوسي المتطرف، الذي تفوق على "حزب المؤتمر" العلماني سنة 1998، وهذا مؤشر على زيادة التطرف بين الأديان في الهند المتنوعة، حيث يوجد أكثر من 10 ديانات وأكثر من 100 طائفة وتتعدد أكثر مظاهر العنف في المجتمع الهندي في: كشمير، والبنجاب، وأسام، وبهار، وجو جارات ويغذي هذا العنف الأحوال الاقتصادية في هذه المناطق، وأهم الصراعات قامت بين الهندوس والسيخ وبين المسلمين و الهندوس، والصراع بين الطبقات الاجتماعية الهندوسية .

- تحدي التنمية الاقتصادية، وهذا ما برز قبل عملية الإصلاح لسنة 1991 حيث واجهت البلاد أخطر أزمة اقتصادية، رغم أن الإقتصاد الهندي في الثمانينيات شهد نمو إقتصادي كبير، هذه الأزمة التي يعتبر أحد أسبابها تراجع الإنفاق العام، والقروض المكلفة التي لجأت إليها الحكومة في الثمانينيات، بنهاية ذلك العقد عرف العجز المالي حدا كبيرا وهذا ما وضع ضغوطا كبيرة على معدلات الفائدة الداخلية، والأسعار، وارتفع الدين الخارجي من 20.6 مليار دولار سنة 1981، إلى 63 مليار دولار سنة 1989، أي بعدما كان يمثل نسبة 1.2 المائة من الدخل الوطني سنة 1981، أصبح يمثل 24 بالمائة سنة 1989، وبذلك اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، ورغم الإصلاحات فإن

(2) مي قابيل ، "العلمانية الهندية: تداول السلطة وتعايش الأديان"، السياسة الدولية. ع.146، (أكتوبر 2001)، ص-ص 76-77.

(3) إيمان عمر فاروق، مرجع سابق، ص.2.

صادرات الهند لم تعرف تحسنا كبيرا، والتضخم يرتفع، و أصبحت الهند ثالث أكبر مدين في العالم بعد البرازيل والمكسيك<sup>(1)</sup>.

يضاف إلى ذلك الإختلاف الجهوي في النمو الاقتصادي ففي ولايات الجنوب والغرب يفوق النمو على الشمال والشرق، "فجوجارات" تعد أسرع الولايات نموا في الصناعات حيث تضاعف النمو الإجمالي بين 1993 و2003، كما إرتفع نمو الدخل الفردي بنسبة 73 بالمائة خلال نفس الفترة، على خلاف ولاية "باراديش" التي لم يتجاوز معدل النمو خلال نفس الفترة 13 بالمائة<sup>(2)</sup>.

- تحدي الأمن القومي وذلك في ظل الصراع مع بعض دول الجوار كالصين وباكستان هذه الأخيرة التي تعتبر أضعف قوة من الهند، لكن الصين تتفوق على الهند في كل المجالات تقريبا، ودخلت معها في نزاع مسلح سنة 1962، أدى إلى انهزام الهند هذا ما أشعل سباق التسلح التقليدي والنووي بين الطرفين (الصين وباكستان).

- إنهيار الإتحاد السوفيتي والذي كان مصدرا موثوقا، وهذا ما جعل الهند توسع نطاق تعاونها في مجال الدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الأخيرة تفرض قيودا لإمداد الهند بالسلاح، كما دعمت الهند من تعاونها مع منطقة جنوب شرق آسيا، وهذا ما يهمننا أكثر، بالإضافة إلى إسرائيل، لكن الموقف لم يصل إلى درجة التعويض عن الدعم السوفيتي السابق، حتى مع اتفاق التعاون مع روسيا في سنة 1996<sup>(1)</sup>.

- العنصر البشري الذي يعتبر سلاحا دو حدين من المعروف أن الهند ثاني أكبر بلدان العالم من حيث عدد السكان، حيث ينقسم إلى صنفين: الأول يعيش على الثروة وهو قلة خاصة الفئة التي تنتمي إلى طبقة تكنولوجيا المعلومات، والفئة الثانية وهي الأغلبية فهي فقيرة جدا حتى أن معدل الأمية يصل إلى 56 بالمائة، حسب تقديرات 1998، ويتدنى مستوى التنمية البشرية في قطاعات واسعة من المجتمع الهندي، رغم زيادة الدخل الوطني، حيث وصلت الهند إلى المرتبة 11 عالميا، بينما الدخل الفردي ضعيف جدا حيث تحتل المرتبة 162 عالميا في سنة 1999 وهذا للعدد الكبير للسكان<sup>(2)</sup>.

**المطلب الثالث: الهند والصين والصراع على الزعامة الإقليمية:** لقد عزز زوال القطبية الثنائية نشوء نظام عالمي متعدد، والذي ينتقل مركزه الجغرافي ليصبح بالأساس في آسيا الجغرافية، وأقاليمها القريبة منها، وفي تشكيل مركز ثقل جديد في العالم، إن مراكز الثقل

(1) أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص- ص 123- 126.

(2) إيمان عمر فاروق، مرجع سابق، ص1.

(1) أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص127.

(2) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص- ص 54- 55.

للقوى الأساسية في النظام الدولي الناشئ باستثناء الإتحاد الأوروبي موجودة جميعها في آسيا، وتفيد بعض التقديرات أنه في عام 2015 سيكون من أصل 7 إقتصاديات كبرى في العالم، منها 5 في آسيا وهي: اليابان، الصين، الهند، كوريا، إندونيسيا، كما ستضم هذه الدول ما يربوا عن 40 في المائة من سكان العالم، وبحلول ذلك العام ستصبح روسيا متعافية من أزمتها الإقتصادية والسياسية، وتوجد أسرع معدلات النمو في آسيا القارية، أي دول البر الآسيوي، من هذا المنطلق فإن اللعبة الكبرى، ستصبح بين ثلاث قوى أو أربع قوى أساسية في المنطقة، وهي الصين، روسيا، الهند، واليابان، وستكون جنوب شرق آسيا و بحر الصين الشرقي والجنوبي هي محركات الصراع ولعل القوى الأبرز في هذا الصراع هي: الصين والهند، لأنها أكبر الدول نموا في المنطقة وأكبر سكانا، ومن هنا نجد أن الهند هي المعرقل الأساسي للدور الصيني وهذا لعدة أسباب، فالدور الهندي في المنطقة تنامي حيث: (3)

- تقوم الهند بدور مهم في إطار التعاون الإقليمي بين دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي أنشأت في عام 1985 بين كل من: الهند، بنغلادش، بوتان، المالديف، نيبال، باكستان وسيريلانكا .

- تقوم الهند بدور هام في تجمع المحيط الهندي مند بداية فترة 1993. (1)

كما يعكس اتجاه الهند إلى منطقة جنوب شرق آسيا التي لم تكن لديها فيها إلا نفوذ محدود إبان الحرب الباردة، رغبة في الإقتداء بنموذج جيرانها الشرقيين وحرصها على حماية مصالحها الإقتصادية والسياسية عبر قارة آسيا التي تراجعت علاقتها مع الهند إبان تفجيرات 1998 النووية، إلا أنها فيما بعد تطورت أكثر من قبل هذه التفجيرات، حيث جاءت زيارة رئيس الوزراء الياباني السابق " يوشيرو موري" عام 2000، تلتها زيارة رئيس الوزراء الياباني " جوشيرو كيوزومي سنة 2005 إلى نيودلهي، مما أعطى قوة دفع هائلة ساهمت في تحريكها المصالح المشتركة، التي تجمعهما، بداية من القضاء على القرصنة والإرهاب في مضيق " ملقا"، مرورا إلى تطوير العلاقات الاقتصادية، ووصولاً إلى إحلال السلم في سيريلانكا، كما أجرت الدولتان مناورات عسكرية مشتركة، وبالرجوع إلى الناحية الاقتصادية، فتعتبر اليابان سابع أكبر شركاء الهند تجاريا، حيث ساهمت ب 3.1 بالمائة من صادرات الهند و وارداتها في 2005، وأصبحت الأسواق الهندية عنصر جذب للشركات اليابانية هذا وتتماثل علاقات الهند مع دول جنوب شرق آسيا بعلاقات اليابان في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، أما من ناحية الرؤية، فترغب الهند في توسيع نطاق

(3) جاسجيت سنج وآخرون، "التسلح النووي والأمن الإقليمي من منظور هندي"، في: توازن القوى في جنوب آسيا. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص-ص 54-55.

(1) أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص137.

مشاركتها في منظمات دول آسيا على إتساعها، فضلا عن جنوب شرق آسيا، وتسعى إلى تركيز علاقات إقتصادية وسياسية مستقرة مع الشرق الآسيوي، للاستفادة من عنصر المواد الأولية الموجودة في منطقة جنوب شرق آسيا، الأمر الذي دفع سنغافورة على وجه الخصوص لحث الهند إلى لعب دور أكثر في منطقة جنوب شرق آسيا، كما قامت الهند بتكثيف المقررات المدرسية التي تهتم بالقضايا الأمنية في المنطقة، وتطمح إلى تعزيز قدراتها البحرية في إقليم جنوب شرق آسيا، بعد ما حضيت بإعجاب دولي إثر مساهمتها في عمليات الإغاثة لكارثة التسونامي (2).

إن هذا الدور المتنامي للهند في منطقة جنوب شرق آسيا وشرق آسيا عموما يتداخل مع الدور الصيني الأبرز في المنطقة، هذه المنطقة التي تعد منطقة نفوذ تقليدي صيني، وهو ما يجعل العلاقات الهندية الصينية عنصرا مهما في فهم منطقة جنوب شرق آسيا ومعرفة إلى أين تتجه الإستراتيجيات فيها، لكن وبالرجوع إلى العلاقات الهندية الصينية في الدراسات الأكاديمية، نجد هناك مدرستان أساسيتان، تنظران للعلاقات بين البلدين تتمثلان في :

أ/ المدرسة الأولى: ترجح إتجاه الدولتين إلى مزيد من علاقات التعاون، لما سيظهر مستقبلا بما يعرف بالتطبيع الصيني الهندي، ويعتقد أصحاب هذا الإتجاه أن زيارة رئيس الوزراء الهندي "راجيف أدي" إلى الصين سنة 1988 وما تلاها من زيارات متبادلة كانت علامة بارزة في العلاقات الهندية الصينية، ثم جاءت مرحلة التسعينيات لتساهم في مزيد من العلاقات الإيجابية، وذلك بفعل التحول الذي شهدته الرؤية الإستراتيجية الهندية، وكان انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي عاملان مؤثران في تحول تلك الرؤية، يضاف إلى ذلك ذبوع برامج التحرر والليبرالية الاقتصادية، والتي انتهجتها الحكومات الهندية المتعاقبة والبراغماتية في السياسة الخارجية عامة أكثر من تبلورها بلون الإيديولوجية (1).

ما يدعم هذا التوجه كذلك ما تعرفه العلاقات الهندية الصينية من تغيرات دراماتيكية بعدما ظلت الصين ولعدت سنوات تمثل التحدي الإستراتيجي الأساسي في النسق الذهني الهندي العسكري، بفعل الحرب الهندية الصينية سنة 1962، وبعد التفجيرات النووية الهندية سنة 1998، والتي حصل على إثرها فتور في العلاقات الصينية الهندية وأغضبت القيادة الصينية لأنها كانت موجهة إلى الصين بالأساس، لكن العلاقات سرعان ما رجعت إلى الحالة الطبيعية بطريقة سريعة، بفعل التعاون الثنائي بين البلدين سواء الإقتصادي من تبادل تجاري

(2) إيمان عمر فاروق، مرجع سابق، ص- ص4- 5.

(1) شرين حامد فهمي، "الصين وجنوب آسيا...واقعية جديدة العلاقات الصينية الهندية..تطبيع أم تصادم؟"، عن المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، 2005/06/25، عن: <http://www.isla;online.net/Arabic/Politics/2005/06/article21d.shtml>

أو الدخول في تكتلات تجمعهما، ووصل حجم التجارة بينهما إلى 13 مليار دولار سنة 2005 بعد ما كان يبلغ 2.5 مليار دولار سنة 1999، رغم أن الهند لا تمثل إلا 1 بالمائة من تجارة الصين الخارجية، إلا أن الصين تمثل ثاني أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة وتعد براعة الصين الصناعية، موضع حسد من طرف الشركات الهندية، بالمقابل ترغب شركات الاتصالات الصينية الدولية في اكتساب مهارة الهند في قطاع الخدمات، وعلى صعيد العلاقات السياسية شهدت المفاوضات الثنائية حول الحدود، بعض الإنجازات ففي أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني "وين جيتابا" إلى نيودلهي في 2005 أعلنت الدولتان نيتهما في التوصل إلى حل لهذه القضية الخلافية بين البلدين، وهو ما ترتب عليه قبول الصين سيادة الهند على جزء من "الهمالايا" فضلا عن إقامة البلدين نظاما مشتركا للتجارة المحلية لحدود المنطقة المتنازع عليها<sup>(1)</sup>.

يضاف إلى ذلك وجود عدة اتفاقيات في مجال الأسلحة المضادة للدمار الشامل " إتفاقية حفظ السلام والهدوء " عام 1993، " إتفاقية بناء الثقة " 1996 وتدشين البلدين حوارا أمنيا سنة 1999، وقد اعترفت الهند بالتب على أنها جزء من الأراضي الصينية، واعتراف الصين بالمقابل بالسيادة الهندية على مملكة " سيكينيا" السابقة، وعن تفسير التقارب الهندي الصيني يرى أنصار هذه المدرسة أن التجارة والإقتصاد وليس سواهما ما يقرب العملاقان الآسيويان لبعضهما البعض ويساعد في التغلب على هواجس الخوف، من أجل بناء نظام إقتصادي عالمي أكثر عدلا ومساواة، فكلا الدولتين تعانيان من آثار ما أفرزته العولمة من تحديات إقتصادية وتجارية، ويواجهان معا الطموحات الأمريكية والأوروبية التي تريد صياغة العالم من خلال رؤية خاصة، لقد أدرك العملاقان أن الإستسلام إلى خلافتهما الثنائية سوف يجلب الدمار لكليهما ويضع كلا منهما تحت سيطرة ولهب القوى العظمى، وخير دليل على تعاون البلدين في هذا المجال ما فعلته الصين والهند والبرازيل في محادثات التجارة العالمية في " كانكون " من استفزازات، و إبطاء للولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية برمتها .

هذا التوجه الذي يجعل من مناطق النفوذ بالأخص جنوب شرق آسيا عبارة عن مساحة لتعميق التبادل والتعاون بين الدولتين الكبيرتين في البر الآسيوي.

ب/ المدرسة الثانية: تميل إلى الصراع وترى أن القوى الكبرى، وبطبيعة تكوينها تميل إلى مراجعة المبادئ الأساسية لرؤاها الفكرية، ومن ثمة تكون على إستعداد للهجوم والتصادم وهي تنزع إلى القوة وبسط هيمنتها الإقليمية عبر البحار والأراضي، وهذا ما ينطبق على الصين والهند، فهما عملاقان آخذان في بسط هيمنتها الإقليمية على آسيا، ومتشابهان في

(1) إيمان عمر فاروق، مرجع سابق، ص4.

عدد السكان وفي أشياء كثيرة ومختلفين في الرؤى والأفكار، وهو ما يجعل العلاقة بينهما تتجه إلى الصراع والتنافس حول مناطق النفوذ.<sup>(1)</sup>

ما يدعم توجه هذه المدرسة هو تاريخ الصراع بين البلدين حيث يتنازع البلدان على مناطق حدودية، هذا ما أحدث نزاعا مسلحا في سنة 1962م و 1987م وتدعي الهند أن الصين تحتل 45 ألف كيلومتر مربع من أراضيها استنادا إلى الخرائط البريطانية الموضوعة سنة 1912م، يضاف إلى ذلك أن الصين، لا تؤيد الصين حصول الهند على مقعد دائم في مجلس الأمن، ويرجح هنتنغتون: "أن تكون العلاقات بين البلدين تتجه إتجاها تنازعا لأن كلا منهما يشعر بقوته ومركزيته الإقليمية، ومن ناحية أخرى فإن الاختلاف بين الحضارتين يشكل حسب أساس الصراع بين البلدين".<sup>(2)</sup>

إن الصراع الذي يدور منذ 30 سنة - بعد حرب 1962 حتى نهاية الحرب الباردة- يعتبر صراع طويل ولا يمكن لأي علاقات اقتصادية أن تجعل من هذا الصراع وهذه الخلافات في مرتبة ثانية يمكن تجاوزها.<sup>(3)</sup>

وبهذا فالصراع بين البلدين لا يعتبر مرحلة زائلة، فهو صراع مزمن، يهدأ من فترة إلى أخرى ليعود مرة أخرى، وتظهر مظاهره في سباق التسلح بين البلدين خاصة المجال النووي، حيث أن الصين سبقت الهند في الوصول إلى هذا السلاح سنة 1964م، وبهذا ضلت حكومة الهند تنظر إلى الخطر النووي الصيني على أنه أكبر تهديد، بالإضافة إلى أن الهند ترى في التعاون الصيني الباكستاني موجهها ضدها.<sup>(4)</sup>

هذا التعاون الباكستاني الصيني الذي يمتد إلى قضية الحدود بين الصين والهند، حيث نجد أن باكستان تنازلت بصورة غير قانونية حسب الرأي الهندي عن 5180 كيلو متر مربع من الأراضي الهندية، وتدعي الصين في أنها تمتلك الحق في 90 ألف كلم مربع من الأراضي الهندية في " أورشال باراديش"، وهي تحسن قوتها وتبني الجسور مع عدد كبير من البلدان المجاورة، وبالتالي كل المدن الهندية تدخل تحت رحمة الصواريخ الصينية، ولهذا الصين لم تلجأ إلى حل مشاكلها مع الهند، لأن الأولويات الصينية تقع في جنوب شرق آسيا وخاصة قضية تايوان والجزر في بحر الصين الجنوبي.<sup>(1)</sup>

(1) شرين حامد فهمي، مرجع سابق، ص-ص 1-2.

(2) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص-ص 174-175.

(3) Isabelle Cordonnier, "L Inde et Chine: la Rivalité de Deux Titans", défense nationale .octobre1997,p126.

(4) أحمد إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص 85.

(1) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 57.

لقد شكل التداخل في المصالح عامل عدم إستقرار وتوجس بين الطرفين حيث تمتد مصالح الهند من سنغافورة إلى عدن، وتتوازي المصالح الهندية مع المصالح الأمريكية، سواء في غرب آسيا- حيث لا يرغب كلا الطرفين في ظهور إسلام أصولي- ويمتد التحالف الهندي الأمريكي إلى شرق آسيا وهو ما يجعل الدور الصيني مستهدف من الطرفين.<sup>(2)</sup>

لقد كان التعاون النووي الهندي الأمريكي يهدف إلى إحتواء القوة والدور الصيني ويهدف إلى وضع الصين بين فكي الكماشة من الغرب و الشرق، وتعود خلفيات الإتفاق النووي الهندي الأمريكي إلى سنة 1999، عند زيارة الرئيس الأمريكي " كلينتون " وعندها تم تدشين علاقات جديدة بين الهند وواشنطن حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن علاقتها مع الهند هي علاقات إستراتيجية طويلة المدى وزادت أهمية الهند في المنظور الأمريكي بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 والحرب الدولية ضد الإرهاب، وفي 2005 توصل البلدان إلى المبادئ الأساسية للاتفاق الذي أضفى الشرعية على البرنامج النووي الهندي، وهذا ما يجعل الهند في موقع قوة ليس في مواجهة باكستان فقط وإنما في مواجهة الصين أيضا.<sup>(3)</sup>

لقد شكل الوضع الداخلي الهندي، والتحول السياسي، والاتجاه نحو التطرف، مع وصول حزب " باهاراتيا جاناتا " إلى السلطة عام 1998 وإصراره على أخذ دور القوة الكبرى في المنطقة، ومن ثمة عمل على توسيع العمق البحري والإستراتيجي الهندي، وتدشين قواعد عسكرية في فيتنام، وطاجاكستان، وتوسيع الاتصالات الدفاعية الهندية، لكي تشمل اليابان وكوريا الجنوبية، وانخراط الحكومة الهندية في مشاريع الطرق الكبرى، مثل: مشروع الطريق السريع بين الهند، و تايلاندا، و مينمار وهي دول جنوب شرق آسيا ذات النفوذ التقليدي الصيني، وثمة محور آخر للتنافس الصيني الهندي هو السعي الصيني إلى حماية طرقها التجارية و وارداتها النفطية عبر المحيط الهندي، الأمر الذي يستفز الهند التي تسعى إلى الهيمنة على المحيط الهندي، بل أن الهند سعت إلى تحدي الهيمنة الصينية البحرية من خلال مبدأ "أنظر شرقا"، الذي يتلخص في تعميق التعاون العسكري والإقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا، بهدف التأثير على النفوذ الصيني، ومن ثمة تشهد تدريبات بحرية بين الهند وفيتنام ومع كوريا الجنوبية وماليزيا واليابان.<sup>(1)</sup>

(2) هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص 156.

(3) شامخ راشد، "اتفاق التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية"، السياسة الدولية. ع164، (أفريل 2006)، ص-ص 206-207.

(1) شرن حامد فهمي، مرجع سابق، ص-ص 2-3.

## المبحث الرابع: دور روسيا بعد الحرب الباردة :

**المطلب الأول: تطور السياسة الروسية في المنطقة:** كانت السياسة السوفيتية في المنطقة خلال فترة الحرب الباردة، محكومة بعدد من الاعتبارات الإستراتيجية النابعة من متطلبات احتمال المواجهة العالمية مع الولايات المتحدة، وركزت الإستراتيجية السوفياتية على المنطقة باعتبارها نقطة انطلاق ووثوب لإفشال إستراتيجية الإحتواء والإحاطة التي طبقتها الولايات المتحدة على الإتحاد السوفياتي في تلك الفترة، لذلك اهتم الإتحاد السوفيتي بمنطقة آسيا للتحكم في الممرات البحرية التي تربط شمال شرق آسيا مع الشرق الأوسط والتي تتمثل في ممرات جنوب شرق آسيا التي تمر عبرها إمدادات النفط ولاسيما مضيق "ملقا" الواقع بين ماليزيا وسنغافورة شمالا وسومطرة جنوبا، وقام الإتحاد السوفياتي بالبحث عن موطئ قدم في المنطقة وقد تحقق له ذلك من خلال الوجود العسكري في فيتنام، وأصبح بمقدور الإتحاد السوفيتي التحكم في الممرات البحرية الواقعة بين بحر اليابان وبحر الصين الشرقي في شمال شرق آسيا، مروراً بخليج تايوان وبحر الصين الجنوبي، ووصولاً إلى المحيط الهندي والشرق الأوسط، كما ظل الإتحاد السوفياتي يدعم الفصائل الشيوعية في كل من: تايلاندا، وماليزيا وإندونيسيا لتظل في ولائها له، لكن لم تصل هذه الحركات إلى السلطة.<sup>(1)</sup>

بعد نهاية الحرب الباردة نجد أن الوضع الروسي الداخلي الضعيف جعل روسيا تمتلك مجالاً محدوداً من المناورة في آسيا، بل أن روسيا أصبحت مجالاً للآخرين في هذه المنطقة، وهذا نتج عنه عدم وجود رؤية واضحة لكي تصبح فاعلاً إستراتيجياً في قضايا الأمن في آسيا، لكن اليوم وبعد التعافي النسبي للإقتصاد الروسي نجد أن التوجهات الروسية بدأت تتبلور تجاه جنوب شرق آسيا وشمال آسيا خاصة، وأصبحت تتميز بقدر كبير من البراغماتية، هذا الوجه الجديد جعل البعد العسكري مستبعداً في تعامل روسيا مع المنطقة وقضايا النزاعات فيها، وأصبحت تعمل على الموائمة بين الأمن والرشادة الإقتصادية، تتميز هذه المصالح بدعم توازن مستقر للقوى في المنطقة، وتعميم الاستقرار في المناطق القريبة من حدودها مع تطوير علاقات طيبة مع كل دول المنطقة، هذه المصالح تتحكم فيها مبادئ تتمثل في: تطوير فعال ونشيط لعلاقات الأعمال مع المنطقة التي تعرف أسرع نمو عالمي، حيث أن ثلث تجارة روسيا مع هذه المنطقة، بالإضافة إلى أن موسكو لا تنتظر إلى التناقضات والإختلافات مع أي دولة إقليمية على أنها مستحيلة الحل لأن احتمال وقوع عمل عسكري مستبعد من وجهة النظر الروسية، لكن روسيا لا يجب أن تغفل على التهديدات الأمنية

(1) ممدوح أنس فتحي، مرجع سابق، ص-ص 100-101.

الجديدة في شرق آسيا عموما والتي تتمثل في أزمة السلاح النووي الكوري الشمالي، بالإضافة إلى النمو العسكري للصين.<sup>(1)</sup>

وبين اليابان وروسيا يوجد نزاع حول جزر "الكوريل"، وهي أربع جزر تقع شمال جزيرة "هوكايدو" اليابانية في أقصى شرق روسيا، تبلغ مساحتها 500 كلومتر مربع، ولهذه الجزر أهميتها البالغة لغنى منطقتها بالأسماك والمعادن: المنغنيز، القصدير، الزنك والنحاس، وترجع جذور هذا النزاع إلى القرن 19، وفي عام 1905 م وقع البلدان اتفاقية تنازلت بمقتضاها روسيا عن جنوب "سخالين"، مقابل سيادتها على جزر "الكوريل الجنوبية"، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية قام الإتحاد السوفياتي بالإستيلاء على جنوب "سخالين" مع إحتفازه على جزر "الكوريل" وفي إطار إتفاقية الهدنة بين البلدين عام 1956 م والتي أعادت العلاقات الدبلوماسية بينهما وافقت روسيا على إعادة إثنين من الجزر، مقابل توقيع معاهدة سلام، وهو ما لم يتم إلى الآن، بل زاد التوتر بسبب زيارة رئيس الوزراء الياباني للمنطقة المتنازع عليها في سبتمبر 2004 م، وأدى التوتر في العلاقات اليابانية - الروسية إلى تأخير التعاون بين البلدين في مجال مشروعات الطاقة.<sup>(2)</sup>

من هنا نجد أن السياسة الروسية تجاه المنطقة أصبحت لا تنظر إلى دولها على أنها خصم أو عدو، فبالنسبة للموقف الروسي من المنطقة، يرى أن السمة الأكثر بروز في ظاهرة الصراع في جنوب شرق آسيا في الوقت الراهن تتمثل في سيادة نمط الصراعات التقليدية ذات النمط العرقي والإقليمي، وليس العالمي، باستثناء النزاع النووي في شبه الجزيرة الكورية التي مازالت الحالة الأبرز مستمرة فيها الحرب الباردة، من هذا المنطلق تسعى روسيا لتطبيق سياسات لتحقيق الإستقرار في شمال شرق آسيا، للتفرغ للتهديدات في جنوب شرق آسيا، وتشمل هذه السياسات العديد من إجراءات بناء الثقة مثل: إعادة العلاقات الطبيعية مع الصين، وإقامة علاقات مع جمهورية كوريا الشمالية، وإزالة الصواريخ النووية ذات المدى القصير والمتوسط، والعمل على منع إنتشار الأسلحة النووية في إقليم آسيا-الباسيفيك وخفض حجم الأسلحة التقليدية، وعدد الجيوش في الجزء الآسيوي من روسيا الإتحادية والإنسحاب الروسي من منغوليا، والتفاوض حول تخفيض القوات، وزيادة إجراءات بناء الثقة على الحدود الصينية الروسية، لكن كل هذه السياسات لم تكن كافية لتحقيق الإستقرار والأمن في هذا الجزء من قارة آسيا، خاصة في مواجهة الصيغة المعقدة التي تبنتها دول الآسيان، لإحلال الأمن في المنطقة، والتي تقوم على وضع مستويات عديدة للعمل والتحرك السياسي، والتي يعني فيها المستوى الإقليمي الموسع والمتعلق بالعمل داخل

(1) زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص-ص 95-97.

(2) مدحت أيوب، "بؤر التوتر الإقليمي في آسيا.. الأسباب والحلول"، السياسة الدولية. ع167، (جانفي 2007)، ص130.

الحيز الأمني المشترك، والذي يضم دول الجماعة، والولايات المتحدة، وروسيا، والإتحاد الأوروبي، وأستراليا، واليابان، والصين، وكوريا الجنوبية، ونيوزيلندا، وفيتنام، والاوز وغينيا الجديدة وفي هذا المستوى إهتمت الدول الأعضاء في قمة "بانكوك" في سنة 1994 بصياغة إطار جديد للأمن والسلم في آسيا.<sup>(1)</sup>

وبالرجوع إلى الدور الروسي بعد الحرب الباردة، نجد أنه حتى لو أقررنا بأن هذا الدور تراجع إلا أنه بقي مستمرا في المناطق ذات التأثير على جنوب شرق آسيا مثل: الصين وكوريا الشمالية هذين الدولتين اللتان تعتبران فاعلين أساسيين في منطقة جنوب شرق آسيا، لعل القضية الكورية، التي تعتبر إحدى المسائل التي تمتلك موسكو أحد مفاتيحها حيث أن الروس تاريخيا سعوا إلى ممارسة نفوذهم في منطقة آسيا-الباسيفيك، من فوق شبه الجزيرة الكورية، لكن مع انتهاء الحرب الباردة، والفتور في العلاقة بين البلدين فإن شبه الجزيرة الكورية تبقى هامة في السياسة الخارجية لأي حكومة روسية سواء كانت إصلاحية أو قومية أو معتدلة أو محافظة، لأنها تمتلك مصالح مشتركة مع شبه الجزيرة الكورية إنطلاقا من الحدود المشتركة مع كوريا الشمالية ومجاورتها للمراكز السكانية الكبيرة في الشرق الأقصى الروسي، والعلاقات التجارية المتنامية مع كوريا الجنوبية، ودول الآسيان، ولا شك أن عدم الإستقرار في شبه الجزيرة الكورية، يهدد المصالح الاقتصادية في روسيا و قد يهدد السكان في الجزء الشرقي من روسيا، بالإضافة إلى أن أي نزاع مسلح قد يترتب عليه نزوح أعداد هائلة إلى الأراضي الروسية ومن ثمة نجد أن روسيا تؤيد منع كوريا الشمالية من إمتلاك أو إستخدام السلاح النووي.<sup>(2)</sup>

ومن هنا نجد أن الدور الروسي يمهد إلى الإستقرار في منطقة شرق آسيا ولعل الدافع هو ممارسة دور فاعل في التجارة داخل المنطقة، و بهذا نجد أن الدور الروسي إنتقل من العالمية إلى الإقليمية ومن الإيديولوجية إلى الاقتصادية، لكن لا يعني أن روسيا لا تهتم بالدور الأمني و السياسي في المنطقة، لكن ذلك أصبح يترافق بالتنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة، والصين، وكل الدول الفاعلة في المنطقة يظهر خاصة مع إدارة "التسين"، كما يتسم الدور الروسي الجديد، بالابتعاد عن الأيديولوجية و العقائدية في تحقيق الإستقرار والسلام في المنطقة، بل لا نبالغ إذا قلنا أنه لا يدعم بأي صفة، استمرار النظم الشيوعية في المنطقة، أو إنتشارها، بل أصبحت روسيا حاليا تلعب دور المهدأ للنزاعات العقائدية بين قوى الإقليم، ومن هذا نجد أن الدور السوفيتي السابق، قد تحول مع روسيا الاتحادية إلى التعاون والتنسيق في الإقليم، كبديل عن الصراعات، وفي نفس الوقت العمل على لعب دور إقليمي فعال.

(1) ممدوح أنس فتحي، مرجع سابق، ص- ص102- 103.

(2) زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص- ص102- 103.

**المطلب الثاني: روسيا والصين والتعاون الإستراتيجي:** قبل الوصول إلى شرح هذا التعاون الإستراتيجي، نرجع قليلا إلى الوراء، حيث نجد أن العلاقات الروسية الصينية تتأثر إلى حد بعيد بنمط العلاقات بين الدولتين أثناء الحرب الباردة، فنجد أن الإتحاد السوفيتي، سعى إلى تطويق الصين من الشمال والجنوب والعمل على إحتواء نفوذه، بالإضافة إلى الخلافات الأيديولوجية والنزاعات الحدودية بين البلدين، والتي يبلغ طولها 3400 كلومتر، فكانت الصين ترى أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة المحيط الهادي، هو معادل للقوة السوفيتية ولاسيما أن الصين لديها نوايا إقليمية في بحر الصين الجنوبي وجنوب شرق آسيا وسيبيريا، بحيث تكثر أعداد الصينيين في هذه المناطق التي تتخوف موسكو أن تتفوق الأعداد الصينية على الروس في سيبيريا، و يرى السكان الروس في المنطقة أن مستقبلهم السياسي يرتبط بشرق آسيا أكثر من إرتباطه بالجزء الأوربي من روسيا، ووصل عدد المهاجرين الصينيين إلى سيبيريا سنة 1995 إلى 5.3 مليون نسمة مقابل 7 ملايين روسي في سيبيريا الشرقية وأغلبهم بطريقة غير شرعية، كما أن اليابان تشكل طرفا مهما في التزاحم على سيبيريا لاسيما أن طوكيو لها إستثمارات مهمة في هذه المنطقة.<sup>(1)</sup>

لكن العلاقات الروسية الصينية تعرف توجهين رئيسين، حيث يرى **التوجه الأول:** أن المصالح الروسية الصينية، تكون في ظل تقارب متساوي بين القوى الكبرى والصين ضمن هذا الخط المتساوي، إن لم تكن في إطار علاقات الصراع أو الخلاف مع روسيا، وهذا لأن تنامي القوة الإقتصادية والعسكرية الصينية يؤثر على المصالح الروسية في الأقاليم الشرقية من روسيا وآسيا الوسطى، وأما في حالة تبني طريق المشاركة مع الصين، فإن الضعف الروسي يجعل من الصين اليد الطولى في المنطقة، ما يدعم ذلك أن الإعتماد الصيني على الأسلحة الروسية، مرهون بعدم وجود بدائل أخرى لهذه الأسلحة، كما أن الإستمرار في التراجع التقني الروسي في المجال التسليحي أمر قائم، الأمر الذي قد يدفع الصين إلى التركيز على إنتاجها المحلي أو البحث عن مصادر أخرى، لقد عبرت بعض القيادات الميدانية الروسية على الحدود الروسية الصينية، من خوفها من الآثار التي قد تترتب على البقاء، في تزويد الصين بالأسلحة الروسية، بمعنى أن الإهتمام بالمردود الاقتصادي قد يكون له آثار عكسية على الجانب الإستراتيجي، وكان وزير الدفاع الروسي في سنة 1994 قد اعتبر أن الصين عدو محتمل، إن النظر إلى الحدود يبرز لنا وجود مفارقة كبيرة، فعلى الجانب الروسي هناك كثافة متدنية حوالي 5 أفراد في الكيلومتر مربع، إذ يسكن حوالي 20 مليون روسي في المنطقة الممتدة من بحيرة "بايكال" إلى المحيط الهادي وأغلبهم ليسو من الروس، وهي مناطق غنية بالمواد الطبيعية، وعلى الجانب الصيني هناك كثافة عالية

(1) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص-ص 166-167.

200 مليون في المناطق المحاذية للحدود الروسية، ومن ناحية الموارد نجد شحا في الموارد الطبيعية من الجهة الصينية، وهو أمر قد يؤدي إلى زيادة الضغوط الديموغرافية من الجانب الصيني على الجانب الروسي، ما يجعل من تنامي النفوذ الصيني خلال العقود القادمة لن يكون له في أغلب التوقعات صدى جيد في روسيا، لاسيما مع تنامي التوجه القومي في كل من الطرفين، يضاف إلى ذلك تأثير العلاقات الهندية الروسية على العلاقات الصينية الروسية، كما أن التنافس الهندي الباكستاني، يؤثر على العلاقات بين الصين وروسيا، من هذه الأسباب نستطيع القول أن العلاقات الروسية الصينية سيكون توجهها صراغيا بناء على هذه الأمور الواقعية.

لكن تبرز وجهة نظر ثانية ترى: أن العلاقات بين البلدين تتطابق في كل الميادين وما يدعم هذا التوجه هو:

- تدرك كلا الدولتين الأهمية الإستراتيجية لكليهما، كما كان لنمط التحولات الدولية تأثير في هذه الرؤية الجديدة.

- الرغبة الروسية في خلق نوع من التوازن ضد السياسة الأطلسية التي تهدف إلى التوسع في أوروبا الشرقية، والخوف الصيني من خروج الحلف الأطلسي من أوروبا إلى المحيط الهادي.<sup>(1)</sup>

من هنا نجد أنه في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، اتبعت روسيا سياسة خارجية ذات توجه أوربي - أطلسي واضح، حيث سعت إلى الاندماج في الحضارة الغربية، والانضمام إلى كافة مؤسساتها، إلا أنها سرعان ما أدركت أن الغرب لن يسمح لها بأي من الأحوال، أن تصبح دولة غربية وإن ظلت دولة أوروبية، هذا فضلا عن خيبة الحكومة الروسية من تدفق المعونات الغربية عليها، فحجم ما تدفق من معونات كان محدودا جدا، مقارنة باحتياجات روسيا وبتعهدات الدول الغربية ذاتها، وعودها لروسيا، خاصة بعد تفاقم أزمتها الاقتصادية ومن ثمة بدأت روسيا في الإتجاه شرقا سعيا وراء الفرص الاقتصادية المتاحة، وتنويعا لعلاقتها حتى لا يكون اعتمادها على الغرب وحده، ومن هنا كان التقارب التاريخي مع الصين.<sup>(1)</sup>

من هذا المنطلق إتجه البلدان إلى مفاوضات مباشرة بعد الحرب الباردة، تركز على أساس تخفيض القوات المسلحة على الحدود، وتوصل الطرفان إلى إتفاق في سنة 1994، لمنع الأنشطة العسكرية الخطرة، وتؤكد وثائق الإتفاق على وجود آليات حقيقية، وعملية لبناء السلام الدائم ومنع أي حوادث طارئة، أو مفاجئة بين جيوش الدولتين، ودعم ذلك أثناء زيارة

<sup>(1)</sup> نفس المرجع، ص- ص166-169.

<sup>(1)</sup> نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية- الروسية. مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص91

رئيس الوزراء الصيني " جانغ زيمينغ" في نفس السنة لموسكو وقع خلالها البلدان اتفاقا لمنع إطلاق أو إستخدام الصواريخ.<sup>(2)</sup>

- لقد كان لإنشغال البلدين بالأوضاع الداخلية، دافع لتهدئة التوتر بينهما وتهدئة البيئة الإقليمية المحاذية .

- الرغبة الصينية في مواجهة الآثار الناجمة عن تجديد الإتفاق الأمني الياباني الأمريكي والذي يعطي لليابان هامشا من الحرية، أكثر من الإتفاقات السابقة .

- رغبة كل منهما في المشاركة في تشكيل النظام الدولي، والعمل على عدم إنفراد الولايات المتحدة ببلورة هذا الشكل بمفردها.

- إن الديناميكية التي يتمتع بها الإقتصاد الصيني، قد يكون عامل مساعد في تطوير سيبيريا والشرق الأقصى الروسي .

- رغبة الطرفين في دفع سياسة كوريا الشمالية، لمزيد من التهدئة والمرونة.

- الحاجة الصينية للتقنية الروسية، ورغبة روسيا في فتح أسواق جديدة لمبيعاتها العسكرية في آسيا.<sup>(3)</sup>

- من جانبها تعتبر روسيا الأسواق الصينية هي المنفذ الجديد للغاز والنفط الروسيين في ظل مساعي بعض الدول الأوروبية للبحث عن مصادر بديلة، وفي الوقت الذي شعرت فيه موسكو بخطر تقلص صادراتها من الغاز إلى أوروبا، هذه الأخيرة التي تستغل معادلة منع إحتكار المستهلك ضد منتجي الغاز، فقد تقدمت بكين بمشروع اتفاقية للحصول على كميات الغاز الروسي تصل الى نصف حجم صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، وقد أعلن الرئيس الروسي السابق "بوتين" عن توقيع إتفاقية بين موسكو وبكين، ستقوم الشركات الروسية بموجبها بإمداد الصين بنحو 60 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ولا يستبعد أن يكون الإعلان عن ظهور منافس آخر يقوم بطلب الغاز الروسي (الصين) يستهدف إقناع الأوربيين بشراء الغاز الروسي بأسعار مرتفعة.<sup>(1)</sup>

- تحتاج الصين من روسيا، لدعم مواقفها إتجاه تايوان، إذ تخشى الصين من تطور العلاقات الأمريكية التايوانية، في إطار إتساع النفوذ الأمريكي بعد الحرب الباردة، وبالطبع فإن المخاوف الناجمة عن إرسال القوات الأمريكية إلى المنطقة، أثناء قيام الصين بمناورات عسكرية في مضيق تايوان سنة 1991م، وفي إطار تحقيق تلك الأهداف أعلنت الصين تأييدها

(2) ممدوح أنس فحي، مرجع سابق، ص- ص105- 106.

(3) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص169.

(1) أحمد دياب، "روسيا واللعبة الكبرى في آسيا"، السياسة الدولية. ع167، (جانفي 2007)، ص122.

الكامل للموقف الروسي، من رفض توسع للحلف الأطلسي في شرق أوروبا، بينما صدر عن روسيا تحديد علاقتها مع تايوان باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الصين.<sup>(2)</sup>

لعل أبرز الأطر في التعاون الإستراتيجي الصيني الروسي هي التعاون في إطار "منظمة شنغهاي" والذي يرجع تاريخ تأسيسها إلى أبريل 1996، حيث وجه الزعيم الروسي "بوريس يلتسن"، والصيني "جيانغ زيمينغ" خلال قمة جمعتهما نداءا تاريخيا عبرا فيه عن رغبتهما في إنشاء عالم متعدد الأقطاب، لمواجهة الهيمنة الأمريكية المتزايدة على مقدرات النظام الدولي وإزاء ذلك تم في 25 أبريل 1996 التوقيع على قيام مجموعة "شنغهاي" بين روسيا والصين بالإضافة إلى ثلاث دول من وسط آسيا وهي: طاجاكستان وكازاخستان وقرغيزستان، وجاء قيام المجموعة لغرض بناء إجراءات الثقة المتبادلة بين هذه الدول وحل المشاكل الموروثة عن الحقبة السوفيتية، والتي هددت العلاقات الصينية مع هذه الدول ومواجهة إنتشار حركات المعارضة الإسلامية داخل كل دولة، وخشية الصين من إمتدادها إلى إقليم "سينكيانج" ذي الأغلبية المسلمة.<sup>(3)</sup>

نشير إلى أن الصين هي التي أخذت زمام المبادرة، وهنا سر التسمية، وتم فيما بعد الإتفاق على إنعقاد دوري كل سنة للقمة، وهذا بالتناوب في أقاليم الدول الأعضاء حيث إستضافت موسكو القمة الثانية في أبريل 1997، ثم عقدت قمة في العاصمة الكرغيزية "بشيكيك" في أوت 1999، والتي شهدت جهودا نحو توسيع نطاق المنظمة من مجرد التنسيق في قضايا الحدود إلى المجالات الأمنية نتيجة النجاح الذي حققته في إبعاد القوات العسكرية من الحدود ب 300 كيلو متر، أي الإنتهاء من قضايا الحدود، والاتجاه إلى قضايا جديدة في الأمن.<sup>(1)</sup>

لقد شكل هذا النجاح للتجمع فرصة لتعميق التعاون، والارتقاء من التجمع إلى منظمة وهذا في 15 جوان 2001، في مدينة شنغهاي الصينية وتضم هذه المنظمة 6 دول بدل 5 بعد إنضمام "أوزباكستان" ويأتي إنشاء المنظمة لتتوجها للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء منذ إنهيار الإتحاد السوفيتي، لتفادي المشاكل التي نتجت عنه، وأبرزها المشاكل الحدودية بين الصين والجمهوريات المستقلة، ومواجهة موجات التطرف الدينية الإسلامية، في منطقة غنية بمواردها من البترول والغاز الطبيعي.<sup>(2)</sup>

(2) عبيدة عبد الله الدنداري، "الصين وروسيا وحلف شما الأطلنطي"، السياسة الدولية. ع132، (أفريل 1998)، ص110.

(3) علاء جمعة محمد، "منظمة شنغهاي آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا"، السياسة الدولية. ع146، (أكتوبر 2001)، ص136.

(1) جمال مظلوم، "التعاون الروسي الصيني في إطار منظمة شنغهاي"، السياسة الدولية. ع164، (أفريل 2006)، ص61.

(2) علاء جمعة محمد، مرجع سابق، ص136.

لقد أحدث نشوء المنظمة نقلة نوعية في التعاون الإقليمي في المنطقة حيث تم توقيع "معاهدة الدفاع المشترك ضد الإرهاب وتطرف الحركات الانفصالية"، كما تم الإتفاق على إنشاء "مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب"، وبعدها توالى القمم، وشهدت قمة موسكو 2005 تركيز دول المنظمة على السياسة العالمية حيث أن دول المنظمة تضم أكثر من مليار نسمة، مما يضع على عاتقها صياغة سياسات تمس مصالحها العالمية، وكذلك إنشاء وحدات التدخل السريع، كل هذا التحول جاء للرد على التحركات الأمريكية في وسط آسيا، من هنا نلاحظ أن المنظمة جاءت لتوحيد الجهود الروسية الصينية بالأساس، في إطار منتدى إقليمي أوسع لمواجهة الهيمنة الأمريكية.<sup>(3)</sup>

---

<sup>(3)</sup> جمال مظلوم، مرجع سابق، نفس الصفحة.

# الفصل الرابع: مستقبل الدور الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا.

في هذا الفصل سنحاول القيام بدراسة إستشرافية حول الدور الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا، و سوف نطبق من خلالها أسلوب السيناريوهات لمعرفة مستقبل الدور الصيني في هذه المنطقة عن طريق ثلاث سناريوهات محتملة، تتمثل في: الخطي أي استمرار الوضع القائم، والإصلاحي وهو حدوث تغير في الظاهرة، ثم سيناريو راديكالي، والذي يعني التحول الجذري في المنطقة، عند التطرق إلى هذه السيناريوهات، نحاول أن نرجح أحدها بناء على متغيرات تتحكم في غلبة هذا السيناريو على غيره.

ونحن نعرف الفائدة من الدراسات المستقبلية بحيث تعطي للباحث والمختص في هذه الموضوعات المؤشرات والتوجهات الكبرى للمستقبل، هذه المؤشرات المستقبلية التي نأخذ عناصرها من الماضي والحاضر لمعرفة تطور المجتمعات، وبالتالي نستطيع من خلالها أن نستشرف المستقبل.

لكن يبقى من الصعوبة أن نمتلك نظرية للمستقبل تجعل منها المساعد في إيجاد نظرية للتكيف مع المتغيرات المستقبلية قبل وقوعها، وهذا ما سعى إليه الكثير من العلماء مثل: "ألفن توفلر"<sup>(1)</sup>.

---

(1) ألفين توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد. ط2، ترجمة محمد على ناصف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص3.

**المبحث الأول: إستمرارية الوضع القائم:** يفترض هذا السيناريو إستمرار الأوضاع على حالها، حيث تظل الولايات المتحدة أكبر قوة مهيمنة، في كل المجالات الإقتصادية والعسكرية والتي لا تستطيع أي قوة إقليمية آسيوية أن تواجهها، وستبقى محتفظة بوجودها في المنطقة.

أما الصين فرغم تطورها فهي قوة إقليمية فاعلة، ولكن ليست مهيمنة على جنوب شرق آسيا، بل تتقاسم الأدوار مع الفاعلين في المنطقة من: أمريكا، واليابان، والهند، وروسيا، وهذا رغم التطور العسكري والإقتصادي الصيني، ويتوقع في إطار هذا السيناريو أن تبقى قضية تايوان على حالها وستظل الإهتمامات الدولية في المنطقة تنصب على احتواء التوترات، وعدم الوصول إلى أزمات عسكرية، خاصة الصراعات حول الجزر والبحار، لكن هذه الأزمات لن تحل وتبقى عالقة الى أمد بعيد (1).

**المطلب الأول:** مظاهر إستمرارية الوضع القائم: لعل أبرز مظاهر هذا السيناريو هو استمرار مظاهر التفاعل بين مجالين مختلفين في تأثيرهما، مجال يدفع باتجاه الصراع، وآخر يدفع باتجاه التعاون، ولعل أهم برهان على ذلك، العلاقات الأمريكية الصينية التي تحدد هذا السيناريو، فإذا ذكرنا مجالات التفاعل بين الدولتين، نجدها تتفاوت في مكانتها، وقيمتها في بنية العلاقات، وأن التفاعل بين المجالات المختلفة، يولد تأثيرا بعضه أساسي والآخر أقل أهمية والثالث ليس له أي دور محدود، وبالتالي فإننا نرى أن المشهد يفترض وضع إستمرارية، يتمثل مع ما هو قائم الآن بما تشهده بيئة العلاقة الداخلية والخارجية من تحول وتغير مستمرين، والذي يدفع إلى هذا التحليل السابق، أن السياسة الأمريكية تجاه الصين في فترة ما بعد الحرب الباردة لم تركز على إتجاه واحد يمكن أن يطبع علاقة الدولتين، فالإدارة الأمريكية في عهد "كلاينتون"، كان لها دوافع لإقامة شراكة مع الصين بيد أن الأطر الحاكمة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي، هددت بإضعاف أو حتى تخريب جهود إقامة تلك الشراكة (2).

يرى هذا الإتجاه أن الجدل بين الصراع والتعاون يتجاهل إمكانية تبلور إتجاه ثالث وسط وأن القلق من تنامي القوة الصينية يستند إلى إفتراض خاطئ حول حقيقة القدرات الصينية الإستراتيجية، ويرى "روبرت روس" أن عدم وجود التهديد الصيني، ليس راجعا إلى قوة

(1) ماجدة صالح ، "الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد في آسيا"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين(محرران)، قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004، ص16.

(2) خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية - الصينية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص-ص225-226.

الصين المسالمة في الوقت الراهن، وإنما هي أضعف من أن تتحدي توازن القوى القائم في آسيا وستظل لفترة ليس قصيرة من الزمن خلال القرن الواحد العشرين على هذه الحالة.<sup>(1)</sup> هذا الموقف الذي يدعمه "زبغنيو بريجنسكي" مستشار الأمن القومي السابق، حيث يرى أن المخاوف من ظهور صين مهيمنة، يتماثل مع الفكرة القريبة العهد، والمتعلقة باليابان، بحيث وقبل نهاية الحرب الباردة كانت كل التنبؤات، تقول بإرتقاء اليابان إلى مرتبة القوة الفائقة المحتومة في العالم، والساعية إلى إزاحة أمريكا من الصدارة العالمية، بل حتى شرائها كاملة، كل هذه التحليلات برزت أنها خاطئة، نفس الشيء يعاد اليوم مع الصين.<sup>(2)</sup> يعترف أصحاب هذا السيناريو بأن الصين سوف تتحول إلى قوة كبيرة، لكنها ليست فائقة، وإذا كانت الهيمنة تعني القوة الفائقة والسيطرة، فإنه من الأنسب أن نطلق على هذا السيناريو بأنه نظام مشترك للقوى، وذلك لأن الصين لن تحوز على آليات القوة المطلوبة للهيمنة وحدها، ولكن تحتاج إلى تحالف بين دول: الولايات المتحدة، وروسيا، والهند، واليابان، هذا لا يعني عدم وجود خلافات، ولكن استمرار الخلافات السابقة على حالها مع الإعتماد المتبادل بين هذه الدول.<sup>(3)</sup>

أما فيما يخص القضية المحورية وهي قضية تايوان فيرى أصحاب هذا السيناريو، أنه يمكن للصين أن تطلب من الولايات المتحدة وحلفائها مساعدتها على توحيد تايوان بالوسائل السلمية، وينطلق هذا من أن الصين كانت من أكبر المستفيدين من الإستقرار الذي حققته الولايات المتحدة في إطار إستراتيجيتها في شرق آسيا، وبذلك أصبح ميزان القوى يميل لصالح الصين، مقارنة مع جيرانها الآسيويين، ولذا ليس من مصلحة الصين معاداة الولايات المتحدة، أو المساس بمصالحها الإستراتيجية، خاصة أن الرئيس الأمريكي "كلينتون" قد أكد في 7 مارس 1999م: "على أن ضعف القوى قد يكون تحديا يجب أن نواجهه، كما يجب أن نواجه تزايد القوة، وعندما يركز الفرد على التحديات التي يمكن أن تستخدمها الصين القوية تجاه الولايات المتحدة فلن تكون أكبر من خطر صين ضعيفة، و الممتلئة بعدم الاستقرار الذي تسببته الصراعات والإضرابات الإجتماعية الداخلية"، وهكذا تكمن المنافسة بين الدولتين في أن الولايات المتحدة ترى في الصين قوة ناشئة تزداد أهميتها في المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية، وتعتبر أن الصين شريك تجاري مهم، رغم أن الميزان التجاري في صالح الصين، غير أن الولايات المتحدة تشك في قوتها السياسية والعسكرية

(1) محمد سعد أبو عامود، "العلاقات الأمريكية الصينية"، السياسة الدولية. ع145، (أفريل 2001)، ص- ص97- 98.

(2) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى. ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص215.

(3) بدر حسن شافعي، "هل ستهيمن الصين على شرق آسيا بحلول عام 2015؟"، قراءات إستراتيجية. المجلد الأول، 1998: العدد السادس، جوان 1998، عن: <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read54.htm>

المتنامية، وتراهن على الدور الإقتصادي في ترويض الدور العسكري الصيني، وعلى انحصار نفوذ الحزب الشيوعي، أو إزالته في المستقبل، أما الصين فترى الولايات المتحدة في طريقها إلى الإنحدار الإقتصادي والسياسي والعسكري، ولا ينبغي إستفزازها في الوقت الحاضر.<sup>(1)</sup>

**المطلب الثاني:** محددات هذا السيناريو: تسعى الصين للسيطرة على جنوب شرق آسيا، حيث تصاعدت مصالح الصين في المنطقة نتيجة التغير الدراماتيكي، في ثقلها الديموغرافي والإقتصادي لصالح أقاليم السواحل الشمالية الشرقية، ولعل القضية الأبرز هنا في جنوب شرق آسيا قضية "جزر سبراتلي"، لكن وبناء على جهود الآسيان فإن الضغوط الدبلوماسية لإيجاد حل للقضية جعلتها موضوعا دوريا للاجتماعات، سواء في إجتماعات الآسيان أو "منتدى الآسيان الإقليمي"، ومن هنا نجد أن الصين وبعد تهديد دول الآسيان بتدويل القضية، أصبحت أكثر مرونة، ومن ثمة أصبح الموقف الصيني يؤكد على الحل السلمي الوسط، وهذا بإقامة نظام يسمح بمشاركة كل الأطراف، في تنمية المنطقة، وبعد التحول في الموقف الصيني، رحبت به الآسيان وأصبحت تتعامل مع الصين بإيجابية.<sup>(2)</sup>

يضاف إلى ذلك الدور الأمريكي في المنطقة، وعلاقة الولايات المتحدة مع الصين، بحيث يتبين من القراءة التاريخية لمسار العلاقة الأمريكية الصينية، أن هناك غياب في تواصل علاقات التعاون، فالعلاقة التعاونية كانت تقطعها دائما بإستمرار توترات وأزمات عديدة، ورغم الاختراقات التي أحدثتها مجالات التعاون لعناصر التوتر والصراع، فإنها لم تتسبب في تحول جذري في مسار تلك العلاقة، فقد تم التعاون في ضوء حاجات أكثر من كونه رغبات وميول متبادلة، ويدل على مصداقية ذلك بقاء عناصر التوتر في العلاقة بين البلدين.<sup>(1)</sup>

ولهذا سيبطل إرتباط أمريكا بشرق آسيا في المستقبل المنظور أحد أهم الشروط الضرورية لإستقرار المنطقة، والذي يعد بدوره شرطا أساسيا لتوسع التجارة والإستثمار الدوليين، وثمة أمور هامة في هذا الصدد، منها تنفيذ الإطار العام للإتفاق الأمريكي الكوري الشمالي وتخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية، والقبول بدور ياباني أكثر نشاطا في المنطقة وعلى الصعيد العالمي، وتجنب الصراع بشأن تايوان قدر الإمكان، وإشراك الصين في مختلف

(1) علي هادي الشكراوي، "مستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، تاريخ النشر: 16 جويلية 2007، تاريخ الإقتباس: 15 جانفي 2008، عن: <http://www.Asharqlarqbi.org.uk/mu.sa/b-mushacat-504.htm>.

(2) عبد المنعم طلعت، "الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا صياغة آسيوية"، السياسة الدولية. ع 132، (أفريل 1998)، ص-ص 46-48.

(1) خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص-ص 227-266.

التنظيمات الدولية، لتصبح تصرفاتها أكثر انضباطاً، وكل ذلك يعتمد على المشاركة الفعالة من قبل الولايات المتحدة، ينتج هذا مع غياب تصور عام جامع للسياسة الخارجية الأمريكية كمعادل وظيفي بديل لسياسات الاحتواء، التي اتبعتها أثناء الحرب الباردة، وهذا ما يجعل من إستمرارية نفس النهج في التعامل مع الصعود الصيني، ورغبتها في الهيمنة على منطقة جنوب شرق آسيا أمراً متوقع أن يكون بنفس السياسات السابقة.<sup>(2)</sup>

أما من جهة العلاقات اليابانية الصينية، وديناميكيته المعاصرة، فهي حالة يصعب تصور أن يقوم البلدين بتبديل المشاركة بينهما، والتي وصلت إلى حد القيادة المشتركة في آسيا، ومن جهة أخرى فإن الصراع أو الهيمنة بين الدولتين أمر مستبعد، في ظل التكافؤ مع أفضلية نسبية للصين، لكن اليابان تلعب دوراً أمريكياً، وهذا ما يجعل الكفة متعادلة وقد تكون في صالح اليابان، ما يجعل خيار الاستمرارية، الخيار العقلاني بالنسبة للبلدين.<sup>(3)</sup>

أما إذا نظرنا إلى آسيا عموماً نجد أنها قوة إقتصادية تساهم مجتمعة في التقدم العالمي، ففي سنة 1996 بلغ نصيب آسيا من الدخل العالمي 24 بالمائة، وهو نفس نصيب أمريكا الشمالية، وإذا علمنا أن نصيب آسيا قبل ربع قرن لم يتعدى 4 في المائة أدركنا أن معدل الصعود الآسيوي حقق طفرة هائلة تقدر بـ6 مرات خلال 25 سنة فقط، ولعل من العلامات الأبرز في التكامل الآسيوي أن آسيا تتاجر الآن مع نفسها أكثر من الغير، أي أن التجارة بين الدول الآسيوية تتنامي بشكل متسارع، مما يعني زيادة الإعتماد المتبادل بين هذه الدول والانتقاص من الإعتماد على الجماعة الغربية، لقد أصبحت تجارة اليابان مع آسيا أكبر من تجارتها مع الولايات المتحدة، بعد أن كانت تعتمد بالأساس على الأسواق الأمريكية، كذلك فإن الإستثمار الآسيوي البيئي في تزايد مستمر، هذا ما يجعل الصراع والهيمنة أمران مستبعدان في آسيا، يضاف إليه أن التنمية الإقتصادية أصبحت تعم كل دول الشرق الآسيوي الرأسمالية والإشتراكية وأصبحت المهمة الوطنية الأبرز للدول في المنطقة هي الأجندة الإقتصادية.<sup>(1)</sup>

بعد دراسة العوامل الخارجية التي تجعل الصين أكثر تعاونية، وبعيدة عن الهيمنة والصراع في منطقة جنوب شرق آسيا عموماً، نحاول أن نحصل على المتغيرات الداخلية التي تجعل من هذا السيناريو الأقرب إلى التحقيق حيث نجد أنه:

(2) توماس ولبورن، "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الإستراتيجي: الصين- اليابان- الولايات المتحدة الأمريكية"، سلسلة: دراسات عالمية، العدد 12، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص-ص 62-63.

(3) بدر حسن شافعي، مرجع سابق، ص5.

(1) مصطفى علوي، "مستقبل آسيا الأمني"، في: محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحول العالمية. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص-ص 359-360.

- من غير المؤكد المحافظة على نسبة النمو الإقتصادي في الصين لمدة زمنية طويلة، إذ لا يمكن استبعاد حدوث تباطؤ إقتصادي وهو الأمر الذي يمكن به تنفيذ التكهّنات بالهيمنة، إذ أن المحافظة على تلك النسب لمدة طويلة من الزمن تحتاج في الواقع إلى مزيج إستثنائي من القيادة الوطنية المؤثرة، والهدوء السياسي، والنظام الإجتماعي المحلي، ومعدلات الإدخار العالية والإستقرار الإقليمي، ومن الصعوبة الإحتفاظ طويلا بهذا المزيج من العوامل الإيجابية، كما يمكن للضغوط داخل الصين، أن تتفاقم نتيجة عدم التوازن المحتوم في النمو الإقتصادي العالي، فقد كانت المناطق الجنوبية الشرقية الساحلية، إلى جانب المراكز المدنية الرئيسية هي التي يعتبر الوصول إليها أسهل بالنسبة للإستثمار الأجنبي، والتجارة الخارجية والمستفيد الرئيسي من النمو الإقتصادي المستمر، يقابل ذلك تخلف المناطق الريفية في الداخل بشكل عام، وبعض المناطق البعيدة، يمكن لهذه العناصر أن تخلق نوعا من عدم الإستقرار السياسي<sup>(2)</sup>.

إن نقاط الضعف داخل الصين متعددة والتي تجعل من الوضع الحالي يستمر، و تتمثل في:  
- عند مقارنة الثروات الطبيعية للصين، مع الكم الكبير للسكان، نجد أنه رغم سياسة تنظيم الأسرة، إلا أن النمو السكاني يبقى بوتيرة سريعة فمن 541 مليون نسمة 1949 إلى مليار و321 مليون نسمة 2007، هذه الزيادة الكبيرة في السكان، والتي لم تنجح الخطط الرسمية في الحد منها، وكانت هذه الخطط تهدف للوصول إلى 700 مليون نسمة فقط سنة 2050 وهذا عبر مراحل، إلا أن سياسة الطفل الواحد فشلت نسبيا<sup>(1)</sup>.

وبالتالي رغم النمو المتسارع للإقتصاد الصيني فإن هذا لا يبدو أنه مهم، فعند تقسيم الدخل الوطني على عدد الأفراد نجد أن دخل الفرد الصيني يبلغ 400 دولار بينما في العالم المتقدم يصل الدخل الفردي إلى 25-30 ألف دولار، وباستعمال أسلوب المقارنة نجد أن الصين تمثل 1 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي، والولايات المتحدة الأمريكية تمثل 24 بالمائة يعني أن نسبة النمو في الصين 10 في المائة تساوي نسبة نمو 0.5 بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا فإن الإزدهار الصيني، لن يحقق الهيمنة في الأمدين القريب والمتوسط<sup>(2)</sup>.

ومن هنا فإن الصين حتى وفي حالة تفادي تعطل سياسي، وحتى في حالة المحافظة على نسبة النمو الحالية، على مدى ربع قرن، وكلا الاحتمالان قابلان للمناقشة والتشكيك فإنها

(2) زبغينيو بريجينسكي، مرجع سابق، ص-ص 199-200.

(1) عدي صدام حسين، عالم ما بعد الحرب الباردة. دار المنصور، بغداد، 2003، ص-ص 292-293.

(2) لسترثورو، "تغير طبيعة الرأسمالية، في: إعادة التفكير في المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص-ص 297-298.

ستظل فقيرة بالمنظور النسبي، فلو استطاعت أن تضاعف ناتجها المحلي ثلاث مرات فإن سكانها يظلون ضمن المراتب الدنيا من الدخل الفردي ما بين دول العالم، ناهيك عن الفقر الفعلي لقطاع كبير من سكانها، كما ستظل في مرتبة متدنية فيما يخص معيار الرفاهية وباختصار فإن الصين وحتى عام 2020، لا يتوقع لها في أفضل الأحوال أن تصل مرتبة المنافسة في الأبعاد الرئيسة للقوة العالمية .

- إن الطبيعة الديناميكية للتحوّل الإقتصادي الصيني بما فيها الإنفتاح على العالم الخارجي لا يتلاءم على المدى البعيد مع الدكتاتورية الشيوعية المغلقة، المتصلبة بيروقراطيا، كما أن صفة الشيوعية تصبح مع مرور الأيام أقل إرتباطا بالعنصر الأيديولوجي، وهكذا لن يكون للصين قدرة على تجنب الاستجابة إلى ما لا نهاية، لمسألة التحوّل الديمقراطي، وبناء على ذلك ستزداد مسألة مطاردة شبح الديمقراطية للصين، بالإضافة إلى أن هذه القضية مرتبطة إلى حد كبير بدرجة المهارة التي ستتعامل بها القيادة الصينية مع التوتر المتنامي بين النظام الإقتصادي والسياسي، وتبعاً لذلك فإن الصين من غير المحتمل، أن تتمكن من تقادي مرحلة البلبلّة السياسية، مع الأخذ بالنظر إلى حجم الصين، وحقائق التمايز الإقليمي، وتركبة أكثر من 50 عام من الدكتاتورية العقائدية، وبالتالي ستكون هذه المرحلة معوقة على الصعيد السياسي والإقتصادي، ويذهب بعض الخبراء إلى حد التنبؤ بأن الصين، قد تدخل في واحدة من دورات التنشيط الداخلي، والتي عرفها تاريخها، وبالتالي تتوقف مسيرة الصين إلى المكانة الرفيعة<sup>(1)</sup>.

وبالنظر إلى القفزة التي حققتها الصين على الصعيد الصناعي فإن ذلك انطوى على سلبيات، على الرغم من الفوائد المحققة، حيث خلقت فجوة كبيرة بين المناطق الإقتصادية الخاصة والمناطق الساحلية المنفتحة في جنوب شرق الصين من جهة، والمناطق الداخلية من جهة بحيث تزداد المناطق الأولى نموا جراً وظيفتها الإستثمارية الخارجية، وبالتالي تزداد ثراء وتبقى المناطق الداخلية معتمدة على سياسات الحكومة المركزية لتطويرها، بهذه الطريقة قد يصل الأمر إلى مرحلة الخطر على الوحدة الوطنية، وبهذا ستظل الصين تعاني من هذه المشكلة لفترة ليست قصيرة من الزمن .

- دائماً وباستعمال أسلوب المقارنة نجد في الصين مشكلة التعليم حيث تنطوي على بعد مستقبلي مهم، هذه المشكلة التي تعتبر عصية الحل، بحيث أن الإنفاق الحكومي على التعليم يعد محدوداً، مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أين تصل النسبة إلى 6 في المائة، بينما في الصين لا تتجاوز 3 إلى 4 في المائة في أحسن الأحوال، يضاف إلى ذلك محدودية الدخل الفردي وأثره على التعليم، وهذا ما نتج عنه هجرة الأدمغة الصينية إلى

(1) زبغينيو بريجينسكي، مرجع سابق، ص- ص200- 203.

الخارج، وبالتالي خسارة ثروة قومية، ففي الصين يقدر ثلث العلماء عاطلين عن العمل لأنهم لم يجدوا عملاً مناسباً يتيح لهم العيش برفاهية.<sup>(2)</sup>

- إن حاجة الصين إلى الخارج هي نقطة الضعف الرئيسية، بحيث ترى الدراسات الاقتصادية أن الصين التي كانت تحتاج إلى واردات من القمح تقدر بـ 16 مليون طن سنة 1995 ستصل إلى 43 مليون طن سنة 2010، حتى هناك من يتنبأ بأن الصين قد تحتاج إلى معظم الإنتاج العالمي المصدر، بسبب تآكل التربة، وتقدر هذه الدراسات إلى أن الصين ستفقد حوالي 50 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة مع حلول سنة 2030.<sup>(3)</sup>

تمتد الحاجة للخارج إلى مجال الطاقة، وهو أخطر تهديد خارجي تواجهه الصين في المستقبل، وحالياً الصين ثاني دولة آسيوية إسترادا للنفط بعد اليابان، وثالث دولة في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان، وتشير التوقعات إلى أن الصين سوف تصبح ثاني دولة استردا للنفط في سنة 2015، هذا التزايد في إستهلاك النفط سببه التزايد في السكان والنمو المتواصل للاقتصاد، فمثلاً الفترة الممتدة من سنة 1979 إلى عام 2002 بلغ متوسط النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي في الصين 9.4 بالمائة، وفي 2002 بلغ 8 بالمائة ثم إزداد المعدل ليصل إلى 9.1 بالمائة سنة 2003، وتشير التوقعات إلى أنه من الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015، فمن المتوقع أن يصل متوسط النمو إلى 6.4 ثم إلى 5.3، وعلى ضوء هذا الأساس، وفي ظل التوقعات يشكل تحقيق أمن الطاقة أحد أبرز التحديات التي تواجه الصين، خاصة أن المناطق الطاقوية الكبرى مسيطر عليها من قوى ليست على علاقة جيدة معها، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(1)</sup>

من الناحية العسكرية فإذا حاولنا أن نسقط معدلات النمو الاقتصادي، وانعكاساتها على المؤسسة العسكرية الصينية فسنجد أنه في سنة 1995، كان الإنفاق الدفاعي يقدر بـ 1.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا نجحت الصين في الإستمرار بمعدل نمو إقتصادي يتراوح بين 7.5 إلى 8 في المائة لمدة 15 سنة فإن ذلك سيساعدها على رفع الإنفاق الدفاعي إلى 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يساوي 40 مليار دولار عام 2010، وبالتالي فهذا يساوي 80 بالمائة من الإنفاق الدفاعي الياباني لعام 1995 و 48.7 من الإنفاق الدفاعي الروسي عام 1995، و 15.09 من الإنفاق الدفاعي الأمريكي سنة 1995، وليس

(2) عدي صدام حسين، مرجع سابق، ص- ص294- 629.

(3) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1997-2010. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص194.

(1) خديجة عرفة محمد، "الصين وأمن الطاقة رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية. ع164، (5 أفريل 2006)، ص56.

سنة 2010 التي هي سنة المقارنة للصين، مع إضافة المستوى التقني لهذه الدول الثلاث، وخاصة الولايات المتحدة واليابان الأكثر تطورا تقنيا من الصين في مجال التسليح.<sup>(2)</sup> هذه المؤشرات تبين الضعف النسبي العام للصين في المستقبل، والتي لن تجعل من الصين فاعلا أساسيا ومهيمنًا في منطقة جنوب شرق آسيا، وإنما فاعلا مؤثرا، وهو ما يعني إستمرارية الوضع القائم حاليا والذي يعرف تأثيرا متعدد الأطراف في المنطقة. لكن هل القوة تقتصر على الإقتصاد والإستراتيجيات العسكرية فقط؟ ألا تشمل نظرة عامة للقوة؟، هذا ما يجعلنا ندخل في السيناريو الثاني، والذي يتنبأ بهيمنة القوة الصينية وبطريقة شاملة على الوضع في جنوب شرق آسيا.

---

(2) وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص- ص193- 194.

## المبحث الثاني: تحسن الأوضاع وهيمنة الصين على منطقة جنوب شرق آسيا:

**المطلب الأول: مظاهر السيناريو:** ينطلق هذا السيناريو من فرضية أساسية، وهي أنه من الصعب تصور مشهد إستمرارية الدور الصيني في المنطقة، خاصة مع إستقرار العلاقات الصينية الأمريكية، ينطلق هذا السيناريو من رؤية أساسية لكلا البلدين وخاصة مع التغيرات المتسارعة في الصين، وبالتالي فاحتمال استمرار الوضع القائم شيء غير منطقي.<sup>(1)</sup>

وبهذا فإن التحول الذي يحدث على الظاهرة، يفترض أن يحدث في القرن الواحد والعشرين، والذي يتمثل مع النظام التقليدي لما قبل القرن 18م والذي قامت من خلاله الصين بدور المسيطر والمهيمن على المنطقة في آسيا حتى القرن 18م، ويعد هذا النظام منطقياً إلى حد بعيد إذا ما قسناه بقوة الصين، فقد كان نظاماً كبيراً وكانت الصين في قمته، ومع ذلك لم تكن الهيمنة هرمية، فلقد تكونت من دوائر متحدة المركز تدور حول المملكة الوسطى وكلما بعدنا عن العاصمة، كان الحكم الذاتي أكثر قوة، وهو الذي سمح به حكام الصين، إن أساس هذا الشكل من السيطرة الصينية على المنطقة، يرجع إلى مناصرة دول والشعوب المجاورة، والاحترام للصين، والقبول بالتفوق الثقافي الصيني، ومركزيتها في المنطقة، لقد أخذ هذا الشكل من الإحترام نوعاً من الهيمنة في تعامل الصين مع الحكومات في آسيا في عصر ما قبل الدول، وقبل وصول التجار الأوربيين والأمريكيين -هذا تاريخياً- لكن مستقبلاً نجد أن الصين سوف تعيد هذا التاريخ، لكن بنوع من الإختلاف في الأسلوب حيث أنها لا تحتاج أن تكون لها قوة للهيمنة والسلطة، لكي تتأهب لأن تكون ذات سيادة على آسيا، لكن من الضروري أن تكون لديها قوة متفوقة لكي تلزم الدول الأخرى بالإذعان لرغباتها قبل التعهد بالقيام بإجراء من جانب واحد، لا يبدو أن الصين ستؤسس سيطرتها وسيادتها على دول آسيا التابعة لها من خلال تحالف رسمي، مثل: تركيبة حلف وارسو، إن لدى الصين مقت شديد تجاه التحالفات، والارتباط بمعاهدات متعددة الأطراف والجوانب في عالم آمن، إن طبيعة الهيمنة الصينية لن تكون بالأسلوب العسكري وعبر تحالفات، ولكن تكون بالأساس إقتصادية ثقافية.<sup>(2)</sup>

في هذا الإطار فإن الولايات المتحدة سوف تفقد تدريجياً وضعها، كقوة مهيمنة على المنطقة، وستعتمد الصين على كوريا الموحدة كوسيلة لإستعادة التوازن الإقليمي للقوة في المنطقة لصالحها، وفي هذه الحالة فإن كوريا قد تتجه إلى الإرتباط بالصين بصورة أكثر من إرتباطها مع اليابان، وسوف تضغط الولايات المتحدة على كوريا، للاختيار بين الصين

(1) خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص228.

(2) بدر حسن شافعي، مرجع سابق، ص4.

واليابان، كل هذه المظاهر تجعل من الوضع خاصة في شمال شرق آسيا متغيرا، ويحتل الهيمنة الصينية خاصة مع الوحدة الكورية، والتراجع الأمريكي الياباني يقابله الصعود الصيني المتنامي في المنطقة عبر عدة آليات مختلفة<sup>(1)</sup>.

إن هيمنة الصين على المنطقة تأتي من أن الصين أكبر المستفيدين من حالة الإستقرار التي تسود شرق آسيا عامة، والتي حققتها قوة الولايات المتحدة العسكرية والإستراتيجية في آسيا، وبفضل ذلك أصبح ميزان القوة يميل لصالح الصين، ولذلك فمن مصلحة الصين عدم معاداة الولايات المتحدة، خاصة في هذه المرحلة، لأن هذه الأخيرة تنظر إلى أن أي ضعف للقوى قد يكون تحديا يجب أن يواجهه، وعندما نركز على التحديات التي يمكن أن تسببها الصين الضعيفة، من مشاكل وخطر عدم الاستقرار، وزيادة الحروب، فإن من مصلحة الولايات المتحدة المحافظة على الصين القوية، وبهذا فإن الصين تحقق الغاية وبطريقة سلمية، وليس بالطريقة التقليدية في السيطرة<sup>(2)</sup>.

من مظاهر السيناريو كذلك أنه يفترض أن يتجه العالم، إلى التعددية القطبية وأن هذه الأقطاب سوف تسيطر على المناطق الإقليمية المحيطة بها، حيث يرى أصحاب هذا الرأي إلى أن الأحادية القطبية، ما هي إلا مرحلة مؤقتة للمرور إلى عالم متعدد الأقطاب، وهذه التعددية تبدأ في المجال الإقتصادي، لتتطور إلى تعددية قطبية في التوازنات الإستراتيجية، بعد تعمق التكتلات الإقتصادية الإقليمية، وتشكيل رؤية سياسية موحدة داخل هذا التكتل الإقتصادي، ليصبح تكتلا سياسيا يظهر هذا النموذج في أوروبا، لكن شرق آسيا وخاصة جنوب شرق آسيا ستصل إلى هذه المرحلة، ولكن الاختلاف يتمثل في أن جنوب شرق آسيا ستكون تحت سيطرة الصين المهيمنة، وليس الشراكة كما يحصل في الإتحاد الأوروبي، هذا للاختلاف في القدرات بين دول جنوب شرق آسيا والصين، مقارنة مع التماثل النسبي بين دول الإتحاد الأوروبي، خاصة أن دول جنوب شرق آسيا تقليديا تقبل بالهيمنة الصينية عليها<sup>(3)</sup>.

**المطلب الثاني: مؤشرات السيناريو:** تعتبر الصين في المستقبل فاعلا أساسيا في منطقة جنوب شرق آسيا، فهي الدولة الأكبر في القارة بمعابر الجغرافيا و السكان، وربما الاقتصاد، إذا أخذنا الصين الكبرى وهي: (الصين + تايوان وهونج كونج)، ولا يفترب منها في حجم السكان والمساحة إلا الهند، غير أن الصين تتفوق عليها في الموقع والقوة العسكرية

(1) عماد جاد، "اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا"، في: محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحولات العلمية . مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص160.

(2) علي هادي الشكراوي، مرجع سابق، ص4.

(3) عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مرجع سابق، ص-ص63-66.

والإقتصادية ومستوى التجانس الاجتماعي، وربما المكانة خارج الحدود، لا يتفوق عليها سوى اليابان، ولكن في الفترة الأخيرة بدأت اليابان بالتراجع، أما روسيا فهي دولة أوروبية آسيوية، وليست آسيوية خالصة، فضلا عن مشكلاتها الداخلية الاجتماعية والإقتصادية، مع المرحلة الإنتقالية التي تمر بها، والتي تجعل منها دولة ضعيفة، والخاصة أنه رغم أدوار القوى الإقليمية الآسيوية الكبيرة، مثل: اليابان والهند وروسيا في تشكيل مستقبل آسيا فإن الصين بالإضافة إلى الولايات المتحدة تظان أهم اللاعبين وأكثرهم تأثيرا، في مستقبل آسيا (1).

وبهذا تعد الصين من القوى المرشحة بقوة للظهور كقوة فاعلة في القرن الحالي والذي يثير الانتباه هو الطفرة التي حققتها في مجال النمو، والتي ترجع إلى سنة 1978، ويتواصل هذا النمو إلى اليوم، إذا تم إجراء عمليات مسح للموارد الصينية، والقوى البشرية المدربة وبالإضافة إلى إستقصاء الطريقة التي جرت بها عملية الإنتاج في الماضي، بغية تفادي الأخطاء التي وقعت، الأمر الذي ساعد القيادة الصينية على تفادي نقاط الضعف، هذه الإستراتيجية التي قلبت وجه الصين، والتي تتواصل اليوم، ويتنبأ لها أن تتواصل في المستقبل وتجعل من الصين فاعلا عالميا (2).

إن صعود الصين إلى مرتبة إحدى القوى الإقتصادية المؤثرة في العقود الأولى من القرن الحالي، سيفضي إلى إستخدام القدرات خدمة للغاية الحضارية النهائية، وما يساعدها على ذلك هو إدراكها أن الكثير من الدول سواء في العالم المتقدم أو العالم الثالث تحتاج إلى الصين سواء من الجانب السياسي أو الجانب الإقتصادي، من إغراء السوق الصينية الكبيرة أو القدرة التصديرية الصينية، إن الصين تتوفر على إستعداد ذاتي لإستغلال كل شيء من أجل تجميع ما يمكن تجميعه من أوراق القوة (3).

وبهذا تعد الصين القوة الأبرز في آسيا، فإقتصاد الصين يزداد سنويا بمعدل 9 بالمائة والهند 8 في المائة، أما باقي نمور آسيا فقد تعافت من الأزمة الإقتصادية التي أصابتها سنة 1997م ويتوقع أن يصل إقتصاد الصين إلى ضعف الإقتصاد الألماني سنة 2010م وأن يتجاوز إقتصاد اليابان، و أن يواصل النمو بالوتيرة الحالية لعدة عقود، ذلك إذا ما إستطاعت الصين أن تعالج التمزق الداخلي في المجتمع (1).

(1) مصطفى علوي، مرجع سابق، ص364.

(2) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص-ص 186-187.

(3) عدي صدام حسين، مرجع سابق، ص-ص 283-28.

(1) جيمس إف هوج، "آسيا المتنامية: ماذا أعدت أمريكا لها؟"، ترجمة: سالي هاني، تاريخ الصدور: 4 أوت 2004، تاريخ الاقتباس: 20 جانفي 2007، عن: <http://www.islamonline.net/Aesbic/politics/2004/08/article03.shtml>

ورغم أن الآسيويين يتطلعون إلى اليابان أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، للعب دور أكبر، إلا أن العداء التاريخي، والتردد الياباني في لعب دور خارج المجال الإقتصادي وفي إحتضان الثقافة الآسيوية، بل وحتى في نقل التكنولوجيا، ولذلك نجد تراجعاً اليوم للاقتصاد الياباني، كلها عوامل تجعل الإقتصاد الياباني يوصف "بإقتصاد الفقاعة" لقد فقدت اليابان 63 بالمائة من قوتها في أسواق الأسهم، ونصف القيمة المحلية للنقود، والتي استثمرت خارج الحدود خلال السنوات العشر التي تلت الحرب الباردة، وأصبحت تفقد نصيبها في الأسواق لجاراتها الآسيويات، بالمقابل نجد الإقتصاد الصيني تضاعف خلال 6 سنوات وأصبحت الصين مستثمراً أساسياً في جنوب شرق آسيا، ويزيد إسهام الصين في إقتصاد تايوان وهونج كونج بمعدلات عالية، بالإضافة إلى شبكات الصين التي تنتشر في جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة، سوف يؤهل ذلك الصين، والجماعة الصينية في الخارج كي يكونا معاً الإقتصاد العالمي المهيمن عليه من طرف الصين حول العالم، حيث يمتلكون أصولاً تقدر ما بين 2 إلى 3 تريليون دولار، كما يهيمنون على 42 بالمائة من إجمالي الأسهم في أهم الأسواق الآسيوية هي: سيول، تايبي، شنغهاي، هونج كونج، بانكوك، سنغافورة، كوالالمبور، ومانيلا، هذا عن الشركات العامة، أما عن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل 96 بالمائة من مجمل شركات منطقة "الآيباك"، يعتقد أن الصينيين يمتلكون 90 بالمائة منها، إن النشاط التجاري والإستثماري يهيمن عليه الصينيون في كل أقطار شرق آسيا ما عدا اليابان وكوريا الشمالية، وبالتالي جنوب شرق آسيا تهيمن عليها الصين إقتصادياً من اليوم وأن ذوي الأصول الصينية فهم أكثر المستثمرين عبر الحدود في: تايلاند، ماليزيا، الفلبين، إندونيسيا وفيتنام، وكل دول جنوب شرق آسيا، كما يساهم الصينيون فيما وراء البحار بـ 80 بالمائة من الإستثمارات الخارجية في الداخل الصيني، وهم يمثلون نمطاً جديداً من الفاعلين الدوليين الجدد، ويختلفون عن النمط التقليدي الذي تلعبه الدولة القومية، يقول أحد المحللين أن نظاماً جديداً في تقسيم العمل ينشأ في المنطقة يتمثل في اقتصاديات جنوب شرق آسيا، قد استأجرها صينيون ما وراء البحار، بينما يدير الوطنيون حكومات بلادهم.<sup>(1)</sup>

إن شكلاً للاقتصاديات يحدث في آسيا قد أدى إلى تحول المنطقة من الهيمنة اليابانية إلى إقليم قوته الدافعة هي الشبكة الصينية من وراء البحار، وهؤلاء رواد مستقلون، وعائلات من الرواد والمشروعات، وبدورها ترتبط هذه الشبكات شبكياً ببعضها البعض وتعمل هذه الشركات الكبيرة مع بعضها كجزء من الشبكة، ولكن في الوقت ذاته تعمل كوحدات منفردة عالية الكفاءة والدقة، إن الأمر أشبه بشبكة الإنترنت، إنها تستطيع أن تكون بمثل هذا العدد

(1) مصطفى علوي، مرجع سابق، ص- ص365-366.

الكبير، مع أنها ليست مركزية، هكذا تتلخص المسألة التي نحن بصدها في أن من يهيمن على آسيا، ليس الدولة القومية الصينية، إنما الشبكة الصينية في ما وراء البحار.<sup>(2)</sup> إنه بتعبير ألفن توفلر هو "اقتصاد الموجة الثالثة"\* الذي يعتمد على التقنية و التشابك والترابط من دون أن يكون ذلك متأثرا بالجمود والمركزية التي يمتاز بها النظام السياسي في بكين، وهذا ما يعتبر عنصرا حاسما في تمدد وتسارع نمو هذا الاقتصاد.<sup>(3)</sup> وعند هذه النقطة يصبح التساؤل عن أثر هذه القوة الصينية المتنامية على مستقبل آسيا منطقيا يؤدي إلى بروز الصين وإدخال تغييرات جوهرية على خريطة آسيا، أو توازناتها الدقيقة، خاصة في المناطق التي تمتلك سيطرة عليها والتي تعتبر الأضعف أمام السيطرة الصينية، ولعل جنوب شرق آسيا، هو المكان الأكثر احتمال لحدوث هذا السيناريو، إن سيطرة الصينيين على الاقتصاد في المنطقة، سيجعل في المستقبل الأمر لا يقتصر على العامل الإقتصادي، بل ستتطور الأمور إلى السياسات العليا، ولعل المؤشر على ذلك اليوم إنتشار اللغة الصينية على نطاق واسع في المنطقة، والتي تعتبر المنافس الأبرز للإنجليزية في هذه المنطقة.<sup>(3)</sup>

أما بالرجوع إلى نقاط الضعف الصيني، فنجد أن الصين تعمل على تجاوزها لعل المشكلة الأبرز هي الطاقة، فقد حددت الحكومة الصينية إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق الأمن الطاقوي، بحيث تحركت في أكثر من مسار وذلك على المستوى الداخلي والخارجي فعلى المستوى الداخلي عملت على إنشاء مخزون إستراتيجي، بحيث يصل إلى 15 مليون طن بحلول 2010 وبدأت تبحث عن بدائل أخرى مثل: الطاقة الهيدروجينية، وعلى المستوى الخارجي أخذت تتحرك وفقا لأكثر من مسار، من إستيراد نפט خام وتنويع مصادر التمويل والإستثمار في النفط من قبل شركات صينية في دول مختلفة.<sup>(1)</sup>

أما فيما يخص النزاعات مع دول جنوب شرق آسيا فإن الصين و بمزيد من الصبر والحكمة وضبط النفس الطويل، وعدم الانفعال والتصعيد الغير المحسوب، سوف تسيطر عليها سلميا، وتعتبر هذه حكمة صينية تقليدية، وهذا ما يميز القوى الصاعدة تاريخيا والتي

(2) جون ناسبت، "من الدولة القومية إلى الشبكات"، في: إعادة التفكير في المستقبل. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص-ص 270-271.

\* اقتصاد الموجة الثالثة: وهو اقتصاد المعلومات الذي جاء بعد اقتصاد الموجة الأولى الزراعي واقتصاد الموجة الثانية الصناعي.

(3) ألفن وهايدي توفلر، أشكال الصراعات المقبلة: حضارة المعلومات وما قبلها. ترجمة صلاح عبد الله، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، لبنان، 1998، ص 314.

(3) جون نايست، مرجع سابق، ص 265.

(1) خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص-ص 56-57.

تكون غير تصادمية في فترة صعودها، لقد عملت الصين على حل المشاكل مع دول جنوب شرق آسيا، وحتى مع الدول التي كانت على عداء تاريخي معها مثل: فيتنام.<sup>(2)</sup> انطلاقا من هذه المؤشرات نجد أن هذا السيناريو الثاني هو الأكثر احتمالا للحدوث خاصة أن جنوب شرق آسيا مسيطر عليها منذ اليوم إقتصاديا من طرف الصين ، ولعل ما يدعم ذلك التاريخ، حيث تعتبر المنطقة نقطة نفوذ صينية تقليدية، يضاف إلى ذلك التراجع الأمريكي والياباني، مع الضعف النسبي الهندي والروسي، يضاف إلى ذلك التوجه العام لدول جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة للدخول في سياسات ترضي الصين.

---

Brantly Womack, "International Relationships at the Border of China and Vietnam", Asian Survey. Vol. XL, No. 6, November/December 2000. p-p981-986. <sup>(2)</sup>

### المبحث الثالث: السيناريو الراديكالي:

**المطلب الأول: فرضيات السيناريو:** يرى أصحاب هذا الإتجاه أن الصين الصاعدة سوف تتحول إلى قوة عدوانية وستقود إلى زعزعة إستقرار آسيا، وتحدي مصالح القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، ويؤكد أنصار هذا السيناريو أن الصين تسعى إلى تحقيق سلسلة من المطالب والطموحات التوسعية، وبالتالي يكون على القوى الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، أن تبدل قصارى جهدها، لكي لا تصل الصين إلى القوة العظمى، ومن هنا فالصراع عملية حتمية، وأن تحسن الصداقات الصينية مع القوى الكبرى الفاعلة ما هي إلا تكتيك مرحلي<sup>(1)</sup>.

ينطلق هذا السيناريو من أن القوة الأمريكية في المنطقة سوف تتقلص مع مرور الوقت وعليه ستعمل اليابان والصين على ملأ فراغ القوة، وتعتمد اليابان لتقوية موقعها الأمني على اكتساب القوة النووية في المستقبل المتوسط، بمجرد أن تبدأ الولايات المتحدة في الإنسحاب وتقليل دورها الأمني، وانطلاقا من حساسية الوضع في منطقة شبه الجزيرة الكورية و تأثيره على علاقة الصين بتايوان، وترتبط أغلب التحاليل بين الوضع في شبه الجزيرة الكورية، والعلاقة الصينية التايوانية ففي حالة لجوء كوريا الشمالية إلى التدخل العسكري لتوحيد الجزيرة، فإن الاحتمال العسكري وارد بين الصين وتايوان<sup>(2)</sup>.

إنطلاقا من هنا تقوم الصين بالسيطرة على البحار والجزر المجاورة، بهدف تعزيز أمنها القومي، ويعتمد هذا السيناريو على إقتراح الأميرال "ليوهوا كينج" المقرب سابقا من الرئيس الصيني " دينج ساو بينج"، حيث يقترح مبدءا إستراتيجيا جديدا، يستند إلى أن الصين يمكن أن تضمن أمنها القومي، من خلال إظهار قوتها خارج حدودها للسيطرة على البحار، وعلى أول سلسلة جزر تضم تايوان، ينطلق هذا من إستمرار الصين في تعزيز قدراتها الإستراتيجية وعزمها على إستعادة تايوان، وإدراك للخطر من تحالف الولايات المتحدة مع اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين وتايوان والذي يؤثر على أمنها القومي، من هنا تنفذ الصين عمليا مطالبها و تهديداتها، بإعادة توحيد تايوان بالوسائل العسكرية ومن دون التشاور مع الولايات المتحدة، إنطلاقا من أن إعادة توحيد تايوان هو أحد الأهداف الأساسية منذ سنة 1949م ويعزز ذلك تفوقها الإستراتيجي في المنطقة، إن إعادة توحيد تايوان تضعف أو تنتهي تحالف الولايات المتحدة الأمني مع كل من اليابان، وكوريا الجنوبية والفلبين، ومن ثمة يقلل من أهمية وجودها العسكري في شرق آسيا، وتعتبر الصين بأن مشكلة تايوان هي مشكلة

(1) محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص97.

(2) ماجد صالح، مرجع سابق، ص161.

داخلية، ومن ثمة لا ينطبق على تدخلها العسكري في تايوان، أي خرق لمبادئ التعايش السلمي<sup>(1)</sup>.

ويرى أصحاب هذا التوجه أن الصين دولة قهرية بقوتها العسكرية الماكرة كمهيمن حقيقي، وهناك ثلاث شروط لتحقيق هذا السيناريو: على الصين أن تكون لها الإرادة لإستخدام القوة العسكرية تجاه جيرانها الآسيويين، مع ضرورة أن تحوز الصين على القدرة لإستعمال القوة، بشكل فعال مع شرط ثالث، وهو أن تكون الدول الأخرى أضعف من أن تعرقل التوجه الصيني<sup>(2)</sup>.

ينطلق هذا من أن صورة الصين الغير مهددة لمصالح جيرانها، والولايات المتحدة قد تراجعت مع نهاية الحرب الباردة، فقد أصبحت الصين تظهر كقوة كبيرة منافسة للولايات المتحدة في إقليم آسيا-الباسيفيك، وأصبح زعماء الصين القوميين يركزون على ما يجب أن تكون عليه دولتهم في المستقبل، كند للولايات المتحدة في المنطقة على الأقل، لذلك أخذت العلاقة الأمريكية الصينية تطرح إحتتمالات التوجه إلى الصراع، بشكل صريح في المستقبل المتوسط<sup>(3)</sup>.

**المطلب الثاني: مؤشرات السيناريو:** إن مؤشرات الصراع في المنطقة تبدو قوية، وهذا راجع إلى عوامل عالمية وأخرى إقليمية، وصينية داخلية، حيث أن الصين تعد من القوى البارزة الجديدة، ويشهد القرن الحالي صعود الصين، ولعل من دلائل ذلك هو الإحتياطي الكبير من العملة الصعبة، حيث يقترب من تريليوني دولار، وفي نفس الوقت تعد الصين قوة نووية، ولديها أسطول بحري قوي، وموقع إستراتيجي، وتتوقع مصادر موثوقة مثل المجلس الوطني للمخابرات - وهو مجموعة بحثية و مركز للتفكير مؤثر في الولايات المتحدة تابع للحكومة الأمريكية- أن تصبح الصين ثاني أكبر إقتصاد في العالم سنة 2025، يمثل هذا التطور نوعا من التوجه إلى عالم متعدد الأقطاب، ويشكل هذا التغير البنيوي تحديا بارزا للمؤسسات العالمية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية<sup>(1)</sup>. يترافق هذا مع غياب تصور جامع للسياسة الأمريكية الخارجية اليوم، كمعادل لإستراتيجية الإحتواء التي طبقتها أثناء الحرب الباردة، وبالتالي يصبح من الصعب على واشنطن أن ترتب الأولويات في سياستها الخارجية، بالمقابل يصبح من الصعب على الحكومات في الدول الأخرى أن تفهم السياسات الأمريكية، خاصة أنها ذات ضبابية في

(1) علي هادي الشكراوي، مرجع سابق، ص- ص3-4.

(2) بدر حسن شافعي، مرجع سابق، ص6.

(3) خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص- ص234-235.

(1) أحمد ثابت، "مكائنه الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد"، السياسة الدولية. ع171، (جانفي 2008)، ص16.

جنوب شرق آسيا، كل هذا يجعل من النزاعات الكامنة تعرف من وقت إلى آخر، تطورات غير محسوبة، كما هو الوضع الاستراتيجي الحالي.<sup>(2)</sup>

هذا عن الوضع في العالم وتأثيره على جنوب شرق آسيا وشرق آسيا عموما، أما على صعيد العلاقات الأمريكية الصينية فهناك متغيرات تشير إلى إمكانية عودة العلاقات المتبادلة إلى مرحلة إحتدام الصراع، التي كانت خلال الفترة الممتدة من سنة 1949 إلى 1971 والتي تكمن اليوم في مستويين أساسيين هما: إنكفاء القدرة الأمريكية، وتأثير ذلك على العلاقات بين البلدين سلبا، وثانيها نجاح الصين في إعادة بناء قوتها ونمط تحالفاتها الإقليمية الجديدة، هذا ما قد يدفع بالعلاقة إلى مزيد من الصراع.<sup>(3)</sup>

أما بالرجوع إلى البيئة الإقليمية فنجد متغيرات حالية وأخرى مستقبلية، تدل على أن المنطقة تتجه إلى الصراع، و تتمثل أساسا في:

- سباق التسلح الذي أعقب الحرب الباردة والذي بموجبه، أصبحت شرق آسيا من بين المناطق الأكثر تسلحا في العالم حاليا، وهذا على عكس المسار العالمي الذي يميل إلى التقليل في الميزانيات العسكرية، فبعد الحرب الباردة نجد أن الإنفاق العسكري قد نما بنسبة 5 في المائة من سنة 1990م إلى سنة 1995م، وتشير بعض التقديرات أن ميزانية الصين العسكرية تقدر بـ 90 مليار دولار، وهو ما يجعلها الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة، ونجد أن بعض الدول وصلت نسبة الإنفاق الحكومي على الميزانية التسلحية إلى 25 بالمائة في نفس الفترة، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق العسكري نجد مؤشرات أخرى قد تكون مثيرة للقلق لدي بعض المحللين، كالنمو الواضح في مجال التسلح البحري، وتضخم القوة البحرية الآسيوية في المرحلة الأخيرة، ويمكن تفسير ذلك بحاجة دول آسيا، خاصة مع تزايد إستيراد الصين للنفط، ومن ثمة تتنافس دول آسيا خاصة الصين واليابان على السيطرة على طرق الإمدادات، وهذا ما يشعل السباق على تطوير القدرات البحرية للبلدين، ولا يقتصر الأمر على النفط بل يمتد إلى المصلحة الكبيرة في التجارة، وحماية الطرق التجارية للبلدين، خاصة أن آسيا يزداد إسهامها في التجارة العالمية، وبالأخص الصين واليابان ودول الآسيان، ومن ثمة فإن التجارة تمثل إحدى أهم مصادر الدخل القومي في المنطقة، وهذا ما يستلزم تطوير قوة بحرية في المستقبل.<sup>(1)</sup>

<sup>(2)</sup> توماس ولبورن، مرجع سابق، ص 63.

<sup>(3)</sup> خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص 235.

<sup>(1)</sup> مصطفى علوي، مرجع سابق، ص- ص 371-372.

- يمتد هذا الى السلاح النووي، وي طرح حتى إمكانية امتلاك اليابان له ويستند الاتجاه المؤيد لامتلاك السلاح النووي، إلى عدد من المقولات المهمة، أهم تلك المقولات: هي تراجع قوة ردع المظلة النووية الأمريكية، في شمال شرق آسيا، وقوة الردع الأمريكية بشكل عام يعني عدم نجاح قوة الردع الأمريكية في المنطقة على تحجيم الطموحات النووية للنظام الكوري والصيني، وهذا ما يجعل اليابان قد تذهب إلى امتلاك السلاح النووي، على المدى المتوسط والبعيد..<sup>(2)</sup>

لعل كل هذا يلتقي مع النزاعات التي لم تحل إلى اليوم، والتي عملت في الماضي على توتير البيئة الإقليمية في جنوب شرق آسيا، خاصة النزاعات حول الجزر مثل: جزر سبراتلي، البارسيل، والسيطرة على بحر الصين الشرقي بين الصين واليابان، وبحر الصين الجنوبي بين الصين ودول جنوب شرق آسيا.<sup>(3)</sup>

أما من ناحية التهديدات الجديدة التي ظهرت أخيرا، والمتمثلة في ظهور الإرهاب في المنطقة، والتي تعتبر إحدى المعائل الرئيسية للحركات المسلحة الإسلامية والشيوعية، وهنا تظهر منطقة جنوب شرق آسيا كمنطقة فوضى، نظرا للانتشار المكثف للخلايا المسلحة خاصة في: إندونيسيا، وماليزيا والفلبين، ونجد أن الحرب الدولية على الإرهاب، التي أطلقتها الولايات المتحدة، كانت جنوب شرق آسيا أحد أهم معاقلها وقد استهدفت في المرحلة الأولى "جماعة أبو سياف" الفلبينية، ولكن سرعان ما اكتسبت مزيدا من الأهمية مع وقوع تفجيرات "بالي" في إندونيسيا، أما واقع الحركات المسلحة في جنوب شرق آسيا، فنجدها قوية لوجود كثير من التيارات والحركات الإسلامية، غير أن وجود تلك الحركات لا يقتصر على الدول ذات الأغلبية الإسلامية، بل يمتد إلى باقي دول المنطقة، كما تتسم هذه التنظيمات بقدر من التشابك والإمتداد على المستوى الإقليمي، بسبب تبني بعضها أهدافا إقليمية، ومن هذه التنظيمات: "مجلس علماء إندونيسيا"، "وجبهة المدافعين عن الإسلام في إندونيسيا"، "حركة أتشه الحرة في إندونيسيا"، "وجماعة أبو سياف" في الفلبين، بالإضافة إلى جماعات غير إسلامية، وبالرجوع إلى الإستراتيجيات التي تتبعها الدول في محاربة هذه الجماعات، نجد إختلافات بين دول جنوب شرق آسيا، فبينما تتبنى الفلبين نهج القوة العسكرية، فإن ماليزيا وإندونيسيا تتبنى خيارا أكثر مرونة، وهذا ما جعل الإستراتيجيات

(2) محمد فايز فرحات، "مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا"، السياسة الدولية. ع167، (جانفي 2007)، ص118.

(3) نورهان الشيخ، "النزاعات حول الجزر في آسيا وإنعكاساتها على الأمن الآسيوي"، في: هدى مينيكس والسيد صدقي عابدين(محرران)، قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ص- ص200-206.

تختلف وتؤثر على الحرب الدولية على الإرهاب وبالتالي ضعف الإستراتيجية الشاملة لدول جنوب شرق آسيا في محاربة الإرهاب.<sup>(1)</sup>

هذا عن البيئة الإقليمية في جنوب شرق آسيا، التي تظهر أنها مرشحة إلى مزيد من الصراعات .

وبالرجوع إلى الداخل الصيني، نجد ما يدعم هذه الفكرة، وهو التنافس بين المسارات الإقتصادية والسياسية، فالصين دولة شيوعية من جهة، غير أنها تتجه إلى إقتصاد السوق، وهذا ما يجعل مع مرور الوقت السلطة المركزية تضعف تدريجيا لصالح الأقاليم، ما يولد في المستقبل نزاعات وصراعات داخلية صينية ونعرف أن الصين تؤثر في محيطها الإقليمي، وهنا مكن الخطر في إنتقال الأزمات إلى دول جنوب شرق آسيا.<sup>(2)</sup>

خاصة أن الرؤية داخل النظام السياسي تختلف عن الرؤية الإقتصادية، حيث يحكم المؤسسة العسكرية الصينية تاريخ من المجد تسعى إلى إستعادته، وهو التاريخ الذي كانت فيه الصين تسيطر على المنطقة والتي إقترنت بالتوسع الخارجي، سواء عبر الإحتلال أو عبر دفع الجزية إلى الأباطرة الصينيين، إن هذا التاريخ يظل يلعب دور المحرك في السياسة الخارجية الصينية في المستقبل وخاصة في منطقة جنوب شرق آسيا.<sup>(3)</sup>

(1) التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003 "الحرب ضد الإرهاب في جنوب شرق آسيا: إستراتيجيات مختلفة"، عن: <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R2RB31.HTM>.

(2) سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص- ص188-189.

(3) عدي صدام حسين، مرجع سابق، ص277.

# الختامة

لقد تمحورت هذه الدراسة حول الدور الصيني في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة كمفتاح لفهم مكانة الصين في العالم، وذلك بالتركيز على بحث المتغيرات المتحكمة في هذا الدور، ثم التوصل إلى واقع هذا الدور و معرفة ما هي الأدوار التي تنافسه في هذه المنطقة

والتي تعتبر حساسة ومهمة في العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين، ومن ثمة وصلنا إلى الدراسة المستقبلية التي تستشرف إلى أين يتجه هذا الدور؟ من النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

أن الدور الصيني تتحكم فيه المتغيرات الطبيعية والسياسية والاقتصادية والإستراتيجية، فمن المتغيرات الطبيعية نجد العامل الجغرافي: حيث أن موقع الصين مهم في شرق آسيا والذي يعتبر قلب العالم في المستقبل، ويلعب هذا العامل دورا مهما خاصة في قضايا مصيرية للصين مثل: قضية تايوان .

أما العامل الطبيعي الثاني فيتمثل في المؤشر الديموغرافي وهو ما جعل الصين تحمل إحدى أكبر التحديات التي جعلت منها دولة مهمة على مدى القرن العشرين حتى في ظل فترات الضعف.

أما المتغير السياسي فوجدنا أنه مهم في بلورة الدور الصيني، وهذا ما تجلى من خلال المقارنة بين مرحلتي الانغلاق والإصلاحات التي جاءت بعد وفاة الزعيم "ماوتسي تونغ"، وصولا إلى سلطة الشخصية القوية والبراغماتية "دينج هيساوبنج"، وبالتالي وجدنا أن السلطة هي أهم عامل سياسي في الصين، لأن بقية العوامل السياسية تعتبر غير أساسية وهذا لطبيعة الثقافة الصينية التي تمجد السلطة.

أما المتغير الاقتصادي فإنه يتحكم في صين ما بعد الإصلاح والتي تراجع فيها العامل الأيديولوجي، هذا المتغير يتميز بالتسارع، خاصة أن الجالية الصينية في جنوب شرق آسيا تعتبر أقوى جالية من حيث الاقتصاد وتعتبر المسيطر بنسبة كبيرة على اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا وشرق آسيا عدا اليابان وكوريا الجنوبية، وهو ما يجعلها تشكل إحدى أهم الفاعلين الجدد في المنطقة وحتى في العالم، هذه الظاهرة التي تعتبر ظاهرة فريدة وتحتاج إلى الدراسة كموضوع بمفرده.

أما المتغير الإستراتيجي فيعتبر المعبر عن بقية المتغيرات السابقة و الذي يبرز بشكل كبير في منطقة جنوب شرق آسيا، بحيث أن الصين قد تتغاضى عن القضايا العالمية، لكن في جنوب شرق آسيا أو شرق آسيا نجدها تعمل بقوة لمنع تطور الأحداث بما يتعارض مع مصالحها نظرا لأنها ترى بأن دورها العالمي يبدأ من محيطها الإقليمي.

إن علاقة الصين مع دول جنوب شرق آسيا قد مرت بمرحلتين أساسيتين: مرحلة تمتد من الثورة إلى وفاة "ماوتسي تونغ" والثانية منذ تسلم الزعيم "دينج هيساوبنج" السلطة إلى اليوم، فالعلاقات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا تأثرت بالتحول الذي حصل في الصين

بعد وفاة الزعيم "ماو" فتحسنّت العلاقات بعدما كانت دول جنوب شرق آسيا، تلعب دور احتواء المد الشيوعي الصيني من الجنوب.

أما عن مطالب الصين الإقليمية في المنطقة فنجدها متنوعة تمتد من السيطرة على الجزر والبحار، إلى القضية الأساسية المتمثلة في قضية تايوان التي تعتبر من صميم قضايا الوحدة الوطنية، أما القضايا الأخرى فيتميز الدور الصيني بنوع من الليونة في تعامله معها وهي: قضايا جزر بحر الصين الجنوبي والسيطرة على بحر الصين الشرقي.

أما بالنسبة إلى الأدوار المنافسة للدور الصيني في المنطقة تتمثل حسب الترتيب من حيث القوة في:

الدور الأمريكي: الذي يعد أهم طرف معرقل للدور الصيني وهذا لقوة هذا الطرف في جميع الجوانب خاصة العسكرية والتفوق الكبير للبحرية الأمريكية في المحيط الهادي، ومع ذلك نجد أن الدور الأمريكي مر بمرحلتين هما: مرحلة الحرب الباردة والتي كانت فيها المنطقة تدخل في إطار إستراتيجية عالمية، عبارة عن حاجز جنوبي للتمدّد الشيوعي، ومن هنا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنظيم وجود عسكري كبير، لكن بعد مرحلة الإصلاح في الصين تحسنت العلاقة الصينية الأمريكية، أما الخطر الأكبر في الدور الأمريكي على الصين فيتمثل في قضية تايوان التي تجسد الخلاف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، هذه القضية التي تعتبر القضية المجال إذا استعملنا مفاهيم "جيمس روزنو" وسوف يبقى تأثيرها على العلاقات الصينية الأمريكية إلى عقود قادمة.

أما ثاني دور مؤثر فهو الدور الياباني الذي يعتبر أكبر دور إقليمي معرقل للدور الصين، وهذا بالرجوع إلى القوة الاقتصادية اليابانية التي تعتبر الأولى في آسيا وأكبر متعامل مع دول جنوب شرق آسيا، لكن ما يميز الدور الياباني أنه في تراجع وهذا لعدة عوامل منها: الانكماش الاقتصادي والانغلاق الداخلي في المجتمع الياباني يضاف إلى ذلك القوة الكبيرة التي يتطور بها الدور الاقتصادي الصيني والذي يعتبر المعوض الرئيسي للدور الياباني المتراجع.

أما الهند فتبدو أنها ضعيفة وهذا بمقارنة حجم التبادلات التجارية بين الهند ودول المنطقة، لكن الدور الهندي يمكن أن يعتبر أقوى منافس للدور الصيني في المستقبل وهذا للمكانة التي تحتلها الهند في المنطقة، وهي تنمو اقتصاديا بوتيرة سريعة.

أما الدور الروسي فإنه مر بمرحلتين: مرحلة التناقض والخلاف ومرحلة التعاون والشراكة الإستراتيجية، لكن حاليا نرى الرجوع القوي للدور الروسي، خاصة بعد أزمة

جورجيا والتي قد تجعل من منطقة جنوب شرق آسيا وشرق آسيا البديل الأساسي لروسيا خاصة بعد العزلة التي يحاول الغرب فرضها على روسيا.

أما التوجهات العامة للدور الصيني في المنطقة التي تتمثل في ثلاث احتمالات وهي: استمرار الوضع على حاله، وهذا مستبعد خاصة مع التغير الكبير في المناخ الاقتصادي والنمو الكبير للقوة الصينية بجميع مقوماتها.

أما السيناريو الآخر فهو احتمال اشتعال المنطقة وهذا كذلك مستبعد لأن الصين تتبع إستراتيجية هادئة وغير تصادمية والتي تجعل من الصراع أمر غير مرجح في المنطقة.

وهو ما يرجح الاحتمال المتمثل في الهيمنة الصينية على المنطقة وهذا لقوة الدور الصيني وللمؤشرات الدالة على ترجيح هذا السيناريو، خاصة أن الصين تهيمن على منطقة جنوب شرق آسيا اقتصاديا وهذا ما بدأ ينعكس على الجوانب الأخرى من ثقافة وإستراتيجية.

ولعل أبرز مثال على ذلك هو الانتشار الكبير للغة الصينية والمدارس الكونفوشيوسية في كامل أرجاء جنوب شرق آسيا، وهو ما يعرف بالسيطرة الثقافية بعد السيطرة الاقتصادية تمهيدا للسيطرة الإستراتيجية، ولكن ما هو ملاحظ أن هذه الهيمنة الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا غير عسكرية، وهو ما يمثل لغز في السياسة الخارجية الصينية في هذه المنطقة.

وبهذا نجد أن الصين وفي إطار صعودها العالمي تتبع إستراتيجية إقليمية، وهذا بالهيمنة على المحيط الإقليمي، خاصة المنطقة الرخوة فيه وهي جنوب شرق آسيا، وهنا تتبع "مبدأ مونرو" الذي اتبعته الولايات المتحدة في فترة صعودها العالمي، وهي الهيمنة الإقليمية لغرض الوصول إلى الهيمنة العالمية، تتم هيمنة الصين الحالية عبر مراحل: ابتداء من الانفتاح سنة 1978-1979، إلى التحول بعد الحرب الباردة، والاهتمام بالقضايا الإقليمية والانسحاب النسبي من القضايا العالمية، وصولا إلى الأزمة المالية سنة 1997، والتي شكلت المنعطف الأساسي في هيمنة الصين الإقليمية خاصة بعد انسحاب الأموال الغربية من المنطقة والدخول القوي للصين وتطبيق "سياسة ملاءم الفراغ".

لكن هذه الهيمنة الإقليمية لم تكن لتتحقق لولا القدرات الكبيرة التي تتمتع بها الصين والتي ترجمت في سياستها الخارجية خاصة الإقليمية، هذه القدرات التي نجدها في نمو مستمر خاصة من الناحية الاقتصادية.

يضاف إلى ذلك التحولات التي تحدث داخل المجتمع والقيادة في الصين وهذا ما نلاحظه في التحول العقائدي، من "ماوتسي تونغ" إلى شخصية "دينج هيساو بينج" هذا الأخير الذي كان له الفضل في الانتقال الهادئ بالمجتمع والاقتصاد.

إن الهيمنة الصينية على جنوب شرق آسيا تتأثر بأدوار القوى الفاعلة الأخرى، وهذا التأثير يكون بناء على قوة وضعف هذه القوى في المحيط الإقليمي الصيني، وهنا تبرز

الولايات المتحدة كفاعل عالمي، واليابان والهند وروسيا كفاعلين إقليميين مؤثرين على مكانة ودور الصين في جنوب شرق آسيا.

# الملاحق

## الملحق رقم(1):القضايا النزاعية بين الدول الآسيوية:

- 1- الإدعاءات المتنافسة بين روسيا واليابان بصدد جزر الكوريل، و الأراضي الشمالية وهي: كونشير، يوأيتر، وفو، وجزر شيكوتال.
- 2- النزاع غير المحسوم بين اليابان وكوريا الجنوبية، بشأن صخور ليان في البحر الجنوبي لليابان وهي جزر تاكيشيما ونيك دو.
- 3- السيادة الموزعة بصدد شبه الجزيرة كوريا بين جمهوريتي كوريا الشمالية والجنوبية.
- 4- المزاعم حول حق السيادة على البر الصيني وتايوان.
- 5- النزاع القائم بين اليابان والصين حول الجزر سينكاكو في بحر الصين الشرقي.
- 6- الإنتفاضة المسلحة للمنظمات الإسلامية والجماعات الشيوعية في الفلبين.
- 7- إدعاء الفلبين بحقها في منطقة صباح، والمياه الإقليمية لها من دولة ماليزيا.
- 8- حركة الانفصال في صباح.
- 9- المطالب المتنافسة بين الصين وفيتنام، حول جزر البارسيل في بحر جنوب الصين.
- 10- المزاعم المتباينة بحق السيادة على جزر سبارتلي في بحر جنوب الصين بين الصين والفيتنام ودول جنوب شرق آسيا.
- 11- النزاعات الحدودية بين الصين و فيتنام .
- 12- النزاعات الحدودية بين فيتنام واندونيسيا بصدد ترسيم الحدود البحرية في بحر الصين الجنوبي وإلى القرب من جزيرة ناتونا.
- 13- النزاعات الحدودية بين فيتنام وكمبوديا.
- 14- النزاعات الحدودية بين فيتنام وماليزيا بصدد الحدود البحرية.
- 15- حركة الانفصال في بغيرن فيل في بباوا غينيا الجديدة.
- 16- حركة المقاومة أور غانياسي بابواميديكا في غرب آريان.
- 17- حركة المقاومة للسلطة الإندونيسية في تيمور الشرقية.
- 18- حركة إستقلال أتشه في شمال سماطرة.
- 19- النزاع بين ماليزيا وسانغافورة حول ملكية جزر بولواباتوبوتيه في مضيق جوهور.
- 20- المزاعم المتنافسة بين ماليزيا واندونيسيا حول جزر سيبيدان وسيباتك وليجيتان في سيليبس.
- 21- النزاع الحدودي بين ماليزيا وتايلاندا.
- 22- النزاعات في كمبوديا.
- 23- الإشتباكات المسلحة بين الحكومة وقوة المقاومة في لاوس.
- 24- عمليات العصابات الشيوعية على حدود اللاوس وتايلاندا في شمال شرق تايلاندا.

- 25- النزاعات الحدودية بين تايلاندا و مينمار.  
 26- حركات شان وكاشين وكارين والجماعات الديموقراطية في مينمار.  
 27- الإنتقضة في بينغلاداش.  
 28- الخلافات الحدودية بين الهند والصين.

المصدر: كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 1997، ص- ص286-287.

### الملحق رقم(2): المعدلات السنوية للنمو القطاعي في الصين(1985-2000)

البيان	فعلي 1995-1985	تقديري 2000-1996
الناتج المحلي الإجمالي	%9.8	%8.4
القيمة المضافة في قطاع الزراعة	%4.2	%3.1
القيمة المضافة في قطاع الصناعة	%13.1	%9.2
القيمة المضافة في قطاع الخدمات	%9.8	%9.7

المصدر: محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدرويس المستفادة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص95.

### الملحق رقم (3): السكان والقوميات في الصين القوميات 56.

الصين دولة موحدة القوميات وتتكون من 56 قومية ولما كانت قومية "الهان" أكثر القوميات الصينية تعدادا ب91.6% من مجموع السكان تسمى القوميات الأخرى الأقليات القومية. وحسب بيانات الإحصاء الخامس للسكان البلاد كلها عام 2000م، بين 55 أقلية قومية، 18 قومية يتجاوز عدد السكان لكل منها مليون نسمة، وهي: "تشوالغ"، ومان (المانشو)، "هوي"، "مياو"، "الويغور"، "يي"، "تاوجيا"، "المنغول"، "التبتين"، "بيويي"، "دونغ"، "ياو"، "الكوريين"، "باي"، "هاني"، "لي"، "القازاق"، "وداي"، وأكثرها عددا قومية "تشالغ" التي يبلغ عددها 16 مليون و179 ألف نسمة.

و17 قومية يتراوح عدد سكان كل منها بين 100 ألف نسمة إلى مليون نسمة، وهي "شه"، "ليسو"، و"قلاو"، "لاهو"، "ودونغشيانغ"، "وا"، "شوي"، "وناشي"، "تشيانغ"، "تو"، "شيبوه"، "مولاو"، "القرغيز"، "داور"، "جنغبوه"، "سالار"، و"مونان".

و20 قومية يتراوح عدد سكان كل منها بين أقل من 10 آلاف إلى 100 ألف نسمة وهي: "بولانغ"، "الطاجيك"، "يومي"، "أتشالغ"، "نو"، "أوينك"، "جينغ"، "جينوه"، "دانغ"، "الأزبك"، "الروس"، "يويغو"، "باوان"، "مانبا"، "ألونتشون"، "دلونغ"، "التنار"، "ختشه"، "دوشان" (لايضم ذلك عدد سكان قومية "غوشان" في مقاطعة تايوان)، و"لوبا"، و"قومية لوبا" هي القومية الأقل تعدادا وعدد أبنائها 2965 نسمة فقط.

ينتشر أبناء قومية "هان" في كافة أنحاء الصين، ويسكنون أساسا في المجاري الوسطى والسفلى للأنهار الكبيرة الثلاث: النهر الأصفر، نهر اليانغتسي، نهر اللؤلؤ، وسهل الشمال الشرقي .

ومع أن عدد أبناء الأقليات القومية الـ 55 قليل، إلا أن مناطق إنتشارهم واسعة تحتل 64.3 % من مساحة الصين وينتشرون بصورة رئيسية في المناطق الحدودية في شمال الصين الشرقي وشمالها وشمالها الغربي وجنوبها الغربي، وفي مقاطعة "يونان" ما يزيد عن 20 قومية لذلك تعتر أكثر المقاطعات قوميات.

وبسبب الإنتقال القومي مرات كثيرة ومعسكرات العمل للجنود أو الفلاحين الهاجرين في التاريخ بالإضافة إلى تعاقب الأسر الملكية في التاريخ، تشكلت حالة إستيطان عدة قوميات في منطقة واحدة وإنفراد قومية واحدة بمنطقة خاصة بها و إستيطان متشابك متبادل وهذا الوضع قدم ظروف موضوعية لتقوية قومي قومية "الهان" لتبادلاتها السياسية والإقتصادية والثقافية مع الأقليات القومي بشكل واسع، وتطبيق نظام الحكم الداتي الإقليمي القومي في المناطق المؤهولة بالأقليات القومية .

المصدر: تقرير الصين عام 2006، تاريخ الاقتباس: 2008/2/15  
عن:

<http://arabic.china.org.cn/china/archve/china06/txt/200702/06/content-7771005.htm>

الملحق رقم(4): جدول مضاعفة الدخل الفردي الصيني مقارنة مع الدول الكبرى الأخرى.

الدولة	المدة التي إستغرقتها لمضاعفة دخل الفرد
الولايات المتحدة الأمريكية	47 سنة
بريطانيا	85 سنة
اليابان	33 سنة
الصين	10 سنوات

المصدر: وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص70.

الملحق رقم (5): التجارة عبر الإقليمية في العالم بين مناطق الثالوث (أمريكا آسيا وأوروبا الغربية)، في الفترة 1988-1993(بالبيون دولار )

السنة	التجارة عبر الأطلنطي	التجارة عبر الباسيفيكي	التجارة عبر أوروبا وآسيا
1980	128	131	94
1993	251	405	310

المصدر: محمد السيد سليم، آسيا والتحويلات العلمية. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص205.

الملحق رقم (6): جدول مقارنة القوات العسكرية في آسيا.

عدد فرق القوات البرية	الدبابات	المقاتلات	السفن السطحية	الغواصات	
					<b>الدول الكبرى</b>
88	80007.500	4.975	55	48	الصين
13	1.160	440	62	17	اليابان
35	3.400	799	25	15	الهند
34	9.000	965	50	35	روسيا (في الهادي)
3	150-130	850	68	32	الولايات المتحدة (في الهادي)
					<b>الدول المتوسطة</b>
22	1.900	447	40	2	كوريا الجنوبية
26	3700	770	3	25	كوريا الشمالية
12	506	459	33	4	تايبوان
53	1300	190	7	-	فيتنام
13	200	212	9	-	تايلاندا
5	-	92	4	-	ماليزيا
3	-	155	6	-	سنغفورة
8	-	51	1	-	الفلبين
2	-	103	13	2	أندونيسيا
21	1950	434	9	6	باكستان
					<b>القوى الصغرى</b>
3 ألوية	-	2	-	-	باروني
10	26	91	-	-	مبنمار
7	150	21	-	-	كمبوديا
5	30	31	-	-	لاوس
6	140	69	4	-	بنغلاديش
3	250	27	-	-	سيريلانكا
6 ألوية	-	-	-	-	نيبال
4	650	15	-	-	منغوليا

المصدر: كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا. أكاديمية الدراسات والبحوث الإقتصادية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 1997، ص 285.

**الملحق رقم(7): المعطيات الخاصة بالنفقات العسكرية الصينية وفقا  
للوظيفة، 2000-2003.**

2003	2002	2001	2000	فئة السنة الصرف
بالعملة المحلية بالأسعار السائدة (مليون يوان)				
..	54043	46163	40550	الأفراد
..	58123	48581	41274	العمليات والصيانة
..	57278	49460	38930	المعدات
185300	169444	144204	120754	الأرقام الإجمالية
..	(257000)	(218000)	(190000)	أرقام سيبيري الإجمالية
بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة لسنة 2000 وأسعار الصرف في السوق (مليون دولار )				
..	6534	5561	4898	الأفراد
..	7027	5852	4986	العمليات والصيانة

المصدر: إليزابيث سكونز وآخرون "النفقات العسكرية" في: التسلح ونزع السلاح  
والأمن الدولي الكتاب السنوي 2003. تقرير: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام،  
ترجمة: فادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (جانفي 2004)،  
ص510.

**الملحق رقم: ( 8 ) تصاعد الفائض التجاري الصيني مع الولايات  
المتحدة الأمريكية.**

العام	الفائض التجاري لصالح الصين (مليار دولار)
1993	22.77
1994	29.49
1995	33.81
1996	39.52

المصدر: وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص154.

#### الملحق رقم(9): القوة الاقتصادية للأقليات الصينية.

الدولة	نسبتهم إلى عدد السكان	قوتهم الاقتصادية
الفلبين	1 %	35 % من المبيعات المحلية
إندونيسيا	2.5 %	70 % من القطاع الخاص
تايلاندا	10 %	50 % من الناتج القومي المحلي
ماليزيا	33 %	90 % من الناتج القومي المحلي
سنغافورة	76 %	60 % من الناتج القومي المحلي

المصدر وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص72.

#### الملحق رقم(10): القيادات المعينة من قبل الثورة الثقافية.

السنة	القيادات التي عينتها الثورة الثقافية
1978	52 %
1983	27 %
1986	15 %

المصدر: وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص103.

#### الملحق: رقم (11) الجزر المهمة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.

الجزيرة	أطراف النزاع مع الصين
ميسنشيف	الفلبين
سبراتلي	تاوان، فيتنام، الفلبين، بروني، ماليزيا
بارسيل	فيتنام
ناتونا	إندونيسيا

المصدر وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 181.

# قائمة المراجع

## 1/المراجع: باللغة العربية العربية

### أ- التقارير:

- 1- إليزابيث سكونز وآخرون، التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2003. تقرير: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ترجمة فادي منصور وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جانفي 2004.

### ب- الكتب:

- 1- إبراهيم نافع، الصين معجزة القرن العشرين. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1999.
- 2- بورشتاين دانيال وأرنه كيزا، التنين الأكبر الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، عدد 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 2001.
- 3- جاسجيت سنج وآخرون، توازن القوى في جنوب آسيا. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001.
- 4- جونسون لويد، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة: محمد بن نافع ومحمد السيد سليم، عمارة لشؤون الكتاب، الرياض، 1983.
- 5- دار النجم الجديد، الصين الحقائق والأرقام. دار النجم الجديد، بكين، الصين، 2000.
- 6- هاشم نعمة كاظم، سياسة الكتل في آسيا. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 1997.
- 7- نايسبت جون، إعادة التفكير في المستقبل. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.
- 8- ويلبورن توماس، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الإستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة. سلسلة دراسات عالمية، العدد 12، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997.
- 9- زبغينيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى. ترجمة: أمل الشرفي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- 10- حقي توفيق سعد، النظام الدولي الجديد. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

- 11- كيسنجر هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر أيوب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003.
- 12- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- 13- ميتكيس هدى والسيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004.
- 14- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.
- 15- سليم محمد السيد، آسيا والتحويلات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997.
- 16- ( )، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين. دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- 17- ( ) ومسعد نيفين، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997.
- 18- ( ) والسيد صدقي عابدين، التحول الديمقراطي في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1999.
- 19- عابدين السيد صدقي، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2000.
- 20- عبد الحي وليد سليم، آفاق التحويلات الدولية المعاصرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 21- ( )، المكانة المستقبلية للصن في النظام الدولي: 1978-2010. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000.
- 22- صدام حسين عدي، عالم ما بعد الحرب الباردة. دار المنصور، بغداد، 2003.
- 23- توفلر ألفين، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد. ط2، ترجمة: محمد علي ناصف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
- 24- ( ) وهايدي، أشكال الصراعات المقبلة: حضارة المعلومات وما قبلها. ترجمة: صلاح عبد الله، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، لبنان، 1998.
- 25- خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية - الصينية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

### ج/ الدوريات:

- 1- أبو طالب حسن، "رؤية من بكين: الصينيون والدور الخارجي لبلادهم"، السياسة الدولية. العدد: 164، (أفريل 2006).
- 2- أبو عامود محمد سعد، "الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل"، السياسة الدولية. العدد: 146، (أكتوبر 2001).
- 3- ( )، "العلاقات الأمريكية الصينية"، السياسة الدولية. العدد: 145، (جولية 2001).
- 4- أيوب مدحت، "التوتر في آسيا.. الأسباب والحلول"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 5- أحمد إبراهيم محمود، "الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية"، السياسة الدولية. العدد: 146، (أكتوبر 2001).
- 6- حامد البدوي مروى، "المجتمع المدني: جماعات الضغط الصينية ودورها في المطالبة بالديمقراطية"، السياسة الدولية. العدد: 132، (أفريل 1998).
- 7- دياب أحمد، "روسيا واللعبة الكبرى في آسيا"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 8- الدنداوي عبيدة عبد الله، "الصين وروسيا وحلف شمال الأطلسي"، السياسة الدولية. العدد: 132، (أفريل 1998).
- 9- زرنوقة سالم صلاح، الصين: التحولات الداخلية والسياسة الخارجية"، السياسة الدولية. العدد: 132، (أفريل 1998).
- 10- زيدان عبد المعطي نزار، "العلاقات الأمريكية - الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد"، السياسة الدولية. العدد: 132، (أفريل 1998).
- 11- طلعت عبد المنعم، "الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا صياغة آسيوية"، السياسة الدولية. العدد: 132، (أفريل 1998).
- 12- كرار أحمد جعفر، "الدبلوماسية الشعبية والعلاقات العربية - الصينية"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 13- منبسي أحمد، "الأقليات الدينية في الصين: إعادة البحث عن الهوية"، السياسة الدولية. العدد: 132، (أفريل 1998).
- 14- ميتكيس هدى، "الصعود الصيني.. التجليات والمحاذير"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 15- معتز سلامة محمد، "الجيش وصناعة القرار في الصين"، السياسة الدولية. العدد: 132، (أفريل 1998).

- 16- محمد علاء جمعة، "منظمة شنغهاي آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا، السياسة الدولية. العدد: 156، (أكتوبر 2001).
- 17- مظلوم جمال، "التعاون الصيني - الروسي في إطار منظمة شنغهاي"، السياسة الدولية. العدد: 164، (أفريل 2006).
- 18- سليم محمد السيد، "المشهد الإستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 19- سعداوى عبد الكريم عمرو، "النخب السياسية في الصين: محاور النخب ومحاور الصراع"، السياسة الدولية. العدد: 132، (أفريل 1998).
- 20- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا"، السياسة الدولية. العدد: 145، (حولية 2001).
- 21- عبد المالك أنور، "نحن والصعود الآسيوي.. رؤية حضارية"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 22- عابدين السيد صدقي، "الأبعاد السياسية الداخلية للصراع في شبه الجزيرة الكورية"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 23- عبد الناصر وليد، "ماذا بقي من تأثير ما في الصين اليوم؟"، السياسة الدولية. العدد: 132، (أفريل 1998).
- 24- عبد العال عبد الرحمان، "الهند.. مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 25- عبد الناصر وليد محمود، "الحوار العربي - الياباني.. قراءة في البعد السياسي"، السياسة الدولية. العدد: 171، (جانفي 2008).
- 26- عبد الحميد خالد، "أزمة مينمار.. قراءة في البعد الدولي"، السياسة الدولية. العدد: 171، (جانفي 2008).
- 27- عرفات إبراهيم، "آسيا الوسطى - التنافس الدولي في منطقة مغلقة"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 28- عرفة محمد خديجة، "الصين وأمن الطاقة.. رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية. العدد: 164، (أفريل 2006).
- 29- فاروق ياسمين، "فرنسا والتقارب الصيني - الأوربي"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 30- فؤاد محمد وسام، "الإشكاليات الاجتماعية والسياسية في الصين: قراءة في مرحلة انتقالية"، السياسة الدولية. العدد: 132، (أفريل 1998).

- 31- فرحات محمد فايز، "مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق لآسيا"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 32- ( )، "هل العالم على أعقاب حقبة آسيوية"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 33- ( )، "الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند"، السياسة الدولية. العدد: 146، (أكتوبر 2001).
- 34- قابيل مي، "العلمانية الهندية: تداول السلطة وتعايش الأديان"، السياسة الدولية. العدد: 146، (أكتوبر 2001).
- 35- قنديل أمد بهي الدين، "اليابان الجديدة وإعادة التفكير في الدور الخارجي، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 36- قنديل حنان، "القيم والتنمية في آسيا.. حالة الصين"، السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 37- ( )، "التغير والاستمرارية في السياسات الصينية.. قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني"، السياسة الدولية. العدد: 171، (جانفي 2008).
- 38- راشد سامح، "اتفاق التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية"، السياسة الدولية. العدد: 164، (أفريل 2006).
- 39- شلبي علي مغاوري، "الصين والاقتصاد العالمي مقومات القوة وعوائق الاندماج" السياسة الدولية. العدد: 167، (جانفي 2007).
- 40- شلبي أمين السيد، "العلاقات الأمريكية - الروسية.. إلى أين؟.. وجهة نظر صينية"، السياسة الدولية. العدد: 171، (جانفي 2008).
- 41- تشيماو تشن، "الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب رؤية صينية"، السياسة الدولية. العدد: 145، (جولية 2001).
- 42- ثابت أحمد، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العلمي.. دور القوة والتوازن الدولي الجديد"، السياسة الدولية. العدد: 171، (جانفي 2008).

## 2-المراجع باللغة الإنجليزية:

### A/Books

- 1-Hook Brian, The Cambridge Encyclopedia of China. 2<sup>nd</sup> edition, Cambridge University press, New York, 1991.

### B/Article

- 1- Blank, Stephen,"East Asia Meets Central Asia,"Korea and World Affairs A Quarterly Review. Vol: XXXI, No.1, Spring 2007.
- 2- Bui Lee Teng," Understanding Taiwan Bridging the Perception Gap," Foreign Affairs. Vol: 78.No 6, November-December 1999.
- 3- Carpenter Ted Galen "Riling Asia U.S. Coziness With China Upsets the Neighbors,"ForeignAffairs.vol:77.No 6, November- December 1998.
- 4- Goscha, Christopher,"The Borders of Vietnam's Early Wartime Trade With Southern China",Asian Survey. Vol: XL, No.6, November- December 2000.
- 5- Guo Yan Sun Yongjian,"Japan – China Economic Association All Efforts for Promoting Bilateral Trade ", China's Foreign Trade .No .6-10/406-407, 2007.
- 6- Kim Hakjoon,"The United States and the Two Koreas", Korea and World Affairs A Quarterly Review. Vol: XXXI, No .1, Spring 2007.
- 7- Serajul Islam Syed,"The Islamic Independence Movements in Patani of Thailand and Mindanao of The Philippines"Asian Survey. Vol.XXXVIII, No.5, May 1998.
- 8- Scbell Fonatban,"The Folly of Arms Control", Foreign Affairs. Vol: 79, No 5, Sptember –October 2000.
- 9- Sh kak –Soo,"The Implication of The Rise of China for South Korean Foreign Policy ",Korea and World Affairs A Quarterly Review.Vol: XXXI, No1, spring 2007.
- 10- Young Kang- Jun, "15Years After Rapprochement What Does China Mean for South Korea?", Korea Focus. Vol: 15, Sumer 2007.

3/المراجع باللغة الفرنسية :

## **LIVRES:**

1. Boniface Pascal, L'Année Stratégique 1993 Les Equilibres Militaires. Dunod-Iris, paris ,1993.
2. Editions en Langues Etrangères, La Chine en Questions et réponses. Editions en Langues Etrangères, Beijing, Chine, 2006.
3. Henry Kissinger, La nouvelle Puissance Américaine. traduit: parodiale Démange, Librairie Artheme, Foyard, paris, 2003.
4. Sanjuan Thierry, La Chine Territoire et Société Carré Géographie .Hachette Supérieur, La Chine ,2000.
5. Widemann Thierry, Dictionnaire de Pensée Stratégique. Larousse, Montparnasse, paris ,2000.

## **REVUES:**

1. Cordonnier Isabelle, "L'Inde et La Chine : La rivalité De Deux Titans", Défense Nationale .Octobre 1997.
2. ( ), "Le Japon et L'Asie du Nord – Est ", Hérodote, No:97,2e Tri, estre2000.
3. Gentelle Pierre et Pelletier Philippe, "Chine, Japon, Corée" Géographie Universelle, Centre national Des lettres, Berlin, 1994.
4. Hochraich Diana, "La Chine a-t- elle intérêt à entrer dans L'OMC ?," problèmes économiques. No2.672, Juillet 2000.

#### 4 /مواقع الإنترنت:

- 1- سحر الأبحر، "استطلاع الظهور الصيني السلمي المتوقع"، قراءات إستراتيجية. المجلد9، ع8، أوت2006، تاريخ الإقتباس: 13 أكتوبر 2007، عن:  
<http://acpss.ahrqm.org.eg/ahram/2001/1/1/read40.htm>
- 2- هوج جيمس إف، "آسيا المتنامية: ماذا أعدت أمريكا لها؟"، ترجمة سالي هاني، تاريخ الصدور: 4أوت2004، تاريخ الاقتباس: 20جانفي 2007 عن:  
<http://www.islamonline.net/Aesbic/politics/2004/08/article03.shtml>
- 3- كولانتزك جوسوا، "قوة الصين الناعمة.. مقاصدها وأخطارها"، ترجمة عمرو فرحات، موجز لدراسة نشرت على موقع معهد كار ينجي للسلام الدولي بتاريخ: 5جولية 2006، تاريخ الاقتباس: 10 جانفي 2007، عن:  
<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/strategies/topic-04/2006/07/01.shtml>.
- 4- محجوب فضيلة، "وعود محدود الشراكة الأمريكية - الصينية"، قراءات إستراتيجية المجلد: الثامن، 2005، العدد: السادس، جوان2005، تاريخ الاقتباس: 10جانفي 2006، عن:  
<http://ahram.org.eg/acpss/2001/1/1/read160.htm>.
- 5- جمهورية الصين الشعبية، "ويكليبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ الاقتباس: 1أفريل 2008 عن:  
<http://ar.Wikipedia.org/wik>.
- 6- شافعي بدر حسن، "هل ستهيمن الصين على شرق آسيا بحلول عام2015؟"، قراءات إستراتيجية. المجلد الأول 1998، العدد السادس، جوان 1998، عن:  
<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read54.htm>.
- 7- الشكراوي علي هادي، "مستقبل العلاقات الأمريكية - الصينية"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، تاريخ النشر: 16جولية2007، تاريخ الاقتباس: 15 جانفي 2008 عن:  
<http://www.asharqlarabi.org.uk/mu.sa/b-mushacat/504.htm>.
- 8- حامد فهمي شرين، "الصين وجنوب آسيا..واقعية جديدة العلاقات الصينية الهندية..تطبيع أم تصادم؟"، عن المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، 25/06/2005 عن:  
<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/06/article21d.Shtml>.

- 9- فرحات محمد فايز، "القوى الآسيوية بين مجتمع الأمن والإقليمية الأمنية"، تاريخ الاقتباس: 20 جانفي، 2008 عن:  
[www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/week500.htm](http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/week500.htm).
- 10- عرفة محمد خديجة، "الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار"، تاريخ الاقتباس: 10 فيفري 2007، عن:  
<http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0610/6.htm>.
- 11- ( )، "الصعود الصيني"، تاريخ النشر: 7 جولية 2004، تاريخ الاقتباس: 17 ماي 2007 عن:  
<http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004/4n7/17n7.htm>
- 12- عمر الفاروق إيمان، "صعود الهند كقوة كونية"، قراءات إستراتيجية. المجلد التاسع 2006، العدد الرابع، أبريل 2003 عن:  
<http://www.ahram.org.eg/acpss.ahram/2001/1/1/rad25.htm>.
- 13- التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003 "الحرب ضد الإرهاب في جنوب شرق آسيا: إستراتيجيات مختلفة"، عن:  
[www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/r2rb31.htm](http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/r2rb31.htm).
- 14 - وكالة الأنباء الألمانية، "202.5 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الآسيان"، تاريخ الاقتباس: 20 جوان 2008، عن :  
<http://china/Arabic.blogspot.com/2008/05/5202.htm>.
- 15- شبكة الصين، "العلاقات الاقتصادية الصينية - اليابانية تتمتع بطاقات كبيرة"، تاريخ النشر: 11 ماي 2008، تاريخ الاقتباس: 25 جوان 2008، عن :  
<http://china/Arabic.blogspot.com/2008/05/5202.htm>

# الفهرس

3.....مقدمة:

9.....الفصل الأول: محددات الدور الصيني في جنوب شرق آسيا

11.....المبحث الأول: المحددات الطبيعية

11.....المطلب الأول: المؤشر الجغرافي

13.....المطلب الثاني: المؤشر السكاني

17.....المبحث الثاني: المحددات السياسية

17.....المطلب الأول: الثقافة السياسية

20.....المطلب الثاني: المجتمع المدني

23.....المطلب الثالث: النخبة السياسية

24.....المطلب الرابع: النظام السياسي

26.....المبحث الثالث: المحددات الاقتصادية

26.....المطلب الأول: تطور المنظور الإصلاح في الصين

27.....المطلب الثاني: برنامج التحديثات الأربعة

29.....المطلب الثالث: الدور الخارجي في الاقتصاد الصيني

33.....المبحث الرابع: المحدد الاستراتيجي :

33.....المطلب الأول: تطور الفكر الإستراتيجي الصيني

35.....المطلب الثاني: الإصلاحات الإستراتيجية الصينية بعد "ماوتسي تونغ"

35.....المطلب الثالث: دور الجيش في صناعة السياسة الخارجية

37.....المطلب الرابع: الرؤية الإستراتيجية الصينية العالمية

40.....الفصل الثاني: واقع الدور الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا

42.....المبحث الأول: تطور العلاقات الصينية مع دول المنطقة

42.....المطلب الأول: الآسيان إستراتيجية غربية

43.....المطلب الثاني: التحول في العلاقات بعد الانعطاف الإستراتيجي

46.....المطلب الثالث: الاقتصاد كمحور للعلاقات الصينية مع دول المنطقة

48.....المبحث الثاني: المطالب الصينية في جنوب شرق آسيا

48.....المطلب الأول: توحيد تايوان

54.....المطلب الثاني: جزر بحر الصين الجنوبي

57.....المبحث الثالث: واقع الدور الصيني في جنوب شرق آسيا

57.....المطلب الأول: الدور السياسي في جنوب شرق آسيا

- 61.....المطلب الثاني: الدور الاقتصادي
- 65.....المطلب الثالث: الدور الإستراتيجي
- 70.....**الفصل الثالث: القوى المنافسة للدور الصيني في جنوب شرق آسيا**
- 72.....**المبحث الأول: الدور الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا**
- 72.....المطلب الأول: تطور علاقة الولايات المتحدة مع دول المنطقة
- 76.....المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا
- 82.....المطلب الثالث: واقع الدور الأمريكي بعد الحرب الباردة
- 85.....**المبحث الثاني: اليابان والحد من الدور الصيني**
- 85.....المطلب الأول: تصور اليابان لدورها في المنطقة
- 88.....المطلب الثاني: الدور الياباني والإستراتيجية الأمريكية
- 91.....المطلب الثالث: اليابان والدور الصيني
- 95.....**المبحث الثالث: الهند وتداخل الإستراتيجيات**
- 95.....المطلب الأول: الرؤية الهندية لدورها في العالم بعد الحرب الباردة
- 97.....المطلب الثاني: إمكانيات الهند الشاملة
- 101.....المطلب الثالث: الهند والصين والصراع على الزعامة الإقليمية
- 108.....**المبحث الرابع: دور روسيا بعد الحرب الباردة**
- 108.....المطلب الأول: تطور السياسة الروسية في المنطقة
- 111.....المطلب الثاني: روسيا والصين والتعاون الإستراتيجي
- 116.....**الفصل الرابع: مستقبل الدور الصيني في جنوب شرق آسيا**
- 118.....**المبحث الأول: استمرار الوضع القائم**
- 118.....المطلب الأول: مظاهر استمرارية الوضع القائم
- 120.....المطلب الثاني: محددات هذا السيناريو
- 127.....**المبحث الثاني: تحسن الأوضاع وهيمنة الصين على منطقة جنوب شرق آسيا**
- 127.....المطلب الأول: مظاهر السيناريو
- 129.....المطلب الثاني: مؤشرات السيناريو
- 133.....**المبحث الثالث: السيناريو**
- 133.....المطلب الأول: فرضيات السيناريو
- 134.....المطلب الثاني: مؤشرات السيناريو
- 138.....**الخاتمة:**

143.....	:الملاحق
152.....	:المراجع
162.....	:الفهرس